وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم: القانون العام

المرجع: .....

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

دور منظمة الأمم المتحدة في حماية البيئة

ميدان الحقوق والعلوم السياسية

الشعبة: الحقوق

التخصص: قانون دولي عام

من إعداد الطالب(ة):

بوقرسول فايزة

تحت إشراف الأستاذ(ة):

دوبي بونوة جمال

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ(ة)	دويـــــدي عائشـــــة	رئيسا
الأستاذ(ة)	دوبـــي بونـــوة جمـــال	مشرفا مقررا
الأستاذ(ة)	بن عـــودة نبيـــــل	مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

نوقشت في : 2023/06/25

" وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ"

سورة الأعراف الآية 85.

"إن الأرض لم نرثها من الأجدادوإنما استعرناها من الأحفاد، فيجب المحافظة عليها، وإعادتها للأجيال القادمة سليمة ومعافاة".

شعار مؤتمر قمة الأرض 1992.

شكر وعرفان

الشكر والحمد لله حمدا كثيرا مباركا فيه يليقان بجلاله وعظيم سلطانه فبعد أن من الله علي إتمام هذا العمل بعونه وتسديده فهو الغني الحميد على ما أسبغ علي من نعم و ما أمده لي من عون وتوفيق.

والصلاة والسلام على شفيعنا ونبينا محمد صلى الله عليه وسلم صلاة كاملة عدد كمال الله وكما يليق بكماله و القائل " لا يشكر الله من لا يشكر الناس"

أولى الناس بالشكر والعرفان أستاذي الكريم الفاضل دوبي بونوة جمال والذي اعتبره مثالي الأعلى في العلم والأخلاق والذي قبل بتأطيره لي في هذا البحث مثنيتا على تواضعه الكبير مع طلبته وأسلوبه العلمي المتميز في تعامله مع الباحث، من خلال توجيهاته الثرية ونصائحه القيمة المتفرد بها طيلة مدة انجاز هذا العمل.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأساتذه الكرام أعضاء لجنة المناقشة الذين سوف يتفضلون بمناقشة هذه المذكرة وإثرائها وتدارك جوانب القصور فيها.

والى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في انجاز هذا العمل المتواضع.

إهـــداء

اهدي ثمرة عملي هذا إلى من قال فيهما عزوجل " وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا " إلى أبي وأمي رحمهما الله.

إلى من تحملت أعباء تربيتنا أمي زهرة رحمها الله.

إلى منبع الحب والحنان إخوتي اللذان كانا بمثابة الأم والأب وكانا مصدر دعم وإلهام لي، أطال الله في عمرهما وأدامهما تاجا فوق رؤوسنا.

أخي الغالي يوسف، وحبيبة قلبي عزيزة.

إلى الذين تقاسموا معي الرحم وساندوني في جميع قراراتي أشقائي وشقيقاتي: عبد الوهاب، نور الدين، تفاحة، خالد، منير، نصر الدين ، أمينة، فيصل.

إلى أبناء وبنات إخوتي وأخواتي: كروم ، عصام، نوسة ، هديل، هاجر، لجين، أسيل، أكرم، فتوى، فقيه، تقوى، زينب، هاشم، أديبة، صفوان، قصي، عدي، اسعد، تيم، رائد، نضال، لؤى، شهد، تسابيح نور الجنة، احمد، جوري، بيلسان، سامر، وائل.

إلى زوجات إخوتي : وردة، دليلة، غنية،ريمة، راضية.

إلى أخواتي التي لم تلدهم أمي: حنان ساطور، ألجو مفيدة، رازي حنان.

إلى أعز ما املك في هذا الوجود أبنائي : رودينا مقلة عيني وأول فرحة في حياتي، أشرف سندي وقوتي وأملي في الحياة، نبراس زهرتي وبهجة قلبي، مهرونيسا مدللتي وآخر العنقود.

إلى أغلى وأحب شخص في الوجود إلى توأم روحي ودعمي في الحياة إلي صديقي وزوجي الغالي محمد صالح أدامه الله نورا لعيني.

إلى محبي البيئة وإلى وطني الغالي

الجزائر.

.....إلى كل هؤلاء اهدي هذا العمل المتواضع.

قائمـــة المختصـــرات

أولا- المختصرات باللغة العربية:

ج ر ج ج	الجريدة الرسمية للجمهورية الجزلئرية.
د س ط	دون سنة نشر
ص ص	من الصفحة الى الصفحة
د ط	دون طبعة
ص	صفحة

ثانيا- المختصرات باللغة الأجنبية:

GATT	General Agreement On Tariff and Trade
GATS	The General Agreement on Trade in Service
OEEC	Organization for European Economical Cooperation
CBD	Convention on Biological Diversity
UNFCCC	United Nations Frame work Convention on Climate Change
ESCAP	The Economic and Social Commission for Asia and the Pacific
OECD	Organization for Economic Cooperation and Developement
UNEP	United Nation Environnement Programme
UNCLOS	United Nations Convention on the Law Of the Sea
IUCN	International Union Conservation of Nature
OECD	Organization of Economic Cooperative and Development
FAO	Food and Agriculture Organization

قائمـــــة المختصــرات

WTO World Trade Organisation

WHO World Health Organisation

IMO International Maritime Organisation

IAEA International Atomic Energy Agency

المقدمـــــــــة

خلق الله تعالى الكون في أحسن صورة واوجد الإنسان وجعله أرقى المخلوقات على وجه هذا الكون الذي سخره لخدمته، فالكون عبارة عن عناصر حيوية ولاحيوية مترابطة ببعضها مشكلة بذلك سلسلة من النظم البيئة المتوازنة لخدمة بني البشر، وأي نقص في هذه العناصر يؤدي بالضرورة الحتمية إلى اختلال في التوازن الطبيعي لها، مما ينتج عنه هلاك البشر، وهذا يشير إلى أهمية الحفاظ على هذه النظم البيئية في الحياة، واستمرار الوجود الإنساني، بحيث تعتبر البيئة المحيط والمسكن والمستقر الذي يمارس فيه الإنسان حياته إن صح حالها صحت حياة الإنسان وان تهدمت وخربت خربت حياة الإنسان.

فبعد التطور التكنولوجي والثورة الصناعية الكبيرة التي شهدت تطورا غير مسبوق مخلفا وراءه أزمة بيئية مرعبة باتت تهدد الجميع، فقد أصبح العالم على واقع مرير وتحديات كبيرة والتغيير الكبير في البيئة من أكبر التحديات التي تواجهنا و تهدد وجودنا مستقبلا، وهذه التحديات أصبحت واقعا مريرا ملموسا يعاني منه كل كائن على هذا الكوكب.

فبالرغم من أن الأفراد يعيشون في أقاليم جغرافية متباعدة إلا أن الخطر البيئي بات يهددهم جميعا، وهذا الخطر هو وليد لنشاطات الإنسان التي ألحقت الفساد والضرر بالمحيط البيئي وبمعدلات مرعبة وغير مسبوقة، وهذا الخطر لا يهدد الأجيال الحالية والمستقبلية فقط بل يهدد الحياة على كوكب الأرض كافة .

فلقد دق ناقوس الخطر في جميع المحافل الدولية وبات موضوع البيئة الشغل الشاغل للجميع، وقد أصبح علم البيئة حاليا من أهم العلوم المدروسة في كل الجامعات في العالم، فهو علم يعني بالحفاظ على الوجود البشري الذي أصبح مهددا نتيجة الكوارث البيئية الخطيرة .

مع مرور الوقت وفي كل سنة وبتزايد مستمر وهائل، تتلف ألاف الهكتارات من الغابات وتتحول أغلب الأراضي الزراعية إلى أراضي قاحلة وينقص مستوى المياه الصالح للشرب، و بذلك ترتفع نسبة المجاعة، وتنتشر الأمراض والأوبئة في أوساط المجتمعات النائية، ومع تزايد أنشطة الإنسان المضرة للبيئة، وانتشار الغازات الملوثة للهواء والمسببة للأمطار الحمضية

التي تقضي على الكثير من النظم البيئية، ومع ارتفاع غاز ثاني أكسيد الكربون المسبب لدرجات الحرارة والتغيير المناخي والاحتباس الحراري، أصبح لزاما على الجميع تكثيف جهودهم للوقوف في وجه هذه التحديات الخطيرة.

فمنذ وجود الإنسان على سطح المعمورة وهو في استغلال دائم للموارد الطبيعية من أجل سد حاجياته وتوفير عيش أفضل، ومع مرور الوقت تصاعدت وتيرة استغلاله لهذه الموارد وبصورة كبيرة بلغت ذروتها في وقتنا الحالي، وكل هذا كان له ضريبة كبيرة دفعتها البيئة فاختل بهذا التوازن البيئي الطبيعي، وألحقت أضرار كبيرة بالبيئة الطبيعية مما استوجب تدارك الخطر المحدق بمقومات الحياة على الكرة الأرضية.

ونظرا للخطر المحدق بالجميع جراء التلوث الكبير للبيئة فقد بدأت جميع أشخاص المجتمع الدولي تبحث عن الحل الأمثل، وكيفية الحفاظ على البيئة سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي، واستحداث الوسائل القانونية لمنع الاعتداء البيئي، خصوصا وأنها مشكلة عالمية لا تمس دولة بعينها، بل هي مشكلة كونية عابرة للحدود والتصدي لها يفرض تعاون الجميع لمواجهة مخاطرها الفتاكة، فلا تستطيع أي جهة دولية أو مؤسسة عالمية أو جهة حكومية العمل على ذلك بمفردها، والسيطرة على البيئة بشكل كلي، فهذا يخرج عن إمكانيتها المحدودة التي تستدعي تدخل دولي منظم.

ومع التصعيد الكبير لنشاط الإنسان الذي أنعكس بالسلب على المناخ ككل، تعالت الأصوات التي تنادي بحماية البيئة والحفاظ عليها من الأضرار التي أصابتها ، حيث استقرت جميع الدول على إنشاء منظمات دولية تعني بحماية البيئة، ومن بين هذه المنظمات هيئة الأمم المتحدة التي جاءت خلف لعصبة الأمم المتحدة التي فشلت في الحفاظ على السلم والأمن العلميين، فبعد الحرب العالمية الثانية و ما خلفته من دمار مس الجميع، حيث كان للنزاعات المسلحة نتائج خطيرة على البيئة نتيجة لأسلحة الدمار الشامل التي استعملت في ذلك الوقت، وبالرغم من أن مشكلة البيئة لم تكن ضمن أولويات هيئة الأمم آنذاك إلا أنه بعد المشاكل البيئية الخطيرة التي واجهت الدول والتغير الكبير للمناخ والتنوع البيولوجي، وتلوث الهواء ومياه المحيطات، ومشكلة التصعد، والأمطار الحمضية كان لزاما على الهيئة إيجاد حلول لهذه

التحديات الخطيرة التي باتت تهدد الجميع و لقد كان مؤتمر ستوكهولم سنة 1972 من أهم المؤتمرات الذي شكل بداية حقيقية لتنسيق الجهود الدولية من أجل المحافظة على البيئة، و توالت بعده المؤتمرات والبرامج والاتفاقيات والتي أصبح موضوع البيئة الشغل الشاغل للجميع .

بما أن موضوع البيئة معروف لدى الجميع على انه موروث عالمي مشترك سعت الجهود الدولية لإرساء قوانين حماية البيئة باعتبارها من أهم المواضيع على الساحة الدولية، ونحن نريد تسليط الضوء على منظمة الأمم المتحدة التي سعت بكل جهودها من أجل السلم البيئي العالمي، وهذا في ظل التدهور البيئي الذي يشهد العالم حاليا من تغير في المناخ ، وتلوث في الهواء، وتصاعد ظاهرة الاحتباس الحراري، وارتفاع غاز ثاني أكسيد الكربون، و تلوث المحيطات، وتصحر التربة، وانقراض بعض الحيوانات والنباتات، والتلوث، وغيرها من الكوارث البيئية، وفي ضل هذه الظواهر الخطيرة اعتلت المسائل البيئية أجندة الحكومات والمنظمات الدولية، وأصبح تكاثف الجهود على جميع المستويات الدولية و الإقليمية و الوطنية أمرا ضروريا ليسود الأمن والاستقرار البيئي.

حيث كان مؤتمر ستوكهولم سنة 1972 من أهم المؤتمرات التي تنادي بضرورة الحفاظ على البيئة، وقد شكل بداية حقيقية لتنسيق الجهود الدولية، وقد وضع برنامج لمتابعة القضايا البيئية و إيجاد حلول للتدهور البيئي، و من هذا المنطلق فإن موضوعنا هو محاولة معرفة أهم المساعي والبرامج والإستراتجيات التي تعتمدها منظمة الأمم المتحدة من اجل حماية البيئة، فقبل هذا المؤتمر كانت منظمة الأمم المتحدة وأجهزتها لم تعني بالقضايا البيئية كما يجب وعلى أساس صحيح.

بعدها بدأت منظمة الأمم المتحدة في تنسيق جهودها وتنظيم أنشطتها وهذه المجهودات المبذولة من طرف الأمم المتحدة كانت تترأسها أجهزتها الرئيسية التي تتمثل في مجلس الأمن والجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكذا التنظيم المسطر وفق برامج تسعى إلى الحفاظ على الأنظمة البيئية هي برنامج الأمم المتحدة للبيئة برنامج الامم المتحدة للتنمية المستدامة، وبما أن تدهور البيئة موضوع عالمي أعتلى أجندة السياسات الدولية ، فقد أبرمت

العديد من الاتفاقيات الثنائية والإقليمية وحتى العالمية وتم إدراج الشأن البيئي في القانون الأساسي في جميع المنظمات المتخصصة والتابعة للأمم المتحدة وكذا الوكالات الإقليمية لحماية البيئة التي تنشط تحت إشراف الأمم المتحدة والتي تسعى إلى إيجاد حلول للحفاظ على البيئة.

كما أن الأهمية العلمية لدراستنا تتمثل في التعريف بالبيئة وبمنظمة الأمم المتحدة ودورها في الحفاظ على البيئة ومحاولة توعية الشعوب بخطورة التدهور البيئي على استمرارية الحياة على كوكب الأرض و أنه لابد من وجود تعاون دولي في مواجهة الخطر البيئي.

وتتلخص أهداف البحث في الإحاطة بالجانب القانوني للبيئة، والتعرف على منظمة الأمم المتحدة كهيئة دولية، والتعرف على أهداف ومبادئ هيئة الأمم المتحدة، ومعرفة أجهزة وآليات التي استخدمتها الأمم المتحدة في معالجة مشكل البيئة، والكشف عن الدور الذي تقوم به هيئة الأمم المتحدة وأجهزتها والمنظمات المتخصصة التابعة لها في الحفاظ على البيئة .

لدراسة هذا الموضوع تم المزاوجة بين أربع مناهج، إذ تم الاعتماد على المنهج الوصفي الملائم لتحديد المفاهيم التي تنطوي عليها الدراسة على غرار ضبط مفهوم البيئة والنظام البيئي، والتعريف بمنظمة الأمم المتحدة وذكر مختلف العناصر التي يقوم عليها البحث والتعريف بها، إلى جانب المنهج التحليلي، وهذا ما فرضته طبيعة الموضوع محل الدراسة من خلال تحليل النصوص القانونية التي أقرتها منظمة الأمم المتحدة في مجال حماية البيئة، إلى جانب مختلف الجهود والاستراتيجيات التي تعتمدها هياكل وأجهزة الأمم المتحدة من اجل حماية البيئة من الأضرار التي لحقت بها ومحاولة تحقيق التنمية المستدامة، وكذا المنهج التاريخي من خلال ذكر التطور الذي عرفته هيئة الأمم المتحدة في مجال البيئة، كما تم الاعتماد على المنهج المقارن وذلك من خلال دراسة مقارنة بين التشريع الجزائري والتشريع المصري و التشريع الفرنسي فيما يخص بالتعريف بالبيئة .

ومما لا شك فيه أن لكل باحث أسباب موضوعية وأخرى ذاتية لاختيار موضوع بحثه،

وتتلخص الأسباب الذاتية، في الميل الشخصي إلى المواضيع ذات الشأن العالمي، وتسليط الضوء على قضية عالمية وهي قضية البيئة، والاهتمام الشخصي بموضوع البيئة و كل ما له

علاقة بها، ومحاولة نشر الوعي في المجتمع بضرورة الحفاظ على البيئة من خلال هذه الدراسة.

أما الأسباب الموضوعية فتكمن في تقديم دراسة للتعرف أكثر على أهم المشاكل البيئية، والتعرف على سياسة هيئة الأمم المتحدة و دورها في حماية البيئة ، وتوجيه اهتمامات المجتمع الدولي لمشكلة البيئة، وقلة البحوث والدراسات التي تعني بدور منظمة الأمم المتحدة في حماية البيئة، وإثراء المكتبة الجزائرية بمواضيع عالمية مثل موضوع البيئة .

إن التطور الخطير الذي يواجهه العالم جراء المشاكل البيئية المتزايدة والمتنامي في كل وقت، قد دفع بالمجتمع الدولي إلى اتخاذ تدابير احترازية لازمة لحماية البيئة واستمرار الحياة البشرية، وقد قامت منظمة الأمم المتحدة بترجمة جهودها عن طريق المؤتمرات والبرامج العديدة بغرض حماية النظم البيئية، ومن هنا تأتي هذه الدراسة لبحث موضوع البيئة ولذا نقوم بطرح الإشكالية التالية :

إلى أي مدى ساهمت منظمة الأمم المتحدة في حماية البيئة ؟

و تتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية :

- ما المقصود بالبيئة و النظام البيئي ؟
- ما هو مفهوم منظمة الأمم المتحدة ؟
- ما هي المساعي التي بذلتها الأمم المتحدة من أجل الحفاظ البيئة ؟
- ما هي الآليات التي اعتمدتها الأمم المتحدة في مجال حماية البيئة ؟

ومن بين أهم الدراسات السابقة التي تتعلق بالموضوع محل الدراسة :

1- زيرق عبد العزيز، دور منظمة الأمم المتحدة في حماية البيئة، من التلوث، مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2013، تطرق في موضوعه إلى مشكلة التلوث وتناول المسؤولية الدولية لمعالجة التلوث، ودور منظمة الأمم المتحدة في حماية البيئة، وتناول الدراسات المعاصرة للمسؤولية الدولية و التنظيم القانوني الدولي للمسؤولية الدولية عن الأضرار البيئية بالإضافة إلى دراسة

تطبيقية لدور منظمة الأمم المتحدة ولم يتعرض في دراسته بشكل مفصل وأساسي لدور منظمة الأمم المتحدة والمجهودات التي قامت بها المنظمة وإلى دور أجهزة المنظمة وبرامجها والمنظمات التابعة لها وهذا ما نحن بصدد دراسته.

2- بلغيث خديجة، بن قطاط خديجة، دور منظمة الأمم المتحدة في حماية الحق في البيئة ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، قسم قانون عام ، تخصص قانون دولي لحقوق الإنسان، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر 2017/2016، حيث تناولوا في موضوعهم الأمم المتحدة، ودور أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في مجال حماية البيئة، ولم يتعرضوا في دراستهم إلى التعريف بمنظمة الأمم المتحدة وإلى أهم المبررات التي جعلت الأمم المتحدة تتدخل في مجال حماية البيئة ولم يتعرضوا إلى تطور دور منظمة الأمم المتحدة، وهذا ما ركزنا عليه في دراستنا لضمان التكامل بين الدراسات السابقة لنا .

3- بوخروفة مريم، رايس أمينة، دور منظمة الأمم المتحدة في حماية البيئة من التلوث، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص البيئة والتنمية المستدامة،جامعة العربي بن مهيدي ، ام البواقي ، الجزائر 2020/2019، حيث تطرقوا في موضوع دراستهم إلى التعريف بمشكلة التلوث وأثاره، و ذكر جهود الأمم المتحدة لحماية البيئة ، وتفعيل دور منظمة الأمم المتحدة لحماية البيئة من التلوث مع ذكر دور المنظمات الدولية المتخصصة في حماية البيئة، ولم يتم التعريف بالبيئة ولا بمنظمة الأمم المتحدة أهدافها ومبادئها في دراستهم ولم يتم ذكرا أهم المبررات التي جعلت الأمم المتحدة تتدخل من اجل حماية البيئة، وهذا ما تم ذكره في دراستنا لاستكمال الإلمام بالجوانب الهامة لدور منظمة الأمم المتحدة في حماية البيئة.

إن كل بحث لا يخلو من صعوبات حيث تتفاوت حجم الصعوبات ومدى تأثيرها على سير البحث و قيمته، وتتمثل هذه الصعوبات التي واجهتها في إنجاز هذا الموضوع في قلة المراجع في المكتبة المركزية وعلى مستوى الكلية، طبيعة الموضوع نفسه حيث يحتاج الموضوع إلى حيز زماني ومكاني كبير لمحاولة تغطيته، وجود العديد من الاتفاقيات والمؤتمرات الخاصة

بالبيئة التي تجري على المستوى العالمي، وهذا ما يستوجب ضرورة المتابعة الإعلامية للأحداث، قلة الوقت الممنوح لنا لإعداد مذكرة الماستر والذي يعتبر غير كافيا بالمرة.

وفي سعينا للإجابة على الإشكالية المطروحة بدا لنا أن يكون من لأصوب أن يسير تصميم البحث في خطوات منطقية إلى فصلين، في الفصل الأول سنتطرق إلى الإطار المفاهيمي للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة، وفي الفصل الثاني تفعيل آليات الأمم المتحدة في مجال حماية البيئة.

سيتم التطرق في الفصل الأول والذي تم تقسيمه إلى مبحثين، في المبحث الأول التعريف بالبيئة ومفهوم منظمة الأمم المتحدة، أما في المبحث الثاني سنتناول أهمية دور منظمة الأمم المتحدة في مجال حماية البيئة.

في حين سيتم التطرق في الفصل الثاني إلى مبحثين خصص المبحث الأول لدور هياكل أجهزة الأمم المتحدة في مجال حماية البيئة، أما المبحث الثاني فذكرنا مساعي الوكالات الدولية التابعة للأمم المتحدة في مجال حماية البيئة.

وفي ختام الدراسة تم التوصل إلى جملة من النتائج المنبثقة عن الموضوع محل الدراسة، مع ذكر مجموعة من الاقتراحات التي نراها خادمة لمواجهة التحديات الكبيرة للبيئة بغية الحد من التهديدات البيئية والتوصل إلى تنمية مستدامة للأجيال الحالية والمستقبلية.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة:

شغل موضوع البيئة المجتمع الدولي بمختلف أطيافه لما لهذا الموضوع من أهمية كبيرة ولما له من تأثيرات على الحياة البشرية، خاصة بعد المشاكل الكارثية التي أصبحت تهدد الحياة على كوكب الأرض، والتي كان السبب فيها هو نشاط الإنسان، لاسيما التقدم التكنولوجي والنهضة الصناعية، اللذان أديا إلى تلوث كبير أصبح يهدد الجميع.

ولقد كان لمشاكل البيئة الحديثة اهتمام كبير من قبل المنظمات الدولية، وخاصة منظمة الأمم المتحدة، والتي قدرت حجم المشاكل والأخطار التي تهدد الغطاء البيئي، بحيث أصبحت هذه القضية من أولويات منظمة الأمم المتحدة، ولابد من بذل جهود لوضع سياسات، وبرامج ترقوية للحد من هذا الخطر، الذي بات يهدد البشرية، والذي أصبح يهدد الحياة على كوكب المعمورة، وعلى اعتبار أن منظمة الأمم المتحدة تسعى بكل الطرق والوسائل إلى حماية البيئة، بلعبها ادوار بارزة على الساحة الدولية في إطار حماية البيئة والتنمية البيئية، ووضع القانون الدولي البيئي، فتطرقنا في المبحث الأول إلى تعريف البيئة والنظام البيئي وتعريف منظمة الأمم المتحدة، وفي المبحث الثاني تناولنا دور منظمة الأمم المتحدة والمبررات التي جعلت الأمم المتحدة تتدخل لحماية البيئة.

المبحث الأول

الإطار العام للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة:

سنحاول في هذا المبحث أن نضع تعريفات للبيئة ونوضح مفهوم النظام البيئي في المطلب الأول وفي المطلب الثاني سوف نتناول مفهوم هيئة الأمم المتحدة وأهدافها وأهم أجهزتها الرئيسية.

المطلب الأول

تعريف البيئة والنظام البيئي العالمي:

في أواخر القرن الماضي بدا الاهتمام يتزايد بشكل ملحوظ ومتواصل بموضوع البيئة والاهتمام بها ومحاولة الحفاظ عليها لما لها من أهمية كبيرة لاستمرارية الحياة البشرية و الوجود الكوني، فقد أصبحت البيئة من واهم المواضيع المدروسة على الساحات الدولية، لهذا سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف البيئة والنظام البيئي.

الفرع الأول

تعريـف البيئـــــة:

ليس هناك تعريف محدد جامع للبيئة ويحدد نطاقاتها المتعددة نتيجة عوامل التأثير والتأثر وعليه هناك اختلاف في التعاريف اللغوية.

البيئة هي المحيط الطبيعي الذي يحيط بنا وبجميع الكائنات الحية. تشمل البيئة العناصر الحية مثل النباتات والحيوانات والبش، والعناصر غير الحية مثل الهواء والماء والتربة والصخور، وتتفاعل كل هذه العناصر مع بعضها البعض وتؤثر في بقاء وتطور الحياة على الأرض.

وتعتبر البيئة نظامًا معقدًا يشمل العديد من المكونات المترابطة. فعلى سبيل المثال، يعتمد النبات على ضوء الشمس والتربة والماء للنمو، وفي الوقت نفسه يقوم النبات بإنتاج الأكسجين ويوفر مسكنًا و طعاما للحيوانات.

فالبيئة بمعناها الواسع تعني الموضع الذي يرجع إليه الإنسان ويكون فيها منزله وعيشه فالبيئة هي مجموعة من العناصر الاصطناعية والطبيعية التي تحيط بالكائنات الحية سواء إنسان أو حيوان أو نبات وهي جميع الظروف الخارجية التي تؤثر في شيء معين[1] . ومن ثم يجب أن تنال البيئة بمفهومها الشامل اهتمام الفرد كما ينال بيته ومنزله اهتمامه وحرصه.

[1] - تعريف و معنى البيئة في معجم المعاني الجامع (معجم عربي عربي) www.al maay.com طلع عليه بتاريخ 05.05.2023 بتصرف.

2- دكتور سحر مصطفى حافظ ،الحماية القانونية لبيئة المياه الغنية ، الدار العربية للنشر و التوزيع ، القاهرة ، مصر 1995 .ص 36 .

3- دكتور احمد محمد احمد حشيش ، المفهوم القانوني للبيئة ، دار النهضة العربية القاهرة ، مصر 2001 ص 69 – 70.

والبيئة في المعنى اللغوي لا يختلف عنه كثيرا في المعنى الاصطلاحي إلا في تفاصيل متعلقة بمكونات البيئة وعناصرها.

أولا– البيئة لغة:

كلمة البيئة مشتقة من الفعل "بوأ" و "تبوأ" أي نزل وأقام، والتبوء هو التمكن والاستقرار والبيئة هي المنزل[1]، ولقد ذكر في كتاب الله العزيز قوله تعالى " وكذلك مكنا ليوسف في الأرض يتبوأ منها حيث شاء " [2]، وقوله تعالى " ولقد بوأنا بني إسرائيل مبوأ صدق ورزقناهم من الطيبات فما اختلفوا" [3]، وقوله تعالى "والذين هاجروا في الله من بعدما ظلموا لنبوأنهم في الدنيا حسنة ولأجر الآخرة أكبر لو كانوا يعلمون " [4]، وقوله عز وجل " وبوأكم في الأرض تتخذون من سهولها قصورا" [5]، ولو نظرنا إلى هذه المعاني لوجدنا أن المعنى الأول والمعنى الأخير في الآيتين القرآنيتين هو الذي يتفق مع موضوعنا، ونلاحظ أن معاجم اللغة تؤكد على أن البيئة تعبر عن المكان أو المنزل الذي يعيش فيه الإنسان.

[1] - مجمع اللغة العربية المعجم الوسيط ، دار الحديث للطبع والنشر، بيروت ، لبنان ص 75.
[2] - القرآن الكريم، سورة يوسف الآية 56.
[3] - القران الكريم، سورة يونس الآية 93.
[4] - القران الكريم، سورة النحل الآية 41.
[5] - القران الكريم، سورة الأعراف الآية 74.

ولقد جاء في اللغة أيضا بوأتك أي جعلت لك بيتا ويقال تبوأه أي أصلحه وهيأه، وتبوأ بمعنى نزل وأقام، وأباء له منزلا وبوأه إياه وبوأه له وبوأه فيه، المعنى هيأه وانزله ومكن له فيه، الاسم البيئة واستباءه أي اتخذ مباءه، وتبوأت منزلا أي نزلته[1].

والبيئة والباءة، والمباءة هي المنزل، وتبوأ فلان أي اتخذه، وبوأته منزلا أي جعلته ذا منزل، وأبأت الإبل أي رددتها إلى المباءة والمباءة بيتها والمراح الذي تبيت فيه.

وأصل كلمة بيئة هو "بوأ"، و"تبوأ" منزلا نزله "وبوأ" له منزلا وبوأه منزلا هيأه ومكن له فيه[2]، وعلى ذلك فالبيئة هي المنزل أو المحيط الذي يعيش فيه الكائن الحي، سواء كان إنسان أم الحيوان أو طائر، والكائن ومحيطه أو منزله يتكاملان، يؤثر كل منهما في الآخر ويتأثر به.

أباء فلان منزلا هيأه له وأنزله، "وبوأه" فلان منزلا، وفيه أنزله، " تبوأ" المكان وبه نزل وأقام به[3]، والبيئة المنزل وما يحيط بالفرد أو المجتمع ويؤثر فيهما، يقال بيئة طبيعية، بيئة اجتماعية، بيئة سياسية.

والبيئة لغة هي النزول و الحلول في المكان، ويمكن أن نطلق على المكان الذي يتخذه الإنسان مستقرا لنزوله وحلوله، أي على المنزل، الموطن، الموضع الذي يرجع إليه الإنسان

[1] - لسان العرب المحيط للعلامة ابن المنظور المجلد الأول إعداد و تصنيف يوسف الخياط ، دار لسان العرب بيروت لبنان بدون تاريخ نشر ص 284.

[2] - مختار الصحاح للشيخ إمام محمد ابن ابي بكر الرازي، ترتيب محمود فاطر، دار الحديث للنشر ،بدون تاريخ ،ص 28.

[3] - المعجم الوجيز مجمع اللغة العربية القاهرة طبعة 1413ه- 1993م ص 66.

فيتخذ فيه منزله وعيشه، والبيئة هي الاستقرار والنزول، فيقول تبوأ مكانا أو منزلة، بمعنى حل ونزل وأقام[1].

وعرفت البيئة أيضا في الدراسات العلمية المعاصرة بمفاهيم عديدة بصورة تتميز بخصوصية الكيان الخاص، فرحم الأم يمثل بيئة الإنسان الأولى، والبيت بيئة، والمدرسة بيئة، والحي بيئة ويمكن النظر إلى البيئة من خلال النشاطات البشرية المختلفة، كالبيئة الزراعية ، البيئة المائية، البيئة الثقافية، والبيئة الاجتماعية.

البيئة في اللغة الانجليزية (ENVIRONNOMENT) واشتقت من الكلمة (ENVIRON) وتعني المحيط بما يحتويه من عوامل حيوية أو عوامل إحيائية (بالانجليزية) BIOTIC FACTORS كالإنسان، والنباتات والحيوانات، والميكروبات، وغيرها وعوامل لاحيوية أو لا إحيائية (بالإنجليزية ABIOTIC FACTORS) كالماء، الهواء، والتربة وغيرها[2].

ولقد جاء في كلمة ايكولوجي ECOLOGY كل ما يتعلق بدراسة ظروف وعوامل السكن، أو الروابط بين الكائن الحية الوسط الذي يتواجد فيه [3].

ومصطلح ECOLOGY (الايكولوجي) يعرف علم البيئة الحديث، بأنها الوسط أو المجال المكاني الذي يعيش فيه الإنسان، بما يضم من ظاهرات طبيعية وبشرية يتأثر بها

[1] - القاموس المحيط للفيروزابادي، القاهرة ،مصر ، مؤسسة الرسالة 1987، ص 43، نقلا عن دكتور عارف صالح مخلف ، الادارة و البيئة (الحماية الادارية للبيئة)، عمان، الاردن، دار اليازوردي للنشر و التوزيع 2007 ص 30.

[2] - مفهوم البيئة عل موقع www.mawdo3.com تم الاطلاع عليه 2023/05/15.

[3] - مفهوم البيئة على موقع www.cte.univ-setif.dz. تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/05/15.

ويؤثر فيها، ولقد اوجد إعلان مؤتمر البيئة البشرية الذي عقد في ستوكهولم عام 1972 مفهوم البيئة بأنها كل شيء يحيط بالإنسان[1].

ويقال إن علماء الغرب استعملوا كلمة بيئة في أواخر القرن التاسع عشر وكان استعمالهم ترجمة للأصل اللاتيني لكلمة الايكولوجي ECOLOGIA وهي كلمة مركبة من جزأين:

الأول: Oikos وتعني البيت أو المنزل والثاني Lagos ويعني العلم أي علم دراسة المنزل أو الوسط المعيشي والمحيط البيئي.[2]

ومن الواضح إن المعنى اللغوي لكلمة بيئة تقريبا معنى واحد عند مختلف اللغات فهو ينصرف إلى المكان أو المنزل أو الوسط الذي يعيش فيه الكائن، مهما كانت طبيعية سواء ظروف طبيعية أو بيولوجية أو ثقافية أو اجتماعية التي هي تؤثر على معيشة الفرد أو الكائن الحي وتواجده وتكاثره.

ثانيا– التعريف الاصطلاحي:

يشير مصطلح البيئة إلى الجوانب المحيطة بالكائن الحي أو النظام الحي، والتي تتأثر بالتفاعل المتبادل بينهما ويمكن أن تتكون البيئة من العناصر الحيوية والغير الحيوية مثل

[1] - تعريف البيئة على موقع www.www.djelfa.info تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/05/15.
[2] _ مفهوم البيئة على موقع www.cte.univ-setif.dz. تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/05/15.

الهواء والماء والتربة والنباتات والحيوانات والأشجار والكائنات الدقيقة، وعوامل الطقس والمناظر الطبيعية، والعوامل البيولوجية والجيولوجية، والاجتماعية والاقتصادية و غيرها ...

وبما أن البيئة تعني المحيط أو الوسط الذي تعيش فيه الكائنات فمن البديهي أن يكون هناك اهتمام واضح بالمعنى الاصطلاحي للبيئة وذلك بتحديد المعنى في المجال العلوم الحيوية الطبيعية ومجال العلوم الإنسانية والاجتماعية.

وبالنظر إلى مجال العلوم الطبيعية الحيوية، يتفق غالب العلماء على مفهوم واحد لاصطلاح البيئة environnement فالبعض يرى أن للبيئة مفهومان مترابطان وهما البيئة الحيوية والبيئة الطبيعية أو الفيزيائية، فالأولى تعني بحياة الإنسان وتكاثره وعلاقته بالمخلوقات الحية والحيوانية والنباتية التي تعيش في بيئة واحدة، والثانية تشمل كل الموارد الطبيعية مثل المياه والفضلات والتخلص منها والحشرات وتربة الأرض والمساكن والجو وتفاوته أو تلوثه والطقس وما إلى ذلك من الخصائص الطبيعية للوسط[1].

فالبيئة عند البعض هي الوسط والمكان الذي يعيش فيه الكائن الحي أو غيره من مخلوقات الله وهي تشكل في لفظها جميع الظروف والعوامل التي تساعد الكائن الحي على بقائه ودوام حياته.[2]

[1] - الدكاترة كمال الدين حكيم و امين محسن و السيد حمدان، صحة البيئة في الدول النامية، عين الشمس القاهرة ، مصر 1975 بتصرف ص 06.

[2] - د فهمي حسن أمين ، تلوث الهواء (مصادره، أخطاره، علاجه) دار العلوم الرياض، السعودية 1984م ، ص 27-28.

وقريب من ذلك القول بأن البيئة هي مجموع الظروف و العوامل الخارجية التي تعيش فيها الكائنات الحية، وتؤثر في العمليات الحيوية التي تقوم بها، أو هي كل الشروط والظروف والمؤثرات المحيطة، والتي تؤثر على تطور كائن أو مجموعة من الكائنات [1].

ونجد أن هذا الاتجاه يركز على فكرة العوامل الطبيعية والفيزيائية التي تحيط بالوسط وتجعله صالحا للعيش فيه وبهذا يكن تحت مسمى علم البيئة ECOLOGY وهو العلم الذي يعني بدراسة الظروف المحيط بالكائنات الحية وجميع التأثير و التداخلات الموجودة بين تلك الكائنات وبين الوسط الذي نعيش فيه.

كما نجد في الاتجاه الآخر الذي يركز على الإنسان كأحد مكونات البيئة الفاعلة لتعريف البيئة بأنها كل مكونات الوسط الذي يتفاعل معه الإنسان مؤثرا أو متأثرا، أو هي الإطار الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل منه على مقومات حياته، من غذاء وكساء ودواء ومأوى، ويمارس فيه مع اقترانه من بني البشر أو هي مجموع العناصر الطبيعية والصناعية التي تمارس فيها الحياة الإنسانية [2].

وأما في الاتجاه الذي يعني بالعلوم الإنسانية والاجتماعية يشمل البيئة المستبدة أو المستحدثة كبيئة السكن، وبيئة العمل أو غيرها أي أنها مجموعة التركيبات للمجتمع الإنساني

[1] - عبد العزيز زيرق، دور منظمة الأمم المتحدة في حماية البيئة من التلوث، مذكرة نيل شهادة الماجستير في القانون كلية الحقوق جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر2012- 2013 ص 18.

[2] - مفهوم البيئة على موقع www.cte.univ-setif.dz. تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/05/16.

بين البيئة الطبيعية والبيئة المستبدة او ما يعرف بالبيئة الإنسانية وتأثر كل منها في الآخر ومدى إمكانية التوافق بينهما [1].

والبيئة تتكون من جميع العوامل البيئية التي تشمل العوامل الطبيعية التي تتأثر بها البيئة والحياة البيولوجية وتشمل الهواء والماء والتربة والمناخ، فالهواء يشمل التركيب الغازي للغلاف الجوي وتركيز الأكسجين والكربون والملوثات الجوية، والماء يشمل المحيطات والبحيرات والمياه الجوفية، ويعتبر مصدرا حيويا أساسيا للكائنات الحية، والتربة تعتبر الطبقة العلوية من قشرة الأرض، وتحتوي على مكونات معقدة من العضوية والمعدنية، وتعتبر مصدرا لنمو النباتات وتوفير الغذاء والموارد الحيوية الأخرى، والمناخ يشمل الظروف الجوية المتوسطة على المدى الطويل في منطقة معينة، بما في ذلك درجات الحرارة والأمطار والرياح، ويؤثر على توزيع النباتات والحيوانات والنظم الايكولوجية، كل هذه العوامل البيئية تتفاعل مع بعضها البعض وتؤثر على التوازن البيئي وصحة النظم البيولوجية، وأي تغير في هذه العوامل يمكن أن يؤدي إلى تأثيرات سلبية على البيئة والكائنات الحية التي تعتمد عليها.

ثالثا– التعريف القانوني للبيئة:

يعرف التشريع الجزائري البيئة على أنها تتكون من الموارد الطبيعية اللاحيوية والحيوية كالهواء والجو والماء والأرض والنبات والحيوان، بما في ذلك التراث الوراثي وأشكال التفاعل بين هذه الموارد، وكذلك الأماكن والمناظر والمعالم الطبيعية[1].

[1] - الدكتور احمد عبد الكريم سلامة، قانون حماية البيئة(مكافحة التلوث، تنمية الموارد الطبيعية)، دار النهضة العربية، القاهرة مصر، 2003/2002.

أما في التشريع الفرنسي الذي تبني مفهوما واسعا لمصطلح البيئة في القانون الصادر في 10 جويلية 1976 بشأن حماية الطبيعة، وحسبه البيئة مصطلح يعبر عن ثلاث عناصر: الطبيعية، الموارد الطبيعية، الأماكن والمواقع الطبيعية السياحية[2].

وتعرف البيئة في التشريع المصري بموجب الأولى من قانون البيئة المصري القانوني رقم 4 لعام 1994 بأنها المحيط الحيوي الذي يشمل الكائنات الحية، وما يحتويه من مواد وما يحيط بها من هواء وماء وتربة، وما يقيمه الإنسان من منشآت، وهذا التعريف جاء متفقا مع التعريفات الفقهية الحديثة التي توسعت في مفهوم البيئة المحمية بالقانون[3].

رابعا– التعريف الفقهي للبيئة:

لقد عرف جانب من الفقه البيئة على أنها مجموع الظروف والعوامل الخارجية التي تعيش فيه الكائنات الحية وتؤثر في العمليات الحيوية التي تقوم بها، فالنظام البيئي هو أي مساحة من الطبيعة بما تحتوي من كائنات حية ومواد غير حية تتفاعل في ما بينهم خلال زمن معين[4].

[1] - القانون رقم03- 10 المؤرخ في 19 جويلية 2003 يتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة الجريدة الرسمية ص 43 ، والذي بموجب المادة 113 منه تم الغاء احكام القانون رقم 83-03 المتعلق بحماية البيئة المؤرخ في في 05 جويلية 1983 .

[2] - مفهوم البيئة على موقع www.cte.univ-setif.dz. تم الاطلاع بتاريخ 2023/05/16.

[3] - د. ماجد راغب الحلو، قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة، منشاة المعارف الاسكندرية، مصر 2002 ص 39.

ويرى جانب من الفقه أن فكرة البيئة تخلو من أي موضوع قانوني حقيقي فهي ليست فكرة قانونية، على الرغم من أن المشرع قد تناولها أفرد الحماية القانونية لها، وأنها فكرة تتسم بالغموض، ويتعذر تحديدها مما يؤدي إلى إثارة بعض المشكلات في التطبيق وصعوبة تفسير النصوص الخاصة بها[1].

ويعرف جانب آخر البيئة بصفة عامة أنها كل ما يحيط بالإنسان من ظروف ومتغيرات [2]، فهي الوسط الذي يعيش الإنسان وغيره من الكائنات الحية وغير الحية، ويشمل ما يحيط بالإنسان من هواء وماء وتربة وما يقيمه من منشآت[3]، فهو سيمتد منها مقومات حياتية ويباشر فيها علاقاته مع أقرانه من بني البشر[4] وأنشطته الإنسانية ، ويؤثر فيها ويتأثر بها .

وهذا التعريف هو تعريف موسع للبيئة لأنه يشمل الوسط الصناعي والوسط الطبيعي، فنطاق البيئة شامل للعناصر الطبيعية كالبحار والأنهار والهواء واليابسة وكل ما يعيش على سطح الأرض من كائنات حية ونباتات، كما يشمل على العناصر الصناعية والمقصود منها

[1]- دكتور سحر مصطفى حافظ الحماية القانونية لبيئة المياه الغنية، الدار العربية للنشر و التوزيع، القاهرة ، مصر 1995 ص 36.

[2]- د. سعيد سعد عبد السلام، مشكلة تعويض أضرار البيئة التكنولوجية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، بدون تاريخ ص 09.

[3] - د. صلاح الدين عامر، القانون الدولي للبيئة، القاهرة، مصر 1982/1981 ص 21.

[4]- د محمود أبو زيد إبراهيم، البيئة و الثقافة البيئية ، القاهرة، مصر 1994 /1995 ص 21.

كل ما أوجده الإنسان وشيده من بنايات ومنشآت ومعالم حضارية وثقافية، وقد بدأت مشكلة الإنسان مع البيئة عندما اختل التوازن بين هذه العناصر[1].

فالبيئة الطبيعية تشمل هذه المكونات الطبيعية التي توجد بدون تدخل بشري مباشر، وتشمل الغابات، والصحاري، والبحار والمحيطات، والجبال، والأنهار، والبحيرات، والمستنقعات، والشعاب المرجانية، والجزر، وغيرها، وتعتبر هذه البيئات الموطن للعديد من الكائنات الحية وتوفر لها الموارد الأساسية للنمو والازدهار.

الفرع الثاني

مفهوم النظام البيئي العالمي

سبحان الذي خلق كل شيء وقدره تقدير، تتجلى وحدانية الخالق عزوجل وقدرته وعظمته في مخلوقاته، فهذا الكوكب الكبير بجميع مكوناته والذي يشكل لنا سلاسل وحلقات مترابطة ببعضها وكل حلقة سلسلة مرتبطة ارتباطا وثيقا بسابقتها ولاحقتها مشكلتا بذلك نظام كبير الحجم مترابط وكثير التعقيد، وهذا ما تعبر عليه البيئة والمحيط الإنساني المتنوع بمكوناته والمتقن التنظيم محكم العلاقات.

فالبيئة نظام محكم، متواجد في جميع أنحاء العالم حيث نجد أن الجو يتميز بنظام محكم، كما نجد أن المحيطات تختص بنظام بيئي تتفاعل فيه جميع الكائنات الحية داخلها

[1] - زيرق عبد العزيز، دور منظمة الأمم المتحدة في حماية البيئة من التلوث، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون ، جامعة الإخوة منتوري ، قسنطينة 2012/ 2013.

وخارجها، كما أن اليابسة تحتوي على نظام خاص بها، فهذا ما أوجدته الطبيعة الإلهية غير أن هاته الأنظمة، البيئة المحكمة أصبحت تشهد تجاوزات خطيرة أدت إلى اختلال نظامها وفقدان توازنها، ولقد أخذت هذه التجاوزات بعدا عالميا [1].

لقد ساهم النشاط الإنساني الواسع والنمو السكاني في إحداث تغيرات كبيرة في الأنظمة البيئة، بحيث أن هناك مناطق بأكملها تعرضت إلى أضرار بيئية كبيرة مما نتج عنه نقص كبير في الموارد الطبيعية المهددة بالزوال، وبالتالي أصبحت البيئة مسألة عالمية.

هناك الكثير من التجاوزات البيئية اتخذت صفة العالمية فالمركبات التي تحتوي على الهيدروجين والكلور والكربون التي تطلق في الجو، وتسببت في تفاقم كتلة طبقة الأوزون وكما ساهم في وجود غاز ثاني وأكسيد الكربون الذي هو المسبب الكبير في تغيير المناخ الذي سيهدم العالم حاليا.

وبالتالي فهاته التجاوزات مست جميع دول العالم، مما سيتوجب وجود التعاون على مستوى المجتمع الدولي. ان الكثير من المسائل البيئية هي في الأصل مسائل تخطت الحدود القومية باعتبارها تخطت الحدود الفاصلة بين الدول، فمثلا مشكلة تسمم الأسماك في البحار يمس جميع الدول المشتركة في المياه الإقليمية، كما انه مثلا ثاني أكسيد الكبريت الذي يكون في إحدى الدول تتخطى أضراره تلك الدول لأنه يحمل عن طريق الرياح ليستقر في

[1] – مفهوم النظام البيئي على موقع www.unep.org تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/05/16.

دولة مجاورة على شكل أمطار حمضية فمثل هذه المشاكل تتخطى الحدود الإقليمية الواقعة فيها إلى أرجاء كثيرة من العالم وهي بذلك تطرح تحديات عالمية.[1]

إن الكثير من العمليات والتجاوزات الخطيرة في النظام البيئي هي في الأغلب ذات نطاق محلي أو إقليمي نسبي، ولكن أثرها يكون على العديد من المناطق في العالم، ومن خلال ذلك نجد أن تدهور الأنظمة بيئية أصبح معضلة عالمية لا بد لها من حل.

ولقد ساهمت العديد من الدول والكثير من المنظمات الدولية، سواء الحكومية أو الغير حكومية وكذا أفراد المجتمع المدني في الكثير من مناسبات إلى التشديد على التجاوزات البيئية،ولقد سعت جاهدة للحفاظ على النظام البيئي العالمي وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة التي بها كثير من الأعمال في جميع أنحاء العالم من أجل الحفاظ على سلامة النظام البيئي وتوازنه والحفاظ على الثروات من الاستنزاف المفرط.[2]

المطلب الثاني

مفهوم منظمـــــة الأمــم المتحـــــدة

من المعروف أن المنظمة الدولية هي جهاز أو هي مؤسسة توجدها مجموعة من الدول لغرض معين وبصفة دائمة وتكون برضا جميع الأطراف الدولية وتكون بإرادة مستقلة، وهذا ما أكده الدكتور إبراهيم شلبي على الأركان الأساسية للمنظمة الدولية الشاملة

[1] - مفهوم النظام البيئي على موقع www.ar.m.wikipedia.org تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/05/16.
[2] - مفهوم النظام البيئي على موقع www.ar.guide-humanitarian-law.org تم الاطلاع عليه بتاريخ، 2023/05/16.

لمبدأ الدولية ومبدأ الرضا ومبدأ الإرادة الذاتية ومبدأ الدوام ، وبالتالي فالمنظمة الدولية هي هيئة خاصة ذات إرادة مستقلة تتوافق الدول عليها وتباشر اختصاصاتها وفقا للميثاق المؤسس لها[1]، ومن هنا نتطرق لدراسة منظمة الأمم المتحدة التعرف على أجهزتها الرئيسية وأهم مبادئها.

الفـرع الأول

تعريـف منظمــة الأمــم المتحــدة

هيئة الأمم المتحدة هي إحدى المنظمات الدولية الرئيسية والأكثر تأثيرا في العالم في القرن العشرين، تأسست عام 1945 بعد الحرب العالمية الثانية، وقد حدد ميثاق الأمم المتحدة الغاية من تأسيسها بالمحافظة على السلم والأمن الدوليين عن طريق اتخاذ تدابير جماعية فعالة لمنع وإزالة الأخطار التي تهدد السلام.

تعمل منظمة الأمم المتحدة على تعزيز التعاون الدولي والسلام العالمي وحماية حقوق الإنسان والتنمية المستدامة وإلى تنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس احترام مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير مصير الشعوب وتعزيز وتشجيع الحريات الأساسية للجميع دون تمييز سبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين، بالإضافة لأن تكون مركز تنسيق أعمال

[1] - إبراهيم شلبي،أصول التنظيم الدولي، النظرية العامة و المنظمات الدولية ، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1985 ص 107.

الدول في تحقيق هذه الغايات المشتركة، ويقع المقر الرئيسي للأمم المتحدة على أرض دولية في مدينة نيويورك ولها مكاتب أخرى رئيسية في جنيف ونيروبي وغينيا ولاهاي [1].

تأسست الأمم المتحدة خلفا لعصبة الأمم بهدف منع الحروب مستقبلا في 25 أفريل 1945، اجتمعت 50 دولة في سان فرانسيسكو وعقدت مؤتمر الصياغة ميثاق الأمم المتحدة، والذي اعتمد في 26 يونيو 1945 ودخل قيد التنفيذ في 24 أكتوبر 1945 وهو نفس التاريخ الذي باشرت فيه الأمم المتحدة عملها[2].

وتتمثل أهداف المنظمة وفقا للميثاق الحفاظ على السلام والأمن الدوليين وحفظ حقوق الإنسان وتقديم المساعدات الإنسانية، وتعزيز التنمية المستدامة، ودعم القانون الدولي[3]، وكان عدد الدول الأعضاء عند تأسيس المنظمة 51 دولة ومع انضمام جنوب السودان عام 2011 بلغ عدد الدول الأعضاء في المنضمة 193 دولة يمثلون تقريبا جميع الدول ذات السيادة في العالم [4]، وعضويتها مفتوحة لكافة الدول التي توافق على الالتزام بميثاقها.

كانت مهمة المنظمة في الحفاظ على السلام العالمي معقدة في سنواتها الأولى سبب الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي وحلفائهما، تألفت بحثتها في المقام

[1] - منظمة الأمم المتحدة على موقع www.ar.m.wikipedia.org تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/05/18

[2] - Nation. United « UN chartre » United Nations بالانجليزية Retrived 2023 .01.10 Archived from the original on 2023.03.16

[3] - What we do United Nations, web archive org (مؤرشف من 22 نوفمبر 2018 أطلع عليه بتاريخ 2023/05/18.

[4] - منظمة الامم المتحدة على موقع www.ar.m.wikipedia.org تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/05/18.

الأول من مراقبين عسكريين غير مسلحين وقوات مسلحة بأسلحة خفيفة وتولت المتابعة و الإبلاغ و بناء الثقة بالدرجة الأولى [1].

نمت عضوية الأمم المتحدة بشكل ملحوظ بعد إنهاء الاستعمار واسع النطاق منذ ستينات القرن العشرين و منذ ذلك الحين كانت 80 مستعمرة سابقة استقلالها بما في ذلك 11 إقليما مشمولا بالوصاية وظلت تحت رقابة مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة، بحلول سبعينات القرن العشرين تجاوزت ميزانية الأمم المتحدة المخصصة لبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية الإنفاق على حفظ السلام بكثير [2].

حولت الأمم المتحدة عملياتها الميدانية ووسعتها بعد نهاية الحرب الباردة إذا قامت بمجموعة متنوعة من المهام المعقدة [3].

وقد فازت الأمم المتحدة وموظفوها وكالتها بالعديد من جوائز نوبل للسلام على الرغم من تباين التقييمات الأخرى لفعاليتها، يعتقد بعض المعلقين أن المنظمة قوة مهمة للسلام والتنمية البشرية بينما وصفها الآخرون بأنها غبر فعالة أو متحيزة أو فاسدة [4].

عندما نتكلم عن نظام الأمم المتحدة، خاصة في مجال تقييمها وتحليل أسلوب عملها فأننا نعني بذلك مختلف فروعها الرئيسية : الجمعية العامة، ومجلس الأمن، والمجلس

[1] " - web archive org"Our hu story, United Nations peacekeeping

[2] -منظمة الأمم المتحدة على موقع www.aljazeera.net تم الاطلاع عليه بتاريخ 2013/05/18.

[3] -منظمة الأمم المتحدة على موقع www.m.marefa.org تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/05/18.

[4] - تعريف منظمة الأمم المتحدة على موقع www.ar.m.wikipedia.org تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/05/18.

الاجتماعي، ومجلس الوصاية ومحكمة العدل الدولية ، والأمانة العامة للأمم المتحدة وهذه الأجهزة تعمل تحت مظلة الأمم المتحدة وفي نظام دولي يتميز بالتعقيد وعدم المرونة.

إن الجو المشحون بالمنازعات الدولية سواء منها تلك النزاعات الحدودية، خاصة كما هو في حالة الدول المتحررة حديثا و التي ورثت الحدود الاستعمارية أو تلك النزاعات التي لها طابع البيولوجي سواء بين الدول الصغرى فيما بينها أو الدول الصغرى و الكبرى ، أو الدول فيما بينها وأحسن مثال على هذا الحرب الباردة بين موسكو وواشنطن والتي كانت قائمة خلال حوالي نصف قرن تقريبا 1945-1989 ولم تنتهي إلا بانهيار النظام الشيوعي والمعسكر الشرقي [1].

الفرع الثاني

أهداف و مبادئ منظمة الأمم المتحدة:

أولا- أهداف منظمة الأمم المتحدة:

نصت المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة على مقاصد وأهداف المنظمة على النحو التالي :

1 . حفظ السلم و الأمن الدوليين: يعتبر هذا الهدف محور نشاط الأمم المتحدة، ولقد ورد هذا المقصد في العديد من فقرات الميثاق، وهو من أسمى أهدافها، فبالنظر إلى الظروف التي

[1] - غضبان مبروك، التنظيم الدولي و المنظمات الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص 81/78.

أحيطت بنشأة الأمم المتحدة حيث كان التخريب والدمار الذي أحدثته الحروب والمعارك أثناء الحرب العالمية الثانية واضحا وجليا في كل أنحاء العالم.

كانت جهود الجميع متجهة إلى تحقيق الأمن والسلام العالمي، وتفادى حل المشاكل والنزاعات بالحرب التي كانت نتائجها وخيمة ومدمرة لأغلب الشعوب والحضارات، وهذا ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة الأولى من الميثاق « حفظ السلم والأمن الدوليين.

وتحقيقا لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها، ولقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم، وتتذرع بالوسائل السلمية وفقا لمبادئ العدل والقانوني الدولي لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم أو لتسويتها » [1].

إن هيئة الأمم المتحدة لا تنتظر أن تصبح الصراعات و النزاعات مسلحة لكي تتدخل بل لا بد لها من التدخل واتخاذ التدابير والإجراءات الوقائية اللازمة لإزالة أي مسببات يؤدي إلى الاحتكاك الدولي و قيام الصراع المسلح بينها، وفي حال وقوع نزاع يتعين على هيئة الأمم المتحدة إيجاد حلول له وبالطرق والوسائل السلمية.

[1] - الفقرة الأولى من المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة الصادرة بتاريخ 1973.

ومن الواضح والجلي أن نص الفقرة المذكور جاء فيه نص صريح لمبادئ العدل والقانون الدولي التي تشكل الأساس في حل النزاعات التي يتوجب على الأمم المتحدة السعي إليها، ويتعين بذلك أن لا تبارك أي جهود أو حلول للأزمات والصراعات بالطرق الحربية.

ووفقا لمقتضيات موازين القوة فإذا كان من شأن هذه الموازين أن تقضي لمستويات لا تتوافق مع موازين وقواعد القانون الدولي فينبغي لهيئة الأمم المتحدة أن تقف ضد هذه الموازين، وذكر في نفس الفقرة أن لهيئة الأمم المتحدة الصلاحية في قمع أي عدوان أو غيره مما يؤدي باختلال السلم والأمن، فيتعين على الهيئة أن تتدخل وتتخذ التدابر اللازمة والفعالة سواء تدابير سياسية أو عسكرية أو اقتصادية وهذا لقمع أي عدواني كان يهدد الأمن والسلم العالمي.

ومن الملاحظ أن الفقرة الأولى من المادة الأولى تشير بوضوح تام إلى أنواع التدابير اللازمة التي يتعين على الهيئة اتخاذها من أجل تحقيق الهدف الأسمى لها فنلاحظ وجود تدابير وقائية احترازية لإزالة أسباب التوتر والإحالة دون وقوع الانزلاق والصراعات من الأساس، وتدابير لمساعدة أطراف النزاع في التوصل إلى الحلول السلمية للنزاع وذلك وفقا لمبادئ العدل والقانوني الدولي[1].

والتدابير الأخيرة المنصوص عليها في الفقرة هي التدابير القمعية لمواجهة العدوان الذي يهدد الأمن والسلم العلمي أو حتى الإخلال به ولقد أسندت هيئة الأمم المتحدة لمجلس الأمن

[1] - منظمة الأمم المتحدة عل موقع www.arabic.ruronews.com تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/05/20.

بتحقيق السلم والأمن الدوليين، وهذا لما يملكه المجلس من سلطات وفعاليات واسعة، وعليه فقد عهدت إليه مسؤولية تحقيق ذلك، سواء بالطرق الودية والسلمية، أو باستخدام القوة، ولهذا نجد أن مجلس الأمن له سلطة كبيرة في فرض المستويات وحل النزاعات وفك الصراعات .

2 . إحياء العلاقات الودية الدولية: نجد أن هذا المقصد ذكر في ديباجة الميثاق " أن نأخذ أنفسنا بالتسامح و أن نعيش معا في سلام و حسن جوار " [1]، كما نصت المادة الأولى في الفقرة الثانية [2] إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب ، وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها ، وكذلك اتخاذ التدابير الملائمة لتعزيز السلم العام.

وذكر في هذه الفقرة الهدف الثاني من الأهداف التي تتعين تحقيقها حيث أوضحت صلاحية الأمم المتحدة في اتخاذ كل التدابير اللازمة لإنماء العلاقات السلمية و الودية بين الأمم و الشعوب، وهذا وفقا لمبدأ حق تقرير المصير الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وحقها في تقرير مصيرها، مع التدابير الأخرى المناسبة لتعزيز السلم العالمي وتتجلى الأهمية الكبيرة لهذه الفقرة ليس فقط لأنها أدرجت حق الشعوب في تقرير مصيرها فقط وإنما وبالأخص باعتبار ذلك الحق كأحد أهداف منظمة الأمم المتحدة وأهم مقاصدها الأساسية.

[1] - ديباجة ميثاق الأمم المتحدة الصادرة بتاريخ 1973.

[2] - المادة الأولى الفقرة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة الصادرة بتاريخ 1973.

فبالرغم من أن الميثاق لم يشرح المقصود بحق الشعوب في تقرير مصيرها ولم يحدد ما الذي ينبغي أن تقوم به الأمم المتحدة لتحقيق هذا المبدأ وتمكين الشعوب من هذا الحق، فمجرد النص عليه كمبدأ في المادة الأولى من الميثاق يعد نصرا كبيرا للشعوب المستضعفة والمناهضة للاستعمار، ولقد كان له الأثر البالغ في توجيه الأمم المتحدة في مجابهة الاستعمار.

3 . تحقيق التعاون الدولي في الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية: يعتبر هذا الهدف الثالث من أهداف المنظمة وقد ورد ذكر هذا المقصد في ديباجة الميثاق بقولها " وأن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد و قدره، وبما للرجال والنساء من الأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية "، وأضافت الديباجة "وأن ندفع بالرقي الاجتماعي قدما وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية"، ووفقا لما جاء في الديباجة فهناك اعتراف صريح بالحقوق الأساسية للإنسان والمساواة بين الجميع في الحقوق والحريات.

ولقد نصت الفقرة الثالثة من المادة الأولى[1] على "تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصيغة الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية والإنسانية، وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا، والتشجيع على ذلك إطلاقا بلا تمييز سبب الجنس أو اللغة أو الدين، ولا تفريق بين الرجال و النساء".

[1] - ميثاق الأمم المتحدة المادة الاولى الفقرة الثالثة الصادر بتاريخ 1973.

ولقد أكد هذا النص على أن الأمم المتحدة هي منظمة غير سياسية أو منظمة متخصصة في مجال ما، بل أنها منظمة عامة شاملة لجميع الميادين الداخلة في أنشطتها التي ينبغي لها تحقيق السلم العالمي ومن الملفت للانتباه إلى إدراج حقوق الإنسان في هاته الفقرة، يعد هدفا رئيسيا للأمم المتحدة مؤكدة احترامها لذلك.

ولقد أضفت هاته الفقرة صلاحيات للأمم المتحدة في الميادين الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية وغيرها، رغم أن التعاون الدولي في هاته المجالات لا يقتضي بالضرورة وجوب اتخاذ تدابير معينة أو خاصة من طرف الأمم المتحدة لأن الأمر يكون متروك للتعاون بين الدول ولا يستدعي تدخل الأمم المتحدة في هذه المجالات.[1]

ولما لهذا الهدف من أهمية تضمن هيكل الأمم المتحدة جهازا رئيسيا في المسائل الاقتصادية والاجتماعية لتعزيز التعاون بين دول الأعضاء، وتعمل الأمم المتحدة في ذلك على تحسين المستوى المعيشي والنهوض بعوامل التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي و تيسير الحلول للمشاكل الدولية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وما يتصل بها، وتعزيز التعاون الدولي في الأمور العلمية والثقافية.

وتعمل الأمم المتحدة من خلال هذا المبدأ الذي تبنته على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية بدون تمييز أو تفريق، وتراعي جميع الحقوق والحريات كما نصت المادة 56 على أن يتعهد جميع الأعضاء بأن يقوموا منفردين أو مشتركين بما يجب عليهم من

[1] - منظمة الأمم المتحدة على موقع www.openai.com تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/05/15.

عمل بالتعاون مع الهيئة لإدراك المقاصد المنصوص عليها في المادة الخامسة و الخمسين[1].

4. تنسيق الأعمال الدولية و توجيهها لخدمة أهداف المنظمة: لقد عملت منظمة الأمم المتحدة على "جعل هذه الهيئة مرجعا لتنسيق أعمال الأمم وتوجيهها نحو إدراك هذه الغابات المشتركة " والمقصود من هذه المرجعية هو تحقيق التعاون بين الدول والمنظمات والتنسيق بينهما حتى لا يكون هناك تضارب وتنافر بينهما، وليس المقصود منها المركزية على النحو الذي كانت عليه عصبة الأمم.

ومن الملاحظ في هذه الفقرة أنها جاءت كخاتمة أو كخلاصة للأهداف السابقة، والخاصة بحفظ السلم وتنمية العلاقات الودية بين الأمم، وتحقيق التعاون الدولي في الميادين الاقتصادية والاجتماعية، ولكن دلائلها تتعدى ذلك في الواقع.

إن هذه الفقرة تعبر عن طموح له صيغة تعبوية، ربما تعكس حالة الحماس الذي كان موجودا عند إنشاء الأمم المتحدة وقد تركزت الآمال في ذلك الوقت على أن تتحول الأمم المتحدة على فاعل دولي حقيقي يوجه نشاط وجهود كافة الأمم ويصبح بمثابة الفلتر الذي ينقي هذه الأنشطة من أي شوائب قد تعكر صفو العلاقات بين الدول، لكنها في تقديرها لا تخلو من دلالة علمية.

[1] - المادة 56 من ميثاق الامم المتحدة ، الصادرة بتاريخ 1973.

وربما كان المقصود بهذه الفقرة أن تعمل الأمم المتحدة على أن تتحول تدريجيا من مجرد منظمة دولية عامة إلى نواة للتنظيم العلمي الشامل من خلال إقامة شبكة كثيفة من التفاعلات مع كل المنظمات الأخرى الإقليمية والعالمية، العامة والمتخصصة الحكومية والغير حكومية وقد احتوى الميثاق بالفعل على النصوص التي يمكن للأمم المتحدة من أن تتحول إلى نواة لمنظومة عالمية تعكس الإطار المؤسسي للنظام الدولي[1].

ثانيا: مبادئ منظمة الأمم المتحدة:

تقوم هيئة الأمم المتحدة على عدد من المبادئ الهامة المذكورة في الميثاق والتي تمثل في نظر واضعي الميثاق الركيزة الأساسية لتحقيق الهدف الأسمى للأمم المتحدة وهو تحقيق الأمن والسلم الدوليين، وتلتزم بهذه المبادئ كل من هيئة الامم المتحدة والدول الأعضاء في علاقاتها مع بعضها و هذه المبادئ هي :

1 . مبدأ المساواة في السيادة: تنص ديباجة الأمم المتحدة على المساواة بين جميع الدول بغض النظر عن التفاوت في إمكاناتها من حيث الثروات الطبيعية والبشرية والتقدم ففي الفقرة الثانية من الديباجة قررت أن الأمم المتحدة كبيرها وصغيرها لهم حقوق متساوية.

ونصت المادة الأولى في فقرتها الثانية أن على الأمم المتحدة واجب العمل على " تنمية العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق

[1] - حسن نافعة ، الأمم المتحدة في نصف قرن، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ،الكويت، 1995 ،ص، ص، 77،79.

بين الشعوب "، ثم جاء النص على مبدأ المساواة بصورة صريحة في صدر المادة الثانية حينما نصت فقرتها الأولى على أن تقوم هيئة الأمم المتحدة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها[1].

فميثاق الأمم المتحدة يرسى النظام القانوني الذي يضعه على أساس مبدأ المساواة في السيادة بين الدول فإنه اعتنق المفهوم المتطور للمبدأ المذكور، مبتعدا في هذا الشأن عن الفكرة التقليدية التي تعمل المنظمات الدولية على تحقيق الأهداف المقصودة من وراء إنشائها (مفاد المفهوم التقليدي للمساواة في السيادة هو أن الدول صغيرها و كبيرها متساوية بصورة مطلقة لان شعوبها تتكون من أفراد يعتبرون بحسب قانون الطبيعة متساوين في حقوقهم والتزاماتهم و على ذلك فانه لا يمكن أن يفرض على الدول أي التزام دون أن تكون لإرادتهم دخل في هذا الصدد)[2].

ولقد جاء في إعلان مؤتمر سان فرانسيسكو الذي نص على المساواة بين الدول قانونا وأن تتمتع كل دولة مصونة، وكذلك سلامة إقليمها واستقلالها السياسي كما يجب على كل دولة في ظل النظام الدولي أن تلتزم بتأدية واجباتها والتزاماتها الدولية.

أما فيما يخص الفقرة الثانية في التعريف فتقرر أن مبدأ السيادة والمساواة يتضمن العناصر التالية:

[1] - محمد سعيد الدقاق، القانون الدولي العام، المصادر و الأشخاص، الدار الجامعية، بيروت لبنان 1992، ص 125.
[2] - سي ناصر الياس، دور منظمة الأمم المتحدة في الحفاظ على النظام البيئي ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، شعبة ادارة دولية،كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر2013/2012 ص

1 . أمام القانون كل الدول متساوية .

2 . التزام الدول باحترام الشخصية القانونية للدول الأخرى .

3 . منع و تجريم أي اعتداء يمس الإقليم الجغرافي و السياسي للدولة .

4 . الحق لجميع الدول بالتمتع بالسيادة الوطنية.[1]

5 . الالتزام بالتعايش السلمي بين جميع الدول و تنمية العلاقات الودية بين الدول.

6 . عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول واحترام النظام السياسي والاجتماعي للدولة.

على أن ميثاق الأمم المتحدة قد استجاب للاعتبارات الواقعية المستمدة من حقيقة تكوين المجتمع الدولي ومسار العلاقات فيما بين الدول نجده أعطى مكانة مميزة للعديد من الدول على غرار الدول الأخرى، وهي الدول الكبرى، فمنحها العضوية الدائمة في مجلس الأمن، كما ميزها بحقوق لا تتمتع بها غيرها من الدول الأعضاء.

حيث جعل لأصواتها في مجلس الأمن وزنا معينا يتمثل في ضرورة أن تصوت لصالح القرارات المتعلقة بالمسائل الموضوعية المعروضة على المجلس كشرط لصدور هذه القرارات، بمعنى أن اعتراضها يوقف إصدار هذه الأخيرة، وهو ما يعرف باسم حق الاعتراض ألتوقيفي (حق الفيتو) [2].

[1] - من ميثاق الأمم المتحدة ، الصادرة بتاريخ 1973.
[2] - محمد السعيد الدقاق ، القانون الدولي العام، المصادر و الأشخاص ، المرجع السابق - ص 259 - ص261

2 . مبدأ فض النزاعات بالطرق السلمية: يطبق هذا المبدأ فقط في حالة النزاعات التي تنشب بين الدول الأعضاء، حيث لا تتخل الأمم المتحدة في المنازعات التي تحدث داخل الدولة، وقد نصت المادة الثانية في فقرتها الثالثة من الميثاق على هذا المبدأ بقولها "يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل الوسائل التي يلجأ إليها المتنازعون حينما يعلن نزاع ما، في المادة (33)[1] على النحو التالي:

أ . يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم و الأمن الدوليين للخطر أن يلتمسوا حله بادئ ذي بدأ بطريق المفاوضة ، والتحقيق، الوساطة، والتوفيق، والتحكيم، والتسوية القضائية، أو أن يلجئوا إلى الوكالات، والتنظيمات الإقليمية، أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارهم .

ب . يدعو مجلس الأمن أطراف النزاع إلى أن يسوون ما بينهم من نزاع بتلك الطرق إذا رأى ضرورة لذلك.

3 . مبدأ حسن النية في الوفاء بالالتزامات الدولية: نصت المادة الثانية في فقرتها الثانية من الميثاق على أنه "لكي يكفل أعضاء الهيئة أنفسهم جميعا الحقوق والمزايا المترتبة على صفة العضوية، يقومون في حسن نية بالالتزامات التي أخذوها على أنفسهم بهذا الميثاق" فمن

[1] - من ميثاق الأمم المتحدة ، المادة 33، الصادرة بتاريخ 1973.

الملاحظ هنا أنه يتوجب على الأعضاء الدول لحصولهم على الامتيازات والتمتع بالحقوق وجب عليهم شرط حسن النية لوصولهم إلى ذلك [1].

والواقع أن هذا المبدأ يعد من أهم المبادئ التي يقوم عليها النظام القانوني بوجه عام، الدولي منه و الداخلي، لأنه يعد الضمانة الحقيقية للمسار السليم للعلاقات الدولية [2].

4 . مبدأ منع استخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية: ورد هذا المبدأ في ديباجة الميثاق[3] و نصه " نحن شعوب العالم .....اعتزمنا ....أن لا نستخدم القوة المسلحة في غير المصلحة المشتركة" كما نصت كذلك المادة الثانية في فقرتها الرابعة بالامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها فعلا في علاقاتهم الدولية ضد الاستقلال السياسي أو سلامة الأراضي لأي دولة مما ينافي أهداف ومقاصد الأمم المتحدة.

إلا أن الميثاق ترك لمجلس الأمن أن يقرر استخدام القوة في حل المنازعات الدولية ، طبقا للظروف والملابسات المحيطة بكل حالة على حدا، حيث نصت المادة 39 من الميثاق على أن "يقرر مجلس الأمن ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم، أو إخلال به، أو كان ما وقع عملا من أعمال العدوان، ويقدم في ذلك توصيات، أو يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير طبقا لأحكام المادتين 41-42 لحفظ السلم والأمن الدوليين، أو إعادته إلى نصابه"

.

[1] - محمد حافظ غانم ّ- محاضرات عن جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية، القاهرة، مصر، السنة الجامعية 2009/2008 ،ص118.

[2] -معلومات عن مبادئ الأمم المتحدة على موقع www.moqatel.com تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/05/05.

[3] - ميثاق الأمم المتحدة نص الديباجة، الصادرة 1973.

كما نصت المادة 40 من ميثاق الأمم المتحدة[1] على أنه منعا لتفاقم الموقف لمجلس الأمن قبل أن يقدم توصياته، أو يتخذ التدابير المنصوص عليها في المادة 39 أن يدعو المتنازعين للأخذ بما يراه ضروريا ومستحسن من تدابير مؤقتة، ولا تخل هذه التدابير المؤقتة بحقوق المتنازعين ومطالبهم وبمركزهم وعلى مجلس الأمن أن يحسب لعدم أخذ المتنازعين بهذه التدابير المؤقتة حسابه ".

ونصت المادة 41[2] لمجلس الأمن الحق في أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته، وله أن يطلب إلى أعضاء الأمم المتحدة تطبيق هذه التدابير، ويجوز أن يكون من بينهما وفق المواصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفا جزئيا أو كليا و قطع العلاقات الدبلوماسية وفي حالة التأكد من أن التدابير التي نصت عليها المادة 41 لم تف بالغرض.

فإن المادة 42[3] قد أجازت لمجلس الأمن أن يتخذ إجراءات عسكرية عن طريق القوات الجوية والبحرية والبرية، كما يجوز لمجلس الأمن كذلك اتخاذ إجراءات أخرى تتضمن المظاهرات والحصار، وعلى الرغم من أي مبدأ منع استخدام القوة قد جاء ذكره في الديباجة، أباح ميثاق الأمم المتحدة استخدام القوة في حالات معينة منها:

[1] - ميثاق الأمم المتحدة المادة 40، الصادر في 1973.
[2] - ميثاق الأمم المتحدة المادة 41، الصادر في 1973.
[3] - ميثاق الأمم المتحدة المادة 41، الصادر في 1973.

أ . في حالة قيام المجلس بإجراءات القمع والقهر لحفظ الأمن والسلم الدوليين، كما ورد في المادتين (48) و (53) فالمادة 48 من الميثاق تشير إلى :

1 . الأعمال اللازمة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن لحفظ السلام و الأمن الدوليين يقوم بها جميع الأمم المتحدة " أو بعض هؤلاء الأعضاء و حسبما يقرره المجلس.

2 . يقوم أعضاء الأمم المتحدة بتنفيذ القرارات المتقدمة مباشرة وبطريق العمل في الوكالات الدولية المتخصصة التي يكونون أعضاءا فيها ".

أما المادة (53) الفقرة الأولى فقد سمحت لمجلس الأمن أن يستخدم التنظيمات والوكالات الإقليمية في أعمال القمع، كلما رأى ذلك ملائما، ويكون عملها حينئذ تحت مراقبته وإشرافه على أنه لا يجوز لهذه التنظيمات والوكالات من نفسها القيام بأي عمل من أعمال القمع[1].

وعندما يعجز مجلس الأمن عن العمل بسبب تعذر الحصول على إجماع أصوات الأعضاء الدائمين فإن للجمعية العامة سلطة بحث المشكلة بصورة عاجلة، بهدف إصدار توصياتها للدول الأعضاء باتخاذ إجراءات جماعية، بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لحفظ الأمن والسلم الدوليين، وإعادتهما إلى نصابهما، وذلك إجمالا لقرار الإتحاد من أجل السلم الصادر في نوفمبر 1950.

[1] - معلومات عن مبادئ الأمم المتحدة على موقع www.moqatel.com تم الاطلاع عليها بتاريخ 2023/05/05.

ب . عند رفض إحدى الدول قبول قرارات مجلس الأمن و تنفيذها، وفقا لما نصت عليه المادة (25) من الميثاق، فان للدول الأعضاء في الأمم المتحدة الحق في إرغامها على قبول هذه القرارات و تنفيذها مباشرة أو عن طريق العمل في الوكالات الدولية المخصوصة التي يكونون أعضاء فيها، كما نصت على ذلك المادة 48 من الفقرة الثانية "يقوم أعضاء الأمم المتحدة بتنفيذ القرارات المتقدمة مباشرة وبطريق العمل في الوكالات الدولية المخصوصة التي يكونون أعضاء فيها ".

ج . في حالة استخدام الدول الأعضاء القوة ضد دولة كانت أثناء الحرب العالمية الثانية من الدول المعادية لإحدى الدول الموقعة على الميثاق على نحو ما نصت عليه المادتان 53 و 107.

د . في حالة الدفاع الشرعي و قد نصت المادة 51 من الميثاق "ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقض الحق الطبيعي للدول فرادى أو جماعات، في الدفاع على أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم الدولي، والتدابير اتخذها الأعضاء استعمالا لحق الدفاع عن النفس، تبلغ إلى المجلس فورا، ولا تؤثر تلك التدابير بأي حال فيما للمجلس بمقتضى سلطتة ومسؤولياته المستمدة من أحكام هذا الميثاق من الحق في أن يتخذ في أي وقت ما يرى ضرورة لاتخاذه من أعمال لحفظ السلم والأمن الدوليين أو إعادته إلى نصابه[1].

[1] - معلومات عن منظمة الأمم المتحدة على موقع www.moqatel.com تم الاطلاع عليها بتاريخ 2023/05/05

5 . مبدأ تقرير المصير: إن احترام هذا المبدأ من قبيل المبادئ التي يقوم عليها الميثاق، كما أن النص عليه في الميثاق يعد تقنيا للاتجاهات الديمقراطية التي اتخذت تتسلل إلى المجتمع الدولي منذ أن أعلن الرئيس ويلسون سنة 1918 إلى كافة المشاكل الإقليمية يجب حلها وفقا لإرادة سكان كل إقليم، ثم أخذ هذا المبدأ يكتب أنصارا بصورة متزايدة حتى جاء ميثاق الأمم المتحدة فنص عليه باعتباره أحد المبادئ ثم تأكد بعد ذلك بقرار الجمعية العامة الصادر سنة 1960 والخاص بمنح الاستقلال إلى الأقاليم والشعوب المستعمرة والذي يعتبر بحق كما يرى الدكتور الغنيمي، نقطة التحول الجديدة في تاريخ مبدأ تقرير المصير، فلقد اعتبر ذلك القرار أن إخضاع الشعوب لسيطرة أجنبية تعتبر مخالف لميثاق الأمم المتحدة، ولذا يوصي بأن تنقل السلطة السياسية في كل الأقاليم التابعة لدول أخرى إلى شعوب هذه الأقاليم طبقا لإرادتها الحرة[1].

6 . مبدأ عدم تدخل الأمم المتحدة في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء: نصت المادة الثانية في فقرتها السابعة " ليس هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق على أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع " ويقصد بالاستثناء الذي ورد في هذه الفقرة ترك الحرية لمجلس الأمن في اتخاذ الإجراءات التي يراها في حالات تحديد السلم، أو الإخلال به أو وقوع العدوان والتي

[1] - سي ناصر الياس، دور منظمة الأمم المتحدة في الحفاظ على النظام البيئي ،المرجع السابق الصفحة 30.

نصت عليها أحكام الفصل السابع من الميثاق، حتى لو كان هذا الإجراء تدجلا في الشئون الداخلية للدول الأعضاء.

كما أنه لا ينبغي إغفال أنه في معاهدات التحكيم الدولية التي تبرم بين الدول، قد جرت العادة على استثناء المسائل التي تعد من صميم الاختصاص الداخلي لكل منها[1].

الفرع الثالث

الأجهزة الرئيسية لمنظمة للأمم المتحدة:

فرق الميثاق بين الأجهزة الرئيسية والأجهزة الفرعية فالأولى نص الميثاق عليها بالاسم، فهي واردة إذن على سبيل الحصر بحيث لا يجوز للأمم المتحدة طالما ظل الميثاق على ما هو عليه بدون تعديل إنشاء أجهزة رئيسية أخرى أما الأجهزة الفرعية فلقد أتاح الميثاق للمنتظم بموجب الفقرة الثانية على المادة السابقة من الميثاق أي ينشئ الأجهزة الفرعية التي يرى ضرورتها لممارسة وظائفه.

وحيث أن إنشاء مثل هذه الأجهزة يخضع للسلطة التقديرية للجهاز المنشئ، فإنها لا تدخل بذلك تحت الحصر، و تقتصر على دراسة الأجهزة الرئيسية المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة السابعة من الميثاق وهي: [2]

[1] - معلومات عن منظمة الأمم المتحدة على موقع www.moqatel.com تم الاطلاع عليها بتاريخ 2023/05/05.

[2] - سي ناصر إلياس دور منظمة الأمم المتحدة الحفاظ على النظام البيئي العالمي، المرجع السابق، ص 32.

أولا- الجمعية العامة التابعة لمنظمة للأمم المتحدة:

تعتبر الجمعية العامة الهيئة الوحيدة التي تتمتع بها جميع الدول الأعضاء بتمثيل متساوي، وهي الجهاز الرئيسي للتداول وصنع السياسات والتمثيل في الأمم المتحدة وتتمثل صلاحيتها في الإشراف على ميزانية الأمم المتحدة وتعيين الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن وتلقي تقارير من أجزاء أخرى من الأمم المتحدة وتقدم توصيات في شكل قرارات الجمعية العامة[1]. كما أنشأت العديد من الأجهزة الفرعية [2].

من البارز أنه في الجمعية العامة لا يستخدم حق النقض الذي تتمتع به الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، ولكن تبقى قرارات الجمعية غير ملزمة، إلا أنها ترتدي طابعا رمزيا سياسيا بحسب عدد الدول المصوتة التي تتبن القرار[3].

تجتمع الجمعية العامة حاليا تحت رئاسة أمينها العام في دورات سنوية في مقر الأمم المتحدة في مدينة نيويورك، ويستمر الجزء الرئيسي منها في الفترة من سبتمبر إلى ديسمبر، واستأنفت جزء من جانفي إلى حين معالجة جميع المسائل قبل بداية الجلسة القادمة مباشرة ويمكنها أيضا أن تعاود عقد جلسة استثنائية خاصة في حالة الطوارئ [4].

---

[1] - CHARTER of the United Nations: chapter iv October 2007
نسخة محفوظة على موقع واي باك مشين

[2] - نسخة محفوظة على موقع واي باك مشين general a assemble : subsidiaries organs AT UN.ORG

[3] - الجمعية العامة للأمم المتحدة على موقع www.web.archive.org تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/05/05.

[4] - الجمعية العامة للأمم المتحدة على موقع www.ar.m.wikipedia.org تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/05/05.

ويحدد الفصل الرابع من ميثاق الأمم المتحدة تكوينها ووظائفها وسلطاتها وتصويت وإجراءاتها وعقدت الدورة الأولى في 10 جانفي 1946 في قاعدة ميثوديست المركزية في لندن، وشملت ممثلين عن 51 دولة .

ويتعلق التصويت في الجمعية العامة بشان المسائل العامة، أي التوصيات الخاصة بالسلام والأمن، و كذلك المسائل المتعلقة بالميزانية، وانتخاب الأعضاء أو قبولهم أو تعليقهم أو طردهم، بأغلبية ثلثي الحاضرين والمصوتين، وتقرر مناقشات أخرى بأغلبية مباشرة، فلكل بلد عضو صوت واحد

والى جانب الموافقة على مسائل الميزانية بما في ذلك اعتماد جدول للأنصبة المقررة فإن قرارات الجمعية ليست ملزمة للأعضاء، ويجوز للجمعية العامة أن تقدم توصيات بشأن أي مسائل تدخل في نطاق الأمم المتحدة باستثناء مسائل السلم والأمن التي ينظر فيها مجلس الأمن[1]. وبفضل نظام الصوت الواحد لكل دولة عضو تستطيع الدول التي تضم خمسة في المائة فقط من سكان العالم بتمرير قرار من قبل ثلثي الأصوات[2].

وخلال الثمانينات، أصبحت الجمعية محفلا للحوار بين الشمال والجنوب ومن الأمثلة على ذلك، مناقشة القضايا بين الدول الصناعية والبلدان النامية، وبرزت هذه القضايا بسبب

[1] - General assembly ol the united nation Un .org.retrieved on 12 july 2013نسخة محفوظة 29 مارس 2018 على موقع واي باك مشين.

[2] - population .total /data /table .data n° ord bank.org retrieved on12 july 2013نسخة محفوظة 20 يونيو 2018 على موقع واي باك مشين.

النمو الهائل و تغيير تركيبة عضوية الأمم المتحدة . ففي عام 1945 كان للأمم المتحدة 51 عضو و لديها الآن 193 دولة منها أكثر من ثلثي البلدان النامية، وسبب أعدادهم غالبا ما تكون البلدان النامية قادرة على تحديد جدول أعمال الجمعية(باستخدام مجموعات تنسيقية مثل المجموعة السابعة والسبعون) وطابع مناقشاتها، وطبيعة قراراتها، فالأمم المتحدة بالنسبة لكثير من البلدان النامية هي مصدر الكثير من نفوذها الدبلوماسي والمنفذ الرئيسي لمبادرتها في مجال العلاقات الخارجية[1].

وعلى الرغم من أن القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة لا تملك القوى الملزمة على الدول الأعضاء(يصرف النظر عن تدابير الميزانية)، يجوز للجمعية العامة عملا بقرارها الموحد من أجل السلام الصادر في نوفمبر 1950 (القرار 377 (د-5) أي تتخذ إجراء في قضية ما إذا ما فشل مجلس الأمم في إصداره قرار فيها بسبب التصويت السلبي لعضو دائم في مجلس.

وفي حالة يبدو فيها أن هناك تهديدا للسلام أو خرق للسلام أو عملا عدوانيا، ويمكن للجمعية العامة أن تنظر في المسألة على الفور بغية تقديم توصيات إلى الأعضاء بشان التدابير الجماعية للحفاظ على السلام و الأمن الدوليين أو استعادتهما[2].

[1] - الجمعية العامة للأمم المتحدة على موقع www.ar.m.wikipedia.org تم الاطلاع بتاريخ 2023/05/06.

[2] - General assembly ol the united nation on un.org retrieved on 12 july 2013.

ثانيا– مجلس الأمن التابع لمنظمة للأمم المتحدة:

يعتبر مجلس الأمن من الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة ومقره في مدينة نيويورك ويعد المسئول عن حفظ السلام والأمن الدوليين طبقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة[1].

كما يقوم بالتوصية بقبول أعضاء جدد في الأمم المتحدة في الجمعية العامة والموافقة على أي تغييرات في ميثاق الأمم المتحدة، ولمجلس الأمن سلطة قانونية على حكومات الدول الأعضاء لذا تعد قراراته ملزمة للدول الأعضاء (بحسب المادة الرابعة من الميثاق)[2]، وتشمل سلطات عمليات حفظ السلام، وفرض عقوبات دولية، والسماح بعمل عسكري، كما يعتبر مجلس الأمن على أنه الهيئة الوحيدة في الأمم المتحدة المخولة لها إصدار قرارات ملزمة للدول الأعضاء[3].

أنشأ مجلس الأمن بعد الحرب العالمية الثانية لمعالجة إخفاقات عصبة الأمم في الحفاظ على السلام العالمي وعقدت أولى جلساته في 17 يناير 1946، وفي العقود اللاحقة اخفق إلى حد كبير بسبب الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد سوفييتي وحلفائهما، ومع ذلك فقد أجاز مجلس الأمن التدخلات العسكرية في الحرب الكورية، وأزمة الكونغو و بعثات حفظ السلام في أزمة السويس وغيرها وغينيا الغربية والجديدة، ومع انهيار

[1] - nations, united “united nation charter (full archived from texte) united nation the original on 21.05.2021 retrived 12.06.2021.

[2] - مجلس الامن على موقع www.un.org تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/05/07.

[3] - مجلس الامن على موقع www.ar.m.wikipedia.org تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/05/06.

الإتحاد سوفييتي زادت جهود حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بشكل كبي، وعلى نطاق واسع، حيث أجاز مجلس الأمن البعثات العسكرية وبعثات حفظ السلام الرئيسية في الكويت وزامبيا وكمبوديا والبوسنة والهرسك، ورواندا والصومال والسودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية [1].

يتألف مجلس الأمم من خمسة عشر عضو، خمسة منهم أعضاء دائمون هم : الصين، فرنسا، روسيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، هذه الدول دائمة العضوية هي القوى العظمى التي انتصرت في الحرب العالمية الثانية، يمكن للأعضاء الدائمين استخدام حق النقض ضد أي قرار بما في ذلك القرارات المتعلقة بقبول أعضاء جدد في الأمم المتحدة، أو المرشحين لمنصب الأمين العام، وينتخب الأعضاء العشرة المتبقين على أساس إقليمي لمدة عامين، تتناوب رئاسة الهيئة شهريا على أعضائها [2] .

عادة ما يتم تنفيذ قرارات مجلس الأمن من قبل قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والقوات العسكرية التي تقدمها الدول الأعضاء طواعية وتمول بشكل مستقل عن الميزانية الرئيسية للأمم المتحدة، اعتبارا من مارس 2019، كانت هناك ثلاث عشر بعثة لحفظ السلام تضم أكثر من 81.000 فرد من 21 دولة بميزانية إجمالية تقارب 6.7 مليار دولار [3].

[1] - مجلس الأمن على موقع www.ar.m.wikipedia.org تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/05/06.
[2] - مجلس الأمن على موقع www.web.archive.org بتاريخ 2023/05/02 .
[3]- جراهام،ايفا نز،جيفر توينهام (2004) قاموس بنغوين للعلاقات الدولية (بالعربي) مركز الخليج للأبحاث.

ثالثا– المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لمنظمة للأمم المتحدة:

يعتبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي واحد من الأربع مجالس رئيسية في الأمم المتحدة وهو المسئول عن التعاون الدولي في مجالات الاقتصاد والاجتماع والثقافة والتنمية المستدامة. تأسس المجلس في عام 1945 كجزء من الهيكل التنظيمي للأمم المتحدة ويتألف من 54 دولة عضو، كما انه تأسس بموجب الفصل العاشر من ميثاق الأمم المتحدة.

يعمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي على تعزيز التعاون الدولي في مجالات الاقتصاد والتنمية المستدامة والتواصل الاجتماعي وتعزيز حقوق الإنسان، يلعب المجلس دورًا مهمًا في توجيه الأنشطة والسياسات الاقتصادية والاجتماعية العالمية وتعزيز التنمية المستدامة على المستوى العالمي، يعقد المجلس جلسات دورية ويستضيف اجتماعات وندوات ومؤتمرات لمناقشة القضايا ذات الصلة.

يتعامل مع مجموعة واسعة من القضايا بما في ذلك التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، وحقوق الإنسان، والتعليم، والصحة، والتجارة الدولية، والاستدامة البيئية، والمساواة بين الجنسين، والتنمية المستدامة، والفقر والهجرة، والتغير المناخي، والمياه، وغيرها من القضايا ذات الاهتمام العالمي كما انه يستحوذ على 70% من الموارد المالية والبشرية للأمم المتحدة.[1]

[1] - مجلس الاقتصادي و الاجتماعي على موقع www.ar.m.wikipedia.org بتاريخ 2023/05/02.

يعتبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي مكانا للحوار والتعاون بين الدول الأعضاء، والمنظمات الغير حكومية، والقطاع الخاص والمجتمع المدني العالمي، كما أنه يوفر للمنظمات الغير الحكومية المركز الاستشاري، وفقا للمادة 71 من ميثاق الأمم المتحدة و ذلك لربط العلاقات بين المجتمع المدني الدولي وهيئة الأمم المتحدة.

ونصت المادة 61 من الميثاق أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي يتكون من أربع وخمس دولة تختارها الجمعية العامة لمدة ثلاث سنوات، ويكون التمثيل الجغرافي هو من يحدد تخصص المقاعد في المجلس، فالدول الأفريقية خصص لها 14 مقعدا، وللدول الآسيوية 11 مقعدا، ولدول أمريكا اللاتينية و منطقة البحر الكاريبي 10 مقاعد، ولدول أوروبا الشرقية 6 مقاعد، ولدول أوروبا الغربية ودول أخرى 13 مقعدا، ويعد المعيار المذكور هو معيار توجيهي لا غير وليس ملزما العمل به للجمعية العامة وعليه فيمكن لها الخروج عليه وعدم التقيد به[1]، ويتم التصويت بالأغلبية البسيطة، ولكل دولة الحق بصوت واحد وذلك ما جاء في نص المادة 61 من ميثاق الأمم المتحدة ويكون لكل دولة عضو في المجلس مندوب واحد فقط.

يجتمع المجلس كل عام مدة شهر، وتعقد دوراته بالتناوب في جنيف ونيويورك، ويعقد الوزراء اجتماع خاص يتم فيه مناقشة القضايا الاقتصادية والاجتماعية الملحة، ويتم على

[1] - المجلس الاقتصادي و الاجتماعي على موقع www.ar.guid-humanitar-law.org بتاريخ 2023/05/08.

مدار السنة تنفيذ أعمال المجلس من خلال هيئاته الفرعية، التي تجتمع بشكل منتظم رافعة تقاريرها للمجلس.

واعتبر ميثاق الأمم المتحدة أن تحقيق التعاون الدولي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية، أحد الأهداف الرئيسية التي قامت الأمم المتحدة من أجل تحقيقها، وعلى ذلك نصت الفقرة الثالثة من المادة الأولى ثم جاء الفصل السابع من الميثاق متضمنا النصوص الخاصة بوضع هذا الهدف موضع التنفيذ، ولقد أسند الميثاق مهمة تحقيق هذا الهدف على جهازين رئيسيين هما: الجمعية العامةاساسا، و المجلس الاقتصادي والاجتماعي بصفة تبعية وفي هذا تنص المادة 60 من الميثاق على أن مقاصد الهيئة المبنية في الفصل التاسع تقع مسؤولية تحقيقها على عاتق الجمعية العامة كما تقع على عاتق المجلس الاقتصادي والاجتماعي تحت إشراف الجمعية العامة [1].

يسعى المجلس الاجتماعي و الاقتصادي إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها ما يلي:

1_ **تعزيز التنمية المستدامة:** يعمل المجلس على تعزيز التنمية في جميع أنحاء العالم، وتشجيع البلدان على تبني سياسات وبرامج تهدف إلى النمو الاقتصادي المستدام والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة.

[1] - محمد السعيد الدقاق ، القانون الدولي العام، المصادر و الأشخاص ، المرجع السابق ص 361. 363.

2_ **تعزيز حقوق الإنسان:** يعتبر المجلس منبرًا لمناقشة قضايا حقوق الإنسان وتعزيز حماية هذه الحقوق في جميع أنحاء العالم، كما يعمل على تعزيز المساواة والعدالة الاجتماعية ومكافحة التمييز والفقر والظلم.[1]

3_ **تعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي:** يسعى المجلس إلى تعزيز التعاون في مجالات الاقتصاد والتجارة والاستثمار والتكنولوجيا والابتكار. يعمل على تعزيز الشمول المالي وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

4_ **توجيه السياسات والأنشطة العالمية:** يلعب المجلس دورًا رئيسيًا في توجيه السياسات والأنشطة العالمية ذات الصلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويتمثل ذلك في إعداد تقارير ودراسات وتوصيات تعكس التحديات والفرص التي يواجهها العالم في هذه المجالات.

5_**تعزيز الشراكات:** يعمل المجلس على تعزيز الشراكات بين الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني العالمي، يعتبر المجلس منبرًا لتبادل الأفكار والتعاون والابتكار لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

6_ **تعزيز التعليم والبحث العلمي:** يعمل المجلس على تعزيز الوصول إلى التعليم ذو الجودة والمتاح للجميع، وتعزيز البحث العلمي والابتكار في مجالات التكنولوجيا والعلوم.

[1] - المادة 62 من ميثاق الأمم المتحدة.

7_ **التعامل مع التحديات العالمية:** يهدف المجلس إلى التعامل مع التحديات العالمية المشتركة مثل التغير المناخي، ونقص المياه، والفقر، والهجرة، والأمراض الوبائية، والإرهاب، يعمل على تعزيز التعاون الدولي للتصدي لهذه التحديات وإيجاد حلول لها.

8_ **تعزيز الحوكمة العالمية:**[1] يسعى المجلس إلى تعزيز الحوكمة العالمية في مجالات الاقتصاد والتنمية، وضمان المشاركة الشاملة والمتساوية لجميع الدول الأعضاء في صنع القرارات العالمية ذات الصلة.

9_ **تعزيز الشمول المجتمعي:** يعمل المجلس على تعزيز الشمول المجتمعي وضمان تضمين ومشاركة جميع فئات المجتمع، بما في ذلك الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة والأقليات، في عملية صنع القرار وتنفيذ السياسات.

10_ **متابعة تنفيذ أجندة التنمية المستدامة:** يقوم المجلس بمراقبة تنفيذ أجندة التنمية المستدامة 2030، التي تعتبر خارطة طريق عالمية للتنمية المستدامة. يعمل على تعزيز التعاون الدولي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم.

11_ **يعمل على توفير الفرص العادلة والمتساوية:** وهذا للنمو والازدهار الشامل، وتعزيز حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية.

علاوة على ذلك، يعمل المجلس على تعزيز التعاون الدولي لمكافحة الفقر وتعزيز فرص العمل اللائقة وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، كما يعمل على تعزيز الحوكمة

[1] - الحوكمة العالمية هي الانتقال نحو التعاون السياسي بين ممثلي المؤسسات عبر البلدان، وتسعى الحوكمة العالمية إلى نقاش حلول القضايا التي تؤثر على أكثر من دولة أو منطقة.

الديمقراطية والمؤسسية وتعزيز الحوكمة الديمقراطية والمؤسسية وتعزيز الشفافية والمسائلة في جميع المستويات.

وبشكل عام يمكن اعتبار المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة كمنصة رئيسية لتعزيز التعاون الدولي، والتنسيق بين الدول الأعضاء والشركاء الدوليين لتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية و حقوق الإنسان في العالم.[1]

رابعا– الأمانة العامة التابعة لهيئة الأمم المتحدة:

الأمانة العامة هي جهاز يتألف من موظفين دوليين يعملون في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، وفي جميع أنحاء العالم تتولى الأمانة العامة خدمة أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى وإدارة البرامج والسياسات التي تصنعها، ويرأس الأمانة العامة الأمين العام، الذي تعينه الجمعية العامة بناءا على توصية من مجلس الأمن، لفترة خمس سنوات قابلة للتجديد[2].

وتتنوع المهام التي تضطلع بها الأمانة العامة بمثل تنوع المشاكل التي تعالجها الأمم المتحدة، ويمتد نطاق هذه المهام من إدارة عمليات حفظ السلام إلى التوسط لتسوية المنازعات الدولية، ومن استقصاء الاتجاهات والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية، إلى إعداد الدراسات عن حقوق الإنسان و التنمية المستدامة.

[1] - المجلس الاقتصادي و الاجتماعي على موقع www.openai.com تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/05/20.
[2] - معلومات عن الامانة العامة على موقع www.babelnet.org تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/05/20.

كما يقوم موظفو الأمانة العامة بتوعية وسائط الاتصال في العالم بأعمال الأمم المتحدة والتعريف بها، وتنظيم المؤتمرات الدولية بشأن المسائل التي تهم العالم أجمع، ورصد مدى تنفيذ القرارات التي تتخذها هيئات الأمم المتحدة، والترجمة الشفوية للخط والترجمة التحريرية للواثق إلى اللغات الرسمية للمنظمة [1].

ويضم الهيكل الحالي لموظفي الأمانة العامة في إطار الميزانية العادلة نحو 8600 من النساء والرجال ينتمون إلى 170 دولة، وبوصفهم موظفين مدنيين دوليين، فإنهم والأمين العام مسئولين عن أنشطتهم أمام الأمم المتحدة وحدها، و يؤدون القسم على ألا يلتمسوا أو يتلقوا أي تعليمات من أي حكومة أو سلطة خارجية.

وبموجب الميثاق تتعهد كل دولة من الأعضاء باحترام الصفة الدولية البحتة لمسؤوليات الأمين العام والموظفين وبعدم السعي إلى التأثير فيهم على أي نحو غير لائق عند اضطلاعهم بمسؤولياتهم[2].

فبالرغم من أن الأمم المتحدة تتخذ من نيويورك مقر لها، فإن لها حضورا بارزا في جنيف و فيينا ونيروبي، بمكتب الأمم المتحدة في جنيف يمثل مركز للمؤتمرات الدبلوماسية ومعقلا لمواضيع نزع السلاح وحقوق الإنسان، أما مكتب الأمم المتحدة في فيينا فهو مقر أنشطة الأمم المتحدة في مجالات المكافحة الدولية لإساءة استعمال المخدرات، ومنع

[1] - معلومات عن الأمانة العامة للأمم المتحدة على موقع www.vial.org مؤرشف من الأصل في 2019/04/31

[2]- معلومات عن الأمانة العامة للأمم المتحدة على موقع www.id.loc.gov مؤرشف في الأصل في 2019/12/11

الجريمة، والعدالة الجنائية واستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، والقانون التجاري الدولي، ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي هو مقر أنشطة الأمم المتحدة في مجال البيئة والمستوطنات البشرية[1].

خامسا- مجلس الوصاية التابع لمنظمة الأمم المتحدة:

أنشأ مجلس الوصاية كأحد الأجهزة الرئيسية لأمم المتحدة وكلف بالإشراف على إدارة الأقاليم المشمولة بنظام الوصاية، وكان من الأهداف الرئيسية للنظام تشجيع النهوض بسكان الأقاليم المشمولة بالوصاية وتقدمهم التدريجي صوب الحكم الذاتي أو الاستقلال، ويتألف مجلس الوصاية من الأعضاء الدائمين الخمسة، وهم الصين، روسيا، بريطانيا، فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية، ولقد تحققت أهداف نظام الوصاية وذلك بحصول جميع الأقاليم المشمولة بالوصاية على الاستقلال والحكم الذاتي، إما بالانضمام إلى بلدان مستقلة مجاورة أو كل دولة على حدا[2].

وفي بداية كل دورة ينتخب المجلس الرئيس ونائبة من بين الممثلين الأعضاء وذلك يكون لمدة أقصاها خمس سنوات. و بموجب الميثاق ينظر المجلس في:

1 – التقارير التي ترفعها السلطة القائمة على الأقاليم المشمولة بالوصاية.

[1]- الامانة العامة على موقع www.ar.m.wikipedia.org تم الاطلاع عليه بتاريخ 2013/05/12.
[2] - حسن نافعة ، الأمم المتحدة في نصف قرن، المرجع السابق ص ص 106، 107.

2-وضع تقارير توضيحية لمدى التقدم السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي و التعليمي الذي تحرزه الأقاليم المشمولة بالوصاية.

3-فحص قبول الشكاوي الخاصة بأوضاع الأقاليم المشمولة بالوصاية.

4- التنظيم و القيام بزيارات دورية للأقاليم المشمولة بالوصاية.

5-الاستعانة بالوكالات المتخصصة[1] وبالمجلس الاقتصادي والاجتماعي كلما كانت الضرورة ملحة لذلك وهذا الضمان سير المهام المذكورة أنفا.

كما يمارس مجلس الوصاية مهامه تحت إشراف الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولا يمتد نطاق سلطته إلى الأقاليم الإستراتجية التي تكون تحت رعاية وسلطة مجلس الأمن، فهذا الأخير يمكن له الاستعانة بمجلس الوصاية للمباشرة في وظائف الأمم المتحدة المتعلقة بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، والسياسية للأقاليم الإستراتجية، وهذا لا يعني أن مجلس الوصاية هو الجهة التي تقرر أن يصبح الإقليم مهيأ للحكم الذاتي، لأن هذا من اختصاصات مجلس الأمن وحده .

إن تشكيل مجلس الوصاية يكون بين الدول التي تدير الأقاليم المشمولة بنظام الوصاية والدول الأخرى، وتكون العضوية فيها لجميع الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن بغض

[1] - الوكالات المتخصصة: هي منظمات مستقلة تعمل مع الأمم المتحدة من خلال اتفاقيات، فبعضها موجود قبل الحرب العالمية الأولى وبعضها كان متصلا برابطة الأمم، في حين بعضها نشا متزامنا مع تأسيس منظمة الأمم المتحدة أوان الأمم المتحدة هي نفسها من أنشاها، والبعض منها أنشأتها الأمم المتحدة عند ظهور حاجات تتطلب ذلك.

النظر عن كونها مسئولة عن إدارة بعض الأقاليم المشمولة بالوصاية أو لا، ومن هذا المنطلق فإن تكتل مجلس الوصاية يكون كالتالي :

1-الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن ولكنهم لا يتولون إدارة الأقاليم المشمولة بالوصاية.

2- الأعضاء الذين يتولون إدارة الأقاليم المشمولة بالوصاية.

3-عدد من الأعضاء تنتخبهم الجمعية العامة في الحد اللازم فقط، وهذا لإقامة التوازي العددي بين الأعضاء الذين يتولون إدارة الأقاليم المشمولة بالوصاية والأعضاء الآخرين، و يتم انتخابهم لمدة 3 سنوات و لكل دولة عضو صوت واحد فقط و تتخذ القرارات فيها بأغلبية الأصوات.[1]

وبما أن الأقاليم المشمولة بالوصاية قد حصلت جميعها على الاستقلال و الحكم الذاتي فقد أصبح من الصعب المحافظة على التوازن العددي المنصوص عليه في الميثاق، وقد حقق هذا النظام أهدافه بالكامل تقريبا، ولم تعد هناك أقاليم مشمولة بالوصاية، حيث أصبح مجلس الوصاية نفسه عضوا ضامرا في بنية الأمم المتحدة التنظيمية ولم تعد له وظيفة تذكر.

[1] - مجلس الوصاية على موقع www.mdrscenter.com . تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/05/19.

سادسا– محكمة العدل الدولية:

محكمة العدل الدولية هي الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة، وأعضاء المحكمة هم قضاة يتم اختيارهم لكفاءتهم المهنية كخبراء قانونيين رفعي المستوى ولا يمثلون أحد كما لا يخضعون لأي سلطة، و يتم اختيار أعضاء المحكمة من طرف الجمعية العامة ومجلس الأمن وفقا لقائمة ترشيحات يعدها الأمين للأمم المتحدة .

ويتم الانتخاب بشكل مستقل عن الآخر في كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن، ويراعي في ذلك أن يكون المرشحون ذو مستوى عالي من النزاهة و الحكمة والموضوعية ويشترط فيهم أنهم شغلوا من قبل مناصب قضائية عليا، ولا يسمح بانتخاب أكثر من قاض من بلد واحد، ويشترط عند تشكيل أعضاء المحكمة أن يكون هذا التشكيل يمثل جميع النظم القانونية الرئيسية العالمية[1].

بلغ عدد القضاة في المحكمة خمسة عشر قاضيا يتم انتخابهم لمدة تسع سنوات قابلة للتجديد و يتمتع القضاة في المحكمة بنظام خاص، والمقصود منه تحقيق استقلالهم وعدم التعرض لأي ضغوطات كانت، ومن أي طرف كان سواء من الدول التي ينتمون إليها أو من العامة و مجلس الأمن، ويشترط في القاضي أن لا يمتهن أي مهنة أخرى ولا يجوز له تولي أي منصب سياسي.

[1] - محكمة العدل الدولية على موقع www.icg.cij.com تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/05/12.

المبحث الثاني

أهمية دور منظمة الأمم المتحدة في مجال حماية البيئة:

تعتبر هيئة الأمم المتحدة الفاعل الأساسي والمحرك الذكي على الساحة الدولية للقضايا العالمية، وهذا منذ تأسيسها سنة 1945[1] بهدف الحفاظ على السلم والأمن في العالم، ومع مرور الوقت اتسع نطاق عمل هيئة الأمم المتحدة ليشمل القضايا البيئية وحماية البيئة، فتبنت المنظمة العديد من القرارات والمبادرات لتعزيز الحفاظ على النظم البيئية ومكافحة التحديات البيئية العالمية.

بدأ دور المنظمة في مجال حماية البيئة يشهد تطورا ملحوظا على مر العقود، فتطرقنا في هذا المبحث إلى ذكر أهمية دور منظمة الأمم المتحدة في مجال حماية البيئة فخصصنا المطلب الأول لذكر مراحل تطور منظمة الأمم المتحدة في مجال حماية البيئة، وبعدها تطرقنا إلى ذكر أهم المبررات التي جعلت الأمم المتحدة تتدخل في مجال حماية البيئة في المطلب الثاني.

[1] - هيئة الأمم المتحدة تأسست سنة 1945 خلفا لعصبة الأمم المتحدة التي فشلت في تأدية مهامها .

المطلب الأول

تطور دور منظمة الأمم المتحدة في مجال حماية البيئة:

لقد شكلت الضرورة الملحة تحديا للقانون الداخلي والدولي حيث بات ظاهرا أن المشاكل البيئية والمعقدة صارت كثيرة مما يتطلب مجهودات كبيرة لكل الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي لحمايتها خاصة الدول والمنظمات الدولية التي لها وزن ثقيل في تطوير قواعد القانون الدولي وبالأخص القانون الدولي البيئي[1].

وباعتبار الأمم المتحدة الفاعل الدولي الأساسي في المجتمع الدولي فلقد سعت بدورها إلى حماية البيئة وهذا ما ظهر جليا من خلال العديد من المؤتمرات والاتفاقيات التي كانت تحت إشراف الهيئة معربة بذلك عن خالص اهتمامها بالقضية البيئية العالمية، ففي فترات سابقة لم يكن الاهتمام بالبيئة قد أخذ القدر الكافي والاهتمام بالبيئة قد أخذ الحيز المطلوب والاهتمام اللازم من الأطراف الدولية، فلقد كان الغياب واضح وجليا من خلال الكوارث البيئية العالمية الظاهرة على الساحة الدولية مما أستوجب بالضرورة تدارك الكوارث الحاصلة والذي ترجم إلى العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات الرامية إلى حماية البيئة.

[1] - دربال محمد ، دور القانون الدولي لحماية البيئة ،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص حقوق ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2019 ص 186.

الفرع الأول

مرحلـة عدم الاهتمـام بالبيئـة

لم يكن الوضع البيئي فيما سبق يعنى بالأهمية اللازمة، فلقد كان التركيز في أغلبية الأوقات على كيفية استغلال الثروات الطبيعية ضاربين بذلك عرض الحائط الآثار السلبية و الكارثية الناجمة عن ذلك الاستغلال.

فبعد الحرب العلمية الثانية وما خلفته من دمار لحق بجميع الدول في العالم ظهور عصبة الأمم المتحدة قامت هذه الأخيرة بالتعاون مع بعض الحكومات بإبرام اتفاقية دولية للحد من تلوث البحار من مخلفات السفن فلقد تم الإشارة في هذا الاتفاق على ضرورة حماية البيئة و الحفاظ على الصحة العامة.

ولقد جاء في نص المادة 22[1] من الاتفاق على ضرورة العمل من أجل رفاهية وتقدم الشعوب، ونصت في مادتها 23 في فقرتها السادسة على إلزامية اتخاذ إجراءات لمنع الأمراض والمراقبة عليها، ولكن كل هذا كان مجرد حبر على ورق فقط، وهذا ما لمس في الحروب والصراعات التي لم تنته وخير دليل على ذلك هو اندلاع الحرب العلمية الثانية، مما جعل من المستحيل تحقيق حماية البيئة في ضل الظروف الراهنة آنذاك التي عاشتها المنظمة .

[1] - ميثاق الأمم المتحدة المادة 22 ، الصادر في 1973.

فلقد كان ظهور الأمم المتحدة مطلبا ضروريا لا مهرب منه ناتج عن فشل عصبة الأمم المتحدة في تحقيق أهدافها وبالفعل تم إنشاء منظمة الأمم المتحدة بتاريخ 1945/06/24 بعد عقد عدة مؤتمرات وكان مؤتمر دومبارتون أوكس آخرها والذي تم فيه وضع أهم المقترحات والأهداف يأتي على رأسها حفظ السلم والأمن الدوليين كأسمى الأهداف الواجب الحفاظ عليها.

وأما بخصوص مجال حماية البيئة ونظرا لأن مفهوم البيئة لم يظهر في الساحة الدولية قبلا فلقد جاء بصفة غير صريحة، فنجده قد أشارة في ديباجة الميثاق بصفة عامة إلى المحافظة على البيئة وحماية حقوق الإنسان، وبالرغم من بعض الجهود في مجال البيئة إلا أن فكرة حمايتها في تلك الحقبة لم تكن من أولويات المجتمع الدولي.

ولقد جاء في أعقاب مناقشات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة سنة 1950 بخصوص التطرق إلى موضوع تلوث البحار بزيت البترول من السفن، ولقد تم عقد مؤتمر دبلوماسي في بريطانيا للتوصل إلى اتفاقية التلوث من جراء تفريغ زيوت السفن في البحار، ولقد تم عقد المؤتمر في الفترة من 26 أفريل إلى ماي سنة 1654، وأسفر عنه عقد اتفاقية دولية للوقاية من تلوث البحار بزيت البترول، وتعتبر هذه الاتفاقية الخطوة الأولى نحو محاولة توفير الرقابة الدولية وهي أول اتفاقية متعددة الأطراف تعقد لغرض حماية البيئة وتم تفعيل الاتفاقية في 1958/07/06 وتم تنفيذها حاليا لأكثر من 65 دولة[1]، أدخلت

[1]- زرباني عبد الله ، المسؤولية الدولية عن إضرار التلوث البيئي ، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه في

عليها تعديلات سنة 1962 بالاتفاقية الدولية لمنع تلوث البحار بالنفط بصيغتها المعدلة وسنة 1971 بالاتفاقية الدولية المتعلقة بالتدخل في أعالي البحار في حالة الكوارث الناتجة عن التلوث بالنفط [1].

وتجدر الإشارة هنا أن اتفاقية لندن لعام 1654 وتعديلاتها تناولت فقط التلوث ألعمدي دون التلوث العرضي الناجم عن الكوارث، وبالتالي إذا وقعت كارثة بحرية لسفينة ما نتيجة تصادمها بسفينة أخرى، وتسرب منها الزيت وأصاب البيئة البحرية بضرر، لا تقدم الاتفاقية حلولا كافية[2]، وكذا نجد أن اتفاقية لندن ركزت فقط على مصدر واحد من مصادر التلوث وإغفالها لباقي المصادر الملوثة للبحار.

الفـرع الثانـــي

مرحلـــة الاهتمـــام بالبيئـــة:

مع التزايد المرعب للملوثات فدق ناقوس الخطر الذي مس كافة أطياف الحياة على كوكب الأرض، ومع وجود هذه الحتمية الخطيرة، كانت أصوات المهددين بهذا الخطر

القانون العام ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر 2009 ص 170 بتصرف.

[1]- سليماني مراد ، حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة بين الآليات الدولية و في القانون الجزائري، مذكرة الحصول على شهادة الماجستير في القانون ، تخصص عمومية و حكومية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة عبد الرحمان، ميرة، بجاية ، الجزائر 2016 ص 33.

[2]- روان دياب، أحكام حماية البيئة البحرية عن التلوث بالسفن، مذكرة نيل شهادة الماجستير ،فرع القانون الخاص ، فرع البيئة و العمران ، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر (01) 2015 ص 44.

المحدق بالجميع ، وخصوصا بعد التطور التكنولوجي الذي كانت له نتائج سلبية وخيمة، فبالنظر إلى طبيعة القضايا البيئية العابرة للحدود أصبح الجميع مهدد بالخطر بدون استثناء فكان لابد من إيجاد الحلول لهذه المسببات وبدأ الاهتمام بتزايد من جميع أفراد المجتمع المحلي والدولي، وتعتبر منظمة الأمم المتحدة من المنظمات الدولية التي قدمت جهودا غير مسبوقة للحفاظ على النظام البيئي.

فلقد لعبت دورا كبير أو بارزا في صياغة القانون الدولي البيئي، وهذا ما جعلها تحتل الصدارة من حيث الجهود الرامية لحماية البيئة سواء عن طريق عقد المؤتمرات أو إبرام الاتفاقيات الدولية التي توجب تضافر جميع الجهود من أجل إعمال قواعد الحماية المطلوبة في مجال البيئة فانبثق عن ذلك نتائج هامة على المستوى الدولي وفيما يلي أهم المؤتمرات

أولا: مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية 1972 بستوكهولم:

نظرا لتزايد الأخطار البيئية التي وصلت إلى حد لا يمكن تجاهله[1]، وعلى أساس تقدم به المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جويلية 1968[2]، ونظرا للخطر المحيط بالنظام البيئي وعن الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة والعشرون بتاريخ 03 ديسمبر

[1] - بن فاطمة بوبكر، القانون الدولي لحماية الهيئة ، مطبوعة خاصة بطلبة الماستر، تخصص النظام القانوني لحماية البيئة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة 2017، الجزائر ص 30.

[2] - قرار رقم 1346 (د – 45) المؤرخ في 30 جويلية 1968 في الدورة الرابعة و الخمسون (54)المجلس الاقتصادي و الاجتماعي التابع للهيئة المتحدة ، المتعلق بتوصية الجمعية العامة بالنظر في عقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن المشكلات البيئة البشرية الوثائق الرسمية للأمم المتحدة رقم (AIII/ RES / 2398 (XX.

1968 قرار تحت رقم 2389[1]، وتم تشكيل لجنة تحضيرية من ممثلي 27 دولة من الأعضاء بموجب القرار 2581 كما استغرقت اللجنة التحضيرية للمؤتمر أربعة اجتماعات متتالية و لمدة سنتين ابتداء من 1970 إلى غاية انعقاد المؤتمر في سويسرا حضر المؤتمر 60 ألف شخص[2]، و400 منظمة غير حكومية، و1500 صحفي، و113 دولة وغاب عن المؤتمر الإتحاد السوفيتي والدول التابعة له في أوروبا الشرقية ليس رفضا لفكرة المؤتمر، وسبب الخلافات الجوهرية حول البيئة وإنما احتجاجا على استبعاد ألمانية الشرقية من حضور المؤتمر[3].

ولقد حدد في هذا المؤتمر التدابير الضرورية من أجل مواجهة المشكلات التي تهدد النظام البيئي العالمي والتلوث بجميع أنواعه، وإنشاء برنامج خاص من أجل المحافظة على البيئة وحمايتها وهذا البرنامج يكون بتعدد الأطراف بإرساء قواعد التعاون الدولي، وتوعية الدول بضرورة الحفاظ على النظام البيئي الذي هو موروث جماعي، وذلك بانتهاج مجموعة من الأسس والمبادئ، ولقد جاءت في خضم هذا المؤتمر أيضا جملة من التوصيات والتقارير حول حق الإنسان في البيئة السلمية، كما أشار إلى مسؤولية الفرد والدولة عن

[1] -) قرار رقم 2398 (د – 23) المؤرخ في 3 ديسمبر 1968 في الدورة الثالثة و العشرون (23) للجمعية العامة الأمم المتحدة المتعلق بمشكلات البيئة البشرية، الوثائق الرسمية للأمم المتحدة رقم(XXIII) 2398 / RES /A

[2] -دربال محمد، دور القانون الدولي لحماية البيئة، المرجع السابق ص 296.

[3] - واري عز الدين ، نهال ماسينيسا، دور منظمة الأمم المتحدة في حماية البيئة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، فرع القانون العام، تخصص القانون الدولي العام، جامعة بجاية، الجزائر 2019.2020 ص 17.

حماية البيئة وعدم إلحاق الضرر بتلويثها، و ذلك سواء من الجيل المعاصر أو من الجيل المستقبلي[1].

تمثلت أهداف المؤتمر في تنبيه الشعوب والحكومات إلى الأنشطة الإنسانية، وكذلك بحث سبل تشجيع وترقية قيام الحكومات والمنظمات الدولية كما ينبغي، لحماية البيئة وتحسينها.[2]

كما أشير في ديباجة إعلان ستوكهولم حول البيئة البشرية إلى مسألة تحسين وحماية البيئة لأن البيئة الطبيعية والبيئة الاصطناعية ضروريتان لراحة الإنسان وتمتعه بكل حقوقه الإنسانية بما فيها الحق في الحياة [3].

ويعتبر إعلان ستوكهولم من أهم الإعلانات في ما يخص مجال البيئة ويعتبر جانب كبير من الفقه بأن إعلان ستوكهولم عن البيئة الإنسانية يعد بمثابة القانون الدولي العرفي في مجال حماية البيئة ومنه فيمكن القول بأن إعلان ستوكهولم عن البيئة البشرية ، قاعدة عرفية فورية، العنصر المعنوي لها يتمثل في الإرادة السياسية الموجودة لدى الدول نحو إرساء هذه القاعدة التي تقر بحق الإنسان في بيئة سلمية و الذي يساهم مع سلوك الدول في تكوينها.[4]

[1] - وعراب سعيدة ، حماية البيئة من التلوث في إطار المجتمع الدولي ، مذكرة نيل شهادة الماستر تخصص قانون دولي لحقوق الإنسان ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة أكلي محن داو لحاج ، بويرة ، الجزائر 2017 ص 40.

[2] - واري عز الدين ، نهال ماسينيسا ، دور منظمة الأمم المتحدة في حماية البيئة ، المرجع السابق ص 15.

[3] - بن شعبان محمد فوزي ، النظام القانوني لحماية البيئة من التلوث الناجم عن الاتجار الدولي بالمواد الكيميائية ، مذكرة نيل شهادة الماجستير في الحقوق ، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر (01) 207 ص 15

[4] - واري عز الدين، نهال ماسينيسا ، نفس المرجع، ص20.

ثانيا : اتفاقية ستوكهولم سنة 1974 حول حماية البيئة:

أبرمت هذه الاتفاقية في تاريخ 19 فيفري 1974 بين السويد و النرويج و الدانمرك و فنلندا، تحت رعاية الأمم المتحدة، وبدأ سريانها في 15 أكتوبر 1669[1]، نصت هذه الاتفاقية على عدم ممارسة النشاطات الضارة بالمحيط البيئي و هلاك الغطاء الحيواني والنباتي.

كما عملت على إرساء قواعد عامة للحد من الجرائم التي تضر بالنظام البيئي وخاصة التلوث، كما تدعو جميع الدول على ضرورة إنشاء جهاز أو طرف رقابي إشرافي يتولى السهر على الحفاظ على المصالح البيئية العامة من الأنشطة الغير الصديقة للبيئة وكذلك من الأضرار الناشئة عن الأنشطة البيئية الضارة في دولة أخرى[2].

ثالثا : اتفاقية الأمم المتحدة 1982:

تعتبر هذه الاتفاقية بمثابة تنظيم قانوني شامل ودقيق، محدد لكافة الجوانب المتعلقة بالبحار، وتضمنت 320 مادة شغلت منها موضوع حماية البيئة البحرية والحفاظ على الجزء الثاني عشر بأكمله أي من المواد192 إلى 237 بالإضافة إلى بعض المواد الأخرى التي تؤكد على الالتزام الدولي بحماية البيئة من التلوث[3].

[1] - مصطفى كزاوة ، اهتمام الأمم المتحدة بالبيئة مجلة الاجتهاد الدراسات القانونية و الاقتصادية مجلد 02 ، العدد 02 ، المركز الجامعي لتمنراست ، الجزائر، 220 – ص 247.

[2] - بو خروفة مريم، رايس امينة، دور منظمة الأمم المتحدة في حماية البيئة من التلوث، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون البيئة و التنمية المستدامة، جامعة ام البواقي، الجزائر، 2020/2019 ص 30.

[3] - عذاوية حورية ، المسؤولية الدولية المترتبة عن التلوث البيئة البحرية ، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه تخصص قانون دولي، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة البليدة، الجزائر، 2015 ص 60.

تم التوقيع على هذه الاتفاقية 10 ديسمبر 1982 " مونتي فوباي " بجمايكا، وتعد من الأعمال القانونية الدولية الهامة جدا، وذلك لأنها طورت القانون الدولي للبحار والقانون الدولي للبيئة، كما أنها استحدثت نظم قانونية لحماية البيئة البحرية، خاصة مناطق التراث الإنساني المشترك، وانطوت على المعالجة القانونية لحماية البيئة في قاع البحار والمحيطات[1].

رابعا : مؤتمر نيروبي:

تم عقد هذا المؤتمر بعد 10 سنوات من مؤتمر ستوكهولم في عاصمة كينيا نيروبي في فترة ما بين 10 إلى 17 ماي 1982 من أجل تشجيع وتكثيف الجهود الدولية والإقليمية لحماية البيئة من شتى مشاكلها خاصة التلوث، وهذا من طرف الجمعية العامة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة هذا الاجتماع سمي بإعلان نيروبي من 10 بنود يعالج من خلالها أهم المشاكل البيئية[2].

يتكون إعلان نيروبي من 10 بنود يعالج من خلالها أهم المشاكل البيئية ووضع جملة من المبادئ منها: أهمية حماية الطبيعة والنظم الإيكولوجية للإبقاء على الإنسانية، وضرورة حماية إدارة الموارد المستخدمة بحكمة، وواجب على البشر الإبقاء على كوكب الأرض

[1] - روان دياب ، أحكام حماية البيئة البحرية من التلوث بالسفن ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،فرع القانون الخاص ،فرع البيئة و العمران ،كلية الحقوق ،جامعة الجزائر(01) 2015ص44 .

[2] - إعلان نيروبي بشان البيئة ، الأمم المتحدة كينيا الصادر في 17 ماي 1982.

صالح للعيش للأجيال القادمة وذلك باتخاذ التدابير المنصوص عليها في الإعلان لحماية البيئة.[1]

الفـرع الثالــث

مرحلـة النضـج وتحقيـق التنميـة المستدامـة

تكرس الوعي لدى جميع الأطراف بضرورة الاتفاق على إستراتجية دولية لمجابهة التلوث و التحديات التي يفرضها.[2] ففي هذه المرحلة ظهر الاهتمام الفعلي بحماية البيئة من الأضرار المحيطة بها وهذا ما ترجمته المؤتمرات والاتفاقيات والبرامج التي جاءت في هذه المرحلة.

أولا– مؤتمر ريو دي جانيرو 1992:

كثيرون يعتبرون مؤتمر ريو دي جانيرو 1992 والذي اشتهر باسم **قمة الأرض** بالمخرج الحقيقي الذي دفع بالمجتمع الدولي إلى تبني إستراتجية عمل فعلي وجدي من أجل إنقاذ كوكب الأرض، آخرون قد يعتبرون أن نقطة الانطلاق الفعلية للعمل الجاد لحماية

[1] - نبراس عارف عبد الأمير، مبدأ الحيطة و الحذر في القانون الدولي للبيئة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام ،قسم القانوني العام ،كلية الحقوق جامعة الشرق الأوسط، الأردن 2014 ص26.

[2] - خروع أحمد ، القانون الدولي للبيئة في ظل التنمية المستدامة ، دراسة تحليلية للقوانين التي ترسم السياسة الدولية للمناخ في القرن 21 مسلسلة محاضرات موجهة للقوانين التي موجهة لطلبة الدراسات العليا دارالخلدونية 2021، القبة، الجزائر ، ص 10 ،11.

البيئة تمثلت في اتفاقية جامايكا للبحار لكن الكل يجمع بأن ما بعد ريو والاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة ليس مثل ما قبله.[1]

فبعد عشرون عام من مؤتمر ستوكهولم وبإشراف من منظمة الأمم المتحدة عقد مؤتمر البيئة والتنمية في العاصمة البرازيلية القديمة ريودي جانيرو في الفترة ما بين 03 إلى 14 يونيو 1992 حيث اطلع على هذا المؤتمر "قمة الأرض" حيث قدمت له دعاية إعلامية مذهلة لم يسبق لها مثيل[2]، وحضره أكثر من مائة من زعماء العالم، كما حضر المؤتمر ممثلون لأكثر من 1400 من ممثلي المنظمات غير الحكومية، عدد غير مسبوق من الصحفيين، قد بلغ مجموع الحضور في هذا المؤتمر يقارب 30000 شخص.[3]

جاء هذا المؤتمر ليقدم الردود العملية في مواجهة المخاطر الكبرى التي تهدد وجود الإنسان وبيئته، ويعتبر كذلك من أهم الجهود الدولية على مستوى الأمم المتحدة لصيانة مبادئ الشرعية الدولية لحماية البيئة، ومن أهدافها الأساسية هو بناء مستوى جديد للتعاون بين الدول والعمل من أجل الوصول إلى اتفاق عالمي يحترم مصالح كل طرف مع حماية

[1] - تشكل قمة الأرض منعرجا حاسما في تطور القانون الدولي للبيئة لأنها كانت بمثابة الاستفاقة الجماعية لغالبية الدول لجدية الأخطار التي تهدد البيئة من جراء التلوث، بينما تعتبر UNCLOSIII قمة البحر.

[2] - سامح عبد القوي السيد عبد القوي ،التدخل الدولي بين المنظور الإنساني و البيئي، دار الجامعة العربية، الإسكندرية، مصر 2012، ص 236.

[3] - عبد الستار يونس الحمدوني، الحماية الجنائية للبيئة (دراسة مقارنة في الأحكام الموضوعية)، الطبعة الأولى، دار الكتب القانونية، مصر، 2013، ص 308 .

الاندماج الدولي في البيئة العالمية كنظام شامل وعام، أي الوصول إلى نظام متكامل ومتبادل بحكم الطبيعة التي تتميز بها الكرة الأرضية.[1]

ثانيا– اتفاقية التنوع البيولوجي 1992:

تم اعتماد الدعوة إلى عقد اتفاقية التنوع البيولوجي في 22 ماي 1992 نيروبي، وكانت موضوع مفاوضات مكثفة[2]، وتعتبر بأنها الأساس القانوني الوحيد الذي انفرد بحماية الغطاء النيابي والحيواني والنظم البيئة أو بما سمي التنوع البيولوجي، ولا تقتصر أهمية الاتفاقية فقط على حماية الأنواع النباتية والحيوانية في أماكنها الطبيعية فقط بل تسعى إلى حماية النظام البيئي وتحقيق التوازن ككل على اعتبار ذلك أساسا للتنمية، وجعل صيانة التنوع البيولوجي واستعماله الدائم بطريقة مستدامة، أحد العناصر الجوهرية الأساسية في سبل تحقيق النمو الاقتصادي.[3]

ونصت أحكام اتفاقية التنوع البيولوجي سنة 1992 بالتركيز على هدفين أساسين، الأول في إطار صيانة التنوع البيولوجي وذلك بالحفاظ على الموارد البيولوجية وتنميتها ،

[1] - عبد الرزاق مقري، دور منظمة الأمم المتحدة في حماية البيئة من التلوث، مذكر في نيل شهادة الماجيتسر في القانون ، كلية الحقوق، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة،الجزائر، 2013/2012. ص 268

[2] - Yaogadja abraham, libéralisation du commerce international et protection de L'environnement thèse doctorat endroit, faculté de droit et scient économiques Université de limoges ,france 2007 p 296

[3] - وافي حاجة الحماية الدولية للبيئة في إطار التنمية المستدامة ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن بأديس، مستغانم، الجزائر،2019، ص 68.

والهدف الثاني تأمين الاستخدام القابل لاستمرار الموارد البيولوجية ومكافحة الأسباب التي تؤدي إلى انخفاضها أو خسارتها.[1]

ثالثا- مؤتمر جوهانسبورغ بجنوب أفريقيا 2002:

تكمن أهمية هذا المؤتمر باعتبار المؤتمر البيئي الأول في القرن الحالي ولقد عقد مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة قمة الأرض في مدينة جوهانسبورغ في جنوب إفريقيا من 26 أوت إلى 4 سبتمبر 2002 حضر هذا المؤتمر ممثلين عن 192 دولة في العالم و92 ممثل عن منظمات دولية حكومية، وكان الهدف من عقد هذا المؤتمر هو محاولة الوقوف على الإنجازات التي فقدت على طريق التنمية المستدامة منذ إعلان ريو، وحتى تاريخ هذا المؤتمر، وتحديد الخيرات والتحديات والنجاحات والإخفاقات التي حددت للبيئة الإنسانية خلال تلك الفترة، وتحديد القضايا ذات الأولوية التي يجب منذ 1972 ومن تاريخ انعقاد هذا المؤتمر.[2]

ولقد خرج هذا المؤتمر بالعديد من المبادئ كان الهدف منها تحسين مستوى معيشة الأفراد و مكافحة الفقر والمحافظة على الموارد الطبيعية وذلك من خلال حث الدول على إعادة النظر في إخماد إنتاجها واستهلاكها وإلزامها بتحقيق نمو اقتصادي سليم بيئيا، وكذا

[1] - واري عز الدين ، نهال ماسينيسا ، دور منظمة الامم المتحدة في حماية البيئة، المرجع السابق ص59.
[2] - سامح قوي السيد ، التدخل الدولي بين المنظور الإنساني و البيئي ، المرجع السابق، ص 239

توسيع التعاون في مجال الخبرات التقنية والموارد بين هذه الدول والعمل معا على حماية البيئة و تحقيق عملية التنمية المستدامة.[1]

تطرق في مؤتمر جوهانسبورغ إلى موضوع الطاعة من خلال تطوير تكنولوجيا زائدة أقل تلويثا و أفضل إنتاجية تعتمد على مصادر الطاقة المتجددة مع ضمان نقلها إلى الدول النامية والإسراع في اتخاذ الإجراءات التي تستهدف التخلي عن طاقة الوقود، وذلك مراعاة للظروف الخاصة لمختلف الدول خاصة الدول النامية. [2]

رابعا– مؤتمر التنمية المستدامة 2012 (ريو +20):

انعقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو +20) بالبرازيل في الفترة الممتدة بين 22/20 جوان وهذا كمناسبة للاحتفال بالذكرى العشرين لمؤتمر قمة الأرض عام 1992 بريو دي جانيرو والذكرى العاشر للمؤتمر العالمي للتنمية المستدامة المنعقد بجوهانسبورغ [3] ولقد حضر هذا المؤتمر العديد من رؤساء العالم والحكومات والممثلين رفيعي المستوى وذلك

[1] - سامح عبد القوي ، التدخل الدولي بين المنظور الإنساني و البيئي ، نفس المرجع، ص240

[2] - وافي حاجة الحماية الدولية في إطار التنمية المستدامة أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص حقوق كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة عبد الحميد بن باديس ،مستغانم، الجزائر 2019/2018، ص 88.

[3] - وافي حاجة ، جهودا المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال حماية البيئة ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون تخصص قانون الدولى والعلاقات السياسية الدولية ،كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم ، الجزائر،2014 ص 43.

من أجل الالتزام بالتنمية المستدامة وتشجيع بناء مستقبل مستدام اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا خالي من أنواع التلوث لصالح كوكب الأرض والأجيال الحالية والمستقبلية.[1]

أوصى النص الذي جاء في 53 صفحة باعتماد الاقتصاد الأخضر وتعزيزه كنموذج أقل تدمير الكوكب، أما بالنسبة للهدف المتعلق بالإطار والمؤسسات للتنمية المستدلة نجد في المقدمة الجمعية العامة للأمم المتحدة إضافة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي كهيئتين رئيسيتين للأمم المتحدة.[2]

ولقد تم التوصل في هذا المؤتمر إلى تحديد الأهداف الأساسية للتنمية المستدامة وتقوية برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تعزيز إجراءات إعداد الشركات لتقارير المستدامة،وتفعيل كيفية استعمال الاقتصاد الأخضر أداة لتحقيق التنمية المستدامة[3]، والنتيجة النهائية لقمة الأرض(ريو +20) هي وثيقة بعنوان (المستقبل الذي تريده) تتكون من 253 فقرة حول التنمية المستدامة الاقتصاد الأخضر، وأهم ما جاء في هذه الوثيقة:

1-البدء بإنشاء أهداف التنمية المستدامة التي ستحل محل الأهداف الآلية وتكون أهداف عالمية والتفاصيل متروكة للاجتماعات المستقبلية.

2-الاعتراف بالاقتصاد الأخضر كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة.

[1] - ساجد أحميد عبل الركابي، التنمية المستدامة و مواجهة تلوث البيئة و تغير المناخ، الطبعة الأولى، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية و الاقتصادية برلين، ألمانيا، 2020، ص130.
[2] - وافي حاجة ، جهودا المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال حماية البيئة ، المرجع السابق ص 88.
[3] - وافي الحاجة المرجع نفسه ص 89.

3-البدء في تحسين وإعادة هيكلة البناء المؤسسي البيئي العالمي (الحكومة البيئية) للقضاء على البيروقراطية، الإحلال التدريجي للجنة التنمية المستدامة،وقرار إنشاء منتدى سياسي عالمي حكومي في مجال البيئة.

4-البدء في خطوات عملية للمحاسبة البيئية والمؤشرات المالية الخضراء بحيث يتم تطبيق مبدأ (ما وراء الناتج القومي) أو ما يطلق عليه الناتج المحلي المعدل بيئيا.[1]

خامسا: مؤتمر باريس 2015:

انعقد في فرنسا في العاصمة باريس من 30 نوفمبر إلى 12 ديسمبر 2015 وقد وقع على هذه الاتفاقية 194 دولة بقيادة الرئيس الفرنسي فرنسوا هولا ند لأكثر من سنة من المناقشات المعقدة وكان هدف المؤتمر هو إقرار الإجراءات بهدف الحد من الاحترار العالمي حيث لا تتجاوز الحرارة 2 درجة مئوية، إن التغير المناخي يهدد مستقبل قدرة البشر على العيش في كوكب الأرض.[2]

[1] - موسعي ميلود، المنظمات الغير حكومية و دورها في حماية البيئة، مذكر لنيل شهادة الماجستير، تخصص قانون، كلية الحقوق ، جامعة الذكتور يحي فارس المدية، الجزائر 2014، ص123.

[2] - محمد دربال، دور القانون الدولي في حماية البيئة ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص فرع قانوني و صحة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية 19مارس1962 جامعة الجيلالي الياس، سيدي بلعباس ، الجزائر،2018 -2019 ص 323 – ص324

حيث تعاهد الجميع على حصر ارتفاع درجات الحرارة للكرة الأرضية وإبقائها عند 1.5 درجة مئوية وفرضت تقليص إنبعاثات الغازات المسببة للاحتباس والحد من استهلاك الطاقة و الاستثمار في الطاقات البديلة و إعادة تشجير الغابات[1].

وضع هذا المؤتمر آلية مراجعة كل 5 سنوات للتعهدات الوطنية التي تكون إجبارية، وستجرى أول مراجعة إجبارية سنة 2025 وذلك بالنسبة لخفض الإنبعاثات الدفيئة ، والسيطرة على الاحتباس الحراري.[2]

المطلب الثاني

مبررات تدخل منظمة الأمم المتحدة في مجال حماية البيئة:

نظرا للتحديات البيئة الخطيرة التي يعيشها العالم حاليا استوجب على الجميع اتخاذ تدابير ضرورية لمجابهة هاذ الواقع، فكان لزاما على أشخاص المجتمع الدولي إيجاد الحلول ووقف التجاوزات الضارة بالبيئة ، ويعتبر تدخل الأمم المتحدة في حماية البيئة أمرا ضروريا من اجل تنسيق الجهود ووضع السياسات والبرامج في مجال البيئي، وسنستعرض أهم المبررات التي استوجبت تدخل الأمم المتحدة في مجال حماية البيئة.

[1] - محمد دربال، دور القانون الدولي في حماية البيئة، المرجع السابق، ص 324
[2] - بوخروفة مريم، رايس امينة، دور منظمة الأمم المتحدة في حماية البيئة من التلوث ،المرجع السابق، ص 28

الفــرع الأول

الحفـاظ علـى البيئــة العالميـــة

يعد التلوث البيئي تحديا عالميا يؤثر على جميع الحياة في كوكب الأرض والتي تعمل منظمة الأمم المتحدة جاهدة لمواجهة هذا الخطر الذي أصبح يهدد الحياة على كوكب المعمورة.

ويعتبر تدخل الأمم المتحدة في حماية البيئة أمرا ضروريا ومبرراته تتنوع بناءا على العديد من الجوانب والتحديات التي تواجهه البيئة العالمية وفيما يلي مجموعة من المبررات لتدخل الأمم المتحدة في حماية البيئة :

1 . الحفاظ على الصحة العامة: يؤثر التلوث البيئي بشكل كبير على صحة الإنسان ويمكن أن يؤدي إلى إصابات بالعديد من الأمراض والمشاكل الصحية، ويمكن لمنظمة الأمم المتحدة لحماية البيئة تحديد المصادر الملوثة وتطبيق إجراءات الحماية اللازمة للحد من التلوث وتحسين مستوى الصحة العامة.

2 . الحفاظ على التنوع البيولوجي:[1] يعتبر التنوع البيولوجي أحد الأصول الثمينة لكوكب الارض حيث يشمل مجموعة واسعة من الحياة النباتية والحيوانية والميكروبية ويلعب التنوع البيولوجي دورا هاما في توازن النظم البيئية وتوفير الخدمات البيئية الأساسية، وتتدخل الأمم المتحدة

[1] - يمثل التنوع البيولوجي جانبا كبيرا من ثروات كوكبنا، وهو ركيزة أساسية لعملية التنمية، وينذر فقدانه بضياع كثير من المكاسب الإنمائية التي حققها الإنسان بشق الأنفس.

لحماية الحياة البرية والنظم البيئية الهشة والمهددة بالانقراض، والعمل على الحفاظ على التنوع البيولوجي من خلال إقرار وتنفيذ اتفاقيات وبرامج حماية النباتات والحيوانات، والمناطق الطبيعية.[1]

3 . الاحتياجات الأساسية و الحقوق البشرية: تحظى البيئة بأهمية كبيرة لضمان استدامة الحياة البشرية وصحتها، تتعارض التهديدات البيئية مثل التلوث الهوائي وتلوث المياه والتغيرات المناخية مع حقوق البشرية الأساسية للأفراد كالحق في حياة صعبة، والحق في التنمية المستدامة ويتعين على الأمم المتحدة وكذا الدول الأعضاء تعزيز وحماية هذه الحقوق من خلال التدخل في حماية البيئة.

4 . الحفاظ على النظم البيئية الحيوية: تسعى الأمم المتحدة للحفاظ على النظم الحيوية مثل الغابات والمحيطات و المناطق البرية،حيث أكد بحث لجامعة اكسوفرد ببريطانيا إلى إثبات أن معدل تآكل غابات الأمازون خلال السنوات الماضية مرجعة تراجع الاقتصاد البرازيلي وليس نجاح سياسات الحفاظ على البيئة حيث دفع تخفيض قيمة العملة البرازيلية المواطنين إلى قطع الأشجار لزيادة نشاطهم.[2] وتلعب هذه النظم دورا حاسما في تنظيم مناخ الأرض وتوفير الغذاء والمياه والموارد الحيوية البشرية من خلال تدخل الأمم المتحدة يمكن العمل

[1] - د.سلام احمد العبلاني، التنوع البيولوجي و مستقبل الانسان، التنوع البيولوجي وخطر الانقراض، مجلة علمية، العدد 105، مؤسسة التقدم العلمي للكويت، افريل 2019.
[2] - بتر محمد علي وردم، العولمة ومستقبل الارض، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، لاردن، 2003.

على حماية و إدارة هذه النظم بشكل فعال للحفاظ على استدامتها و توفير فوائدها للأجيال الحالية والمستقبلية.

أ-**حماية الحيوانات و النباتات:** تواجه الحيوانات والنباتات في جميع أنحاء العالم تهديدات بما في ذلك التغيرات المناخية والصيد الجائر والتجارة غير المشروعة وفقدان الغابات وتدهور البيئة الطبيعية يتعين على الأمم المتحدة العمل على تعزيز الحفاظ على التنوع البيولوجي وتوفير الحماية اللازمة للحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض.

ب-**الحفاظ على الموارد المائية:** تواجه العيد من الدول نقصا في المياه العذبة وتلوثا للمصادر المائية مما يؤثر على البيئة الطبيعية والصحة العامة، يجب على الأمم المتحدة تعزيز التعاون الدولي في إدارة المياه وحماية المصادر المائية وتعزيز لاستخدام المستدام للمياه.

ج-**الحفاظ على البيئة البحرية والسواحل:** تتعرض البيئة البحرية والسواحل للتلوث والتغيرات المناخية واستنزاف الموارد البحرية، وتفاديا لذلك أول معالجة لاستغلال مياه الأنهار الدولية من قبل القانون الدولي في النصف الأول من القرن 19 من خلال ما عرف بمبدأ "**هارمون**"[1] الذي يقر سيادة الدولة وأحقيتها في الاستغلال من الجزء المطلةعليه[2]،

1- مبدا **هارمون**: ترتكز هذه النظرية على مفهوم السيادة الإقليمية للدولة على أراضيها، ومن ثم على الجزء الواقع من النهر الدولي داخل هذه الأراضي، سواء كانت منابع النهر، أو مجرى عبوره، أو مصباته.

2- عادل عوض، بيئة القرن 21، دمار البيئة دمار الإنسان، مجلة العربي الكويت 2002، ص 146.

وتلعب الأمم المتحدة دورا حاسما في حماية البيئة البحرية تعزيز السواحل المستدامة والمحافظة على التنوع البيولوجي البحري.

د-التنمية الريفية و الزراعة المستدامة: يعتمد العديد من السكان في العالم على الزراعة والموارد الطبيعية في المناطق الريفية، كما يجب على الأمم المتحدة العمل على تعزيز التنمية الريفية المستدامة والزراعة المستدامة وتوفير الدعم للمجتمعات الريفية لتحقيق التوازن بين الاحتياجات الاقتصادية والحفاظ على البيئة الطبيعية.

الفرع الثاني

حتمية وجود هيئة دولية:

إن وجود هيئة دولية لحماية البيئة هي حتمية ضرورية لما تشكله المخاطر البيئية من تهديد على الصعيد العالمي، اذ ينبغي ان يكون مفهوم البيئة وقضاياها ذات طابع عالمي[1]، يتميز بترابط عناصرها التي تتجاوز الحدود الإقليمية للدول ومنه فمعالجة هذه التحديات أصبح من الضروري ولا يمكن ذلك إلا في ظل التعاون الدولي وتبادل المعرفة والخبرات ويتم ذلك بتوفير منصة دولية لتبادل المعلومات والأبحاث والتجارب الناجحة، وتطوير الإستراتجيات المشتركة وتطوير ما يسمى بالتكنولوجيا الخضراء التي تساهم في تعزيز قدراتها في مجال حماية البيئة.

[1] - واري عز الدين، نهال ماسينيسا ، دور منظمة الأمم المتحدة في حماية البيئة، المرجع السابق، ص6.

ويعمل التضامن العالمي إلى تحقيق العدالة البيئية بين الدول الغنية والفقيرة وضمان التعامل مع قضايا البيئة وتوزيع الفوائد والأعباء بشكل عادل ومتساو.

كما تعمل الهيئة كذلك على تعزيز النوعية العامة حول أهمية حماية البيئة وتشجيع تغيير السلوك نحو الممارسات المستدامة من خلال المشاركة في الأنشطة، والمبادرات العالمية، سواء في الاستهلاك الشخصي أو القرارات السياسية والاقتصادية ويعتبر الضغط الدبلوماسي على الدول من قبيل الإجراءات القوية لحماية البيئة.

كما تعزز الهيئة التفاهم والتوافق الدولي على قضايا بيئية حيوية، وتعمل على تشجيع الدول على التزامات قوية وتنفيذها، وبما أن مشاكل البيئة ذات طابع عالمي فهذا يتطلب تعاونا دوليا وشراكات فعالة.

إذا أن منظمة الأمم المتحدة بحاجة ماسة إلى تدعيم نشاطها ومساعدتها خاصة في المسائل البيئية، فالدول فيما بينها تمتلك روابط إقليمية قوية، تساعد على قيام هذا النوع من التنظيمات باعتبار أن واضعي ميثاق الأمم المتحدة قرروا: بأن للمنظمات الإقليمية الدور الفعال في خدمة الأمن، وتحقيق الرفاهية والرخاء في العالم وهذا ما يتلاءم مع مبادئ ومقاصد الأمم المتحدة وبالتالي سنقتصر على دور المنظمات الإقليمية التالية.[1]

[1]- أسياخ العربي، عليلي لوناس، دور المنظمات الدولية في حماية البيئة ،مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص القانون الدولي العام ،كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة عبد الرحمان ميرة ،بجاية، الجزائر 2019، الجزائر ص 25.

أولا- المنظمة الدول الأمريكية (OAS):

منظمة الدول الأمريكية منظمة قارية تأسست في 30 افريل 1948 لأغراض التضامن والتعاون بين دولها الأعضاء، وتضم 35 ولاية مستقلة في الأمريكيتين، لويس الماغرو وهو الأمين العام للمنظمة منذ 26 ماي 2005[1]، بالإضافة إلى 69 دولة لديها عضوية مراقب بينها الاتحاد الأوروبي، مقرها واشنطن، وتلعب منظمة الدول الأمريكية دورا هاما في حماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة في منطقة الأمريكيتين.

فتعمل OAS على تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في منطقة الأمريكيتين لمكافحة التحديات البيئية المشتركة، حيث يتم تبادل المعلومات والخبرات والأفكار والممارسات الجدية بين الدول لتعزيز حماية البيئة.

تساهم OAS في تعزيز التبادل المعرفي والتكنولوجي في مجال حماية البيئة وتنمية الممارسات المستدامة، وتنظم ورش العمل والمؤتمرات والندوات التي تهدف إلى تبادل المعلومات والتجارب والتكنولوجيات البيئية.

تنسق OAS الجهود بين الدول الأعضاء لتطوير وتنفيذ السياسات البيئية المشتركة، وتتمثل هذه الجهود في تنظيم الاجتماعات والمنتديات الدولية التي تهدف إلى مناقشة قضايا البيئة وتبادل الآراء ووضع السياسات والتوجيهات المشتركة، وتعمل المنظمة أيضا على تعزيز التنسيق بين الدول في تنفيذ الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المتعلقة بحماية البيئة.

[1] - منظمة الدول الأمريكية على موقع www.ar.m.wikipedai.org تم الاطلاع علية بتاريخ 2023/05/22

توفر OAS الدعم المالي والتقني للدول الأعضاء في تنفيذ مشاريع وبرامج بيئية مستدامة، يتم توجيه هذا الدعم لتعزيز إدارة الموارد الطبيعية، وحماية التنوع البيولوجي، والتكييف مع التغيرات المناخية، وإدارة النفايات والتنمية المستدامة للمجتمعات.

تنسق OAS جهود رصد و تقييم البيئة في منطقة الأمريكيتين، ويساعد هذا الرصد في تحديد التحديات البيئية و تقييم تأثيرها وتطويرها على المستوى الإقليمي، مما يمكن الدول من اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية البيئة.

وتعمل OAS على تعزيز التوعية والتثقيف البيئي في المجتمعات الأمريكية[1]، وتوفر الدعم للحملات التوعوية والتدريب والتعليم البيئي، بهدف زيادة الوعي بقضايا البيئة وتعزيز المشاركة المجتمعة في حماية البيئة.

وبهذا فهي بشكل عام تعمل على تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء و بين المنظمة العالمية كهيئة الأمم المتحدة.

ثانيا- اللجنة الاقتصادية الأوروبية التابعة للأمم المتحدة:

اللجنة الاقتصادية الأوروبية (Economic Commission for Europ-UNECE) هي إحدى اللجان التابعة للأمم المتحدة وتعتبر منظمة اقتصادية إقليمية لدول أوروبا واسيا الوسطى.

[1] - منظمة الدول الأمريكية، على موقع www.bib.univ-oeb.dz تم الاطلاع عليها بتاريخ 2023/05/23

تأسست اللجنة في عام 1947 بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي والتنمية المستدامة في المنطقة، وقد تبنت اللجنة مجموعة واسعة من الاتفاقيات والمبادئ التوجيهية للعمل في مجال حماية البيئة، فمنذ إنشائها لعبت اللجنة دورا هاما في حماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة في المنطقة.

قدمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية العديد من التواريخ المهمة والإطارات الزمنية للعمل في هذا الصدد من بينها:

في إطار مكافحة التلوث الهوائي العابر للحدود في أوروبا أصدرت اللجنة عام 1979 قرارات مهمة بهذا الصدد تم تعديلها في وقت لاحق، واعتمدت اتفاقية الأمم المتحدة الإقليمية بشان التلوث الهوائي العابر للحدود في عام 1984، تهدف هذه الاتفاقية إلى الحد من انبعاث الملوثات الهوائية العابرة للحدود وتعزيز التعاون الدولي في هذا الصدد.

كما أقرت اللجنة الفرعية التابعة UNEC والمتخصص بمشاكل تلوث المياه المبادئ المقررة عام 1987 المتعلقة بالتعاون من اجل حماية المياه عابرة للحدود ضد التلوث.[1]

وافقت اللجنة عام 1991 على اتفاقية الإقليمية الخاصة بالوصول للمعلومات والمشاركة في اتخاذ القرارات والتمكن من تحقيق العدالة في المسائل البيئية، والمشاركة الفاعلة للجمهور في عملية صنع القرارات البيئية.

[1] - سهير إبراهيم حاجم الهيتي، المسؤلية الدولية عن الضرر البيئي، د.ط، دار رسلان، دون بلد النشر، د س ن.

اعتمدت اللجنة عام 1998 إطارا زمنيا للتنمية المستدامة في القطاعات الاقتصادية الرئيسية، وقد تم تحديث هذا الإطار في وقت لاحق عام 2007، بهدف تعزيز التنمية وحماية البيئة في العديد من القطاعات مثل النقل والطاقة والزراعة والصناعة.

أطلقت اللجنة برنامجا للعمل البيئي لأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى عام 2003، بهدف التعاون الدولي وتبادل التكنولوجيا بين الدول الأعضاء في مجال حماية البيئة.

بالإضافة إلى ذلك استضافت اللجنة العديد من المؤتمرات[1] والاجتماعات التي تركزت عل قضايا البيئة والتنمية المستدامة، في عام 2015 عقدت الدورة السابعة للجنة الاقتصادية الأوروبية للبيئة، والتي تركزت على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 في منطقة اللجنة.

وبشكل عام تلعب اللجنة الاقتصادية والأوروبية دورا هاما في تعزيز حماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة في الدول الأعضاء، من خلال تبني الاتفاقيات والإطارات الزمنية وتنظيم الفعاليات، وتسعى اللجنة إلى تعزيز التعاون بين الدول وتوفير الأدوات والمبادئ اللازمة للحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة في لمنطقة.

[1] - من أهم المؤتمرات التي استضافتهم اللجنة الاقتصادية الأوروبية : مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في جنيف، سويسرا، المؤتمر العالمي السابع للمدن الذكية عام 2019 في جنيف، سويسرا، المؤتمر العالمي الثامن للنقل البري عام 2013 في جنيف، سويسرا، مؤتمر الطاقة المستدامة عام 2009 في كيشيناو ، مولدوفا .

الفـرع الثالــث

التداعيــات العابـرة للحــدود:

تشير هذه التداعيات إلى الآثار السلبية التي تنتشر عبر الحدود الوطنية وتؤثر على البيئة العالمية بشكل عام، ولقد عرف التلوث العابر للحدود بموجب اتفاقية بجنيف 1979 وذلك بشأن التلوث البعيد المدى الذي يكون صادر عن الدولة ويقع الضرر والتلوث البيئي في محيطها الإقليمي و ينتقل منها إلى دولة أخرى، فيحدث أثار ضارة تخضع لاختصاص إقليمي لدولة أخرى ويصيب هذا النوع عادة الهواء بطبقاته والماء من أنهار دولية وبحار ومحيطات [1].

إن مثل هذه التحديات الخطيرة التي تأثر على المجتمع الدولي ككل استوجب التعاون والتنسيق الدولي للتصدي بشكل فعال ومستدام لهذه الظواهر الخطيرة والناتجة عن أنشطة مختلفة وفي مجالات عدة منها :

انبعاث الغازات السامة والعوادم الصناعية من الدول المصنعة التي تنتقل عبر الحدود الوطنية وتؤثر على جودة الهواء في المناطق الأخرى الذي يؤدي بدوره إلى زيادة التلوث الهوائي وتأثيراته الضارة على صحة البشر والحياة البرية والنظم البيئية، ولقد سعت الأمم المتحدة لعقد الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ في عام 1992 التي تسعى فيها إلى تحقيق استقرار مستويات الغازات الدقيقة في الجو على مستوى العالم والتكيف مع آثار والتغير المناخي، ولقد تم إبرام بروتوكول كيوتو عام 1997 واتفاق باريس عام 2015 كجزء من هذا الإطار، كما وقعت العديد من الدول على اتفاقية الهواء النظيف عام 1979 للتصدي لتلوث الهواء العابر للحدود ن و تهدف من خلاله إلى الحد من الإنبعاث الضارة للملوثات الهوائية وتحسين جودة الهواء.

[1] - واري عز الدين ، نهال ماسينيسا ، دور منظمة الأمم المتحدة في حماية البيئة، المرجع السابق ص 10.

كما سبب التخلص الغير آمن من النفايات السامة النووية في تلوث البيئة و تهديد حياة الإنسان والكائنات الحية ويعمل التدخل العالمي على ضمان التخلص الآمن من النفايات والتحكم في استخدام التكنولوجيا النووية للحد من التأثيرات الضارة، ففي عام 1989 وقعت الدول على اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة وإزالتها عبر الحدود .

تهدف الاتفاقية إلى ضمان التخلص المستدام والأمن للمخلفات الخطرة والمواد الكيميائية السامة فالمحيط العالمي يعاني من تلوث شديد بسبب تصريف النفايات الصناعية والزراعية والتلوث النفطي والتلوث البلاستيكي فلقد تعرض نهر الراين في عام 1986 إلى تسرب كبير للمواد الكيميائية السامة الذي يعبر عدة دول في أوروبا، نتيجة انفجار في مصنع للكيماويات في سويسرا هذا التسريب تسبب في تلوث النهر وتأثيرات سلبية على الحياة البحرية والبيئة المحيطة .

كما تعتبر حادثة النفط في خليج المكسيك عام 2010 إثر انفجار منصة نفطية تابعة لشركة بريتش بتروليوم[1] إلى تسرب كميات ضخمة من النفط إلى المحيط الأطلسي والذي تأثرت به البيئة البحرية والسواحل في مناطق متعددة بفعل هذا التسريب ولقد سعت الأمم المتحدة من خلال برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEF) على تعزيز الحفاظ على الصحة وتنمية المحيطات وتحقيق استدامة الأنشطة البحرية .

كما تعتبر قضية التجارب النووية التي تشير إلى سلسلة التجارب التي قامت بها الدول لاختبار الأسلحة النووية وتطوير التكنولوجيا النووية، والتي تشمل اختبار القنابل النووية والأجهزة النووية الأخرى في الأرض والجو و الماء، ولقد تسببت هذه الأخيرة في تداعيات عابرة للحدود و أثرت على البيئة والصحة العامة بشكل كبير، تشمل هذه التداعيات الإشعاع النووي و تلوث الهواء والتربة والمياه وتأثيراتها السلبية على النظم الإيكولوجية والحياة

[1] - شركة بريتش بتروليوم: هي إحدى الشركات العالمية الكبرى في صناعة النفط والغاز، تتخذ من لندن مقرا لها، تعمل على المستوى العالمي ولديها نشاطات في العديد من الدول، وتوزع منتجاتها عبر شبكة واسعة من محطات الوقود في جميع أنحاء العالم.

البرية وقد لوحظ تأثيرات صحية خطيرة على السكان المعرضين للإشعاع والمجتمعات المحلية القريبة من مواقع التجاري النووية .

وفي العقود الأخيرة تم العمل على تنفيذ التجارب النووية من خلال اتفاقيات ومعاهدات دولية، في عام 1963 وقعت الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي اتفاقية حظر التجارب النووية، ولقد تم معالجة هذه التداعيات بواسطة الأمم المتحدة وبمشاركة من الدول المعنية والمنظمات الدولية والمجتمع الدولي بأكمله، بحيث لعبت الأمم المتحدة دورا رئيسيا في تعزيز التفاهم والتعاون الدولي في هذه القضايا وتوفير الإطار القانوني والسياسي للتعامل معها عبر الحدود .

خلاصة الفصل الأول:

ما يمكن استخلاصه من هذا الفصل أن البيئة هي مورد طبيعي ثمين يحتاج إلى حماية كبيرة، فالاهتمام بالبيئة جزء من رفاهية الإنسان واستدامة الحياة عل كوكب الأرض، ونظرا للتحديات التي باتت تهدد الأمن البيئي العالمي من تغير في المناخ وتلوث المياه والهواء، وفقدان التنوع البيولوجي وانخفاض جودة الأراضي وغيرها مما استدعى التدخل الحتمي للأمم المتحدة والدول وكافة فئات المجتمع الدولي لأنها ليست بالمسئولية الفردية أو الجهوية بل أننا أمام تحدي عالمي يتطلب تعاونا وتنسيقا بين جميع الأطراف المعنية، فقد سعت الأمم المتحدة بجميع أجهزتها لتعزيز العمل المشترك والحفاظ على مستقبل مستدام للأجيال القادمة فقد بدأ دور منظمة الأمم المتحدة منذ ستينات القرن الماضي، وتطورت مع الوقت فقد قامت خلال فترات زمنية بتنظيم العديد من المؤتمرات والاتفاقيات الدولية وكان بدايتها بمؤتمر ستوكهولم الذي يعتبر نقطة الانطلاقة، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية واتفاقية التنوع البيولوجي بحيث تعتبر هذه الاتفاقيات محطات هامة في رحلة الحفاظ على البيئة ومكافحة التحديات البيئية العالمية، وقد تطور دور منظمة الأمم المتحدة في حماية البيئة بشكل يعكس التزاماتها بتحقيق التنمية المستدامة والعمل المشترك لمواجهة التطورات والتغيرات في الفهم العالمي للبيئة، وتأثيراتها على الحياة البشرية، كما تعكس أيضا الاعتراف بأهمية تنسيق الجهود وتعاون الدول في مواجهة التحديات البيئية المشتركة.

الفصل الثانـي

تفعيـل آليـات الأمـم المتحـدة في مجـال حمايـة البيئـة:

يواجه العالم حاليا تحديات كبيرة تتزايد مع مرور الوقت بشكل خطير ومرعب، نتيجة التغيرات المناخية الحاصلة والتلوث الكبير الذي مس طبقات الأوزون والهواء والمياه والمحيطات ومختلف النظم البيئية العالمية، ونتيجة لهذه التحديات الخطيرة التي تواجه العالم سعت الدول إلى إيجاد حلول لهذا الوضع الراهن، وما كان من منظمة الأمم المتحدة باعتبارها الرائدة والسباقة في مجال حماية البيئة إلا أن تسعى بجميع أجهزتها وهياكلها وبرامجها التي سخرتها في خدمة هذا الموضوع العالمي الذي أصبح يهدد الحياة على كوكب الأرض.

فتطرقنا في هذا الفصل إلى الحديث عن تفعيل آليات الأمم المتحدة في مجال حماية البيئة و الذي قسمناه إلى مبحثين تحدثنا في المبحث الأول عن دور هياكل وأجهزة الأمم المتحدة في مجال حماية البيئة، أما المبحث الثاني فقد تطرقنا فيه إلى تقييم دور منظمة الأمم المتحدة وإلى أي مدى استطاعت الهيئة في تحقيق أهدافها في مجال حماية البيئة .

المبحث الأول

دور هياكل و أجهزة الأمم المتحدة في مجال حماية البيئة:

إن موضوع البيئة موضوع عالمي شغل جميع أطباق المجتمع الدولي وكانت منظمة الأمم المتحدة تحتل موقع الصدارة من حيث الجهود الدولية الرامية إلى حماية البيئة، كما قامت بإبرام عدة معاهدات دولية مع العديد من المنظمات الدولية الأخرى وكذا مع العديد من الاتحادات الدولية كما أشرفت على نفاذ هذه المعاهدات البيئة التي ساعدت في كثير من الأحيان إلى الحد من ظواهر عديدة لتلوث البيئة، وبجانب تعزيزها لحماية البيئة من خلال التعاون الدولي والتصدي إلى تحديات البيئة المختلفة، سعت الأمم المتحدة بالتعاون مع مجموعة من الأجهزة و المؤسسات التابعة لها بحيث تلعب هذه الأجهزة دورا حيويا في تعزيز الوعي بالقضايا البيئية وهذا ما تطرقنا إليه في المطلب الأول ، وبعدها ذهبنا إلى شرح البرامج المسطرة للأمم المتحدة في مجال حماية البيئة في المطلب الثاني.

المطلب الأول

دور الأجهزة الرئيسية في مجال حماية البيئة:

بما أن البيئة أحد أهم القضايا على الساحة الدولية، والتي تعد تحديا كبيرا وخطيرا يواجه البشرية في العصر الحديث، ولتعزيز حماية البيئة والتصدي لتحدياتها الخطيرة والمتطورة مع مرور الوقت، تقوم منظمة الأمم المتحدة بالتعاون مع مجموعة من الأجهزة والمؤسسات التابعة لها، بحيث تلعب هذه الأجهزة دورا حيويا في تعزيز الوعي بالقضايا البيئية.

الفرع الأول

دور مجلس الأمن التابع لمنظمة للأمم المتحدة:

مجلس الأمن هو أحد أهم هيئات الأمم المتحدة[1] ويتعامل في العادة مع القضايا الأمنية الدولية والنزاعات المسلحة التي أوكلت له منظمة الأمم المتحدة مهمة حمايتها، ولم تكن مشكلة

[1] - مجلس الأمن احد الأجهزة الرئيسية الستة (مجلس الامن، الجمعية العامة، المجلس الاجتماعي والاقتصادي، الامانة العامة، مجلس الوصاية، محكمة العدل الدولية) لهيئة الأمم المتحدة.

البيئة أثناء إنشاء مجلس الأمن مشكلة مطروحة أو ذات أهمية فكما هو معروف فمنظمة الأمم جاءت خلف لعصبة الأمم التي فشلت في الحفاظ على الأمن والسلم العالميين، لذا فكان اهتمام منظمة الأمم المتحدة كان منصبا حول الأمن والسلم في العالم، ولم تكن مشكلة البيئة آنذاك ضمن مهام مجلس الأمن فبالرغم من الكوارث البيئية التي خلفتها الحرب العالمية آنذاك إلا أن مشكلة الحفاظ على النظم البيئية لم يكن ضمن أولويات المنظمة وأجهزتها كما أن قرارات مجلس الأمن شهدت غياب مبادئ القانون الدولي للبيئة.

إلا أنه مع مرور الوقت ومع تسارع وتطور الأحداث الكبير، أصبحت مشكلة البيئة واقع خطير لا مهرب منه يهدد الحياة البشرية، وأخذت حينها قضايا البيئة بعدا استراتجيا، وبات الارتباط الوثيق بين مشاكل البيئة والأمن الدولي واضح و في تزايد مستمر، حيث تعتبر مشاكل التلوث العابرة للحدود الوطنية واحدة من بين مشاكل العصر التي يمكن أن تهدد مباشرة العلاقات بين الدول و بالتالي ظهرت حلقة الوصل بين البيئة والسلم والأمن الدوليين.[1]

فالبيئة تتأثر بشكل كبير بالنزاعات والحروب والصراعات المسلحة، حيث يؤدي استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والتدمير البنيوي إلى تلوث البيئة، وتدمير النظم البيئية، لذلك يعتبر الحفاظ على البيئة جزءا أساسيا من جهود الحفاظ على السلام والأمن الدوليين.

يمكن لمجلس الأمن أن يتدخل ويصدر تحذيرات في حالات تهديد البيئة العالمية على سبيل المثال: إذا كان هناك تهديد نووي أو كيميائي يؤثر على البيئة، يمكن للمجلس أن يتخذ إجراءات التحذير والوقاية للحد من هذا التهديد وحماية البيئة.

كما يعزز مجلس الأمن التعاون الدولي في مجال حماية البيئة من خلال تعزيز التنسيق بين الدول الأعضاء وتشجيعهما على التعاون في مجالات مثل تبادل المعلومات والتكنولوجيا والخبرات، كما يمكن المجلس أيضا أن يشجع الدول على تبني سياسات وإجراءات تهدف إلى الحفاظ على البيئة والتنمية المستدامة .

وفي حالة وقوع جرائم بيئية جسيمة أو انتهاكات كبيرة للقوانين الدولية المتعلقة بالبيئة، يمكن لمجلس الأمن أن يتخذ إجراءات قانونية، وفي حالة وجود تهديد جسيم للأمن الدولي

[1] - وافي حاجة، الحماية الدولية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، المرجع السابق ص 119.

بسبب التلوث البيئي أو النشاطات الضارة للدول ،فإن المجلس يملك السلطة لاتخاذ إجراءات لإنهاء هذا التهديد و حماية البيئة .

كما يعمل مجلس الأمن على زيادة النوعية حول أهمية حماية البيئة و تحدياتها ، كما يمكنه تنظيم جلسات و ندوات ومناقشات عامة لمناقشة قضايا البيئة والتأكيد على أهمية التعاون الدولي في هذا الصدد، ويمكن أن يشجع المجلس الدول الأعضاء على تضمين قضايا البيئة في برامج التعليم والتدريب الوطنية والدولية .

ويعمل المجلس الأمن على تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية المعنية بحماية البيئة مثل الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ (UNFCCC)[1] وبرنامج الأمم المتحدة البيئي (UNEP) يمكن للمجلس دعم و تعزيز جهود هذه المنظمات وتعزيز تنسيق الجهود لحماية البيئة على المستوى العالمي .

وفي حالة وقوع كوارث بيئية نتيجة الكوارث الطبيعية ، يمكن لمجلس الأمن أن يدين الأحداث و يشجع الدول الأعضاء على اتخاذ إجراءات السلامة اللازمة للتصدي للتحديات البيئية المرتبطة بهذه الكوارث أو يمكن أن يتضمن ذلك توفير المساعدات الإنسانية والمالية للدول المتضررة و تعزيز قدراتها في إدارة الكوارث واستعادة البيئة المتأثرة.

ويتم تبني القرارات الخاصة بحماية البيئة في مجلس الأمن بغية التصدي للتحديات البيئية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، فالمجلس يمتلك الصلاحية لاتخاذ إجراءات إلزامية تتطلب من الدول الأعضاء الامتثال لها وتنفيذها، ويمكن أن تشمل هذه القرارات فرض عقوبات على الدول التي تتسبب في التلوث البيئي الجسيم أو تنتهك القوانين الدولية المتعلقة بالبيئة .

يمكن للمجلس الأمن أن يتدخل لمنع تصاعد الصراعات وتفاقم الأزمات البيئية، فقد يتم نشوب صراعات بين الدول نتيجة النزاع على الموارد البيئية مثل المياه والغابات، أو النفط والغاز، فيمكن للمجلس أن يتخذ إجراءات لتهدئة النزاعات وتشجيع الدول على التفاوض والتعاون في إدارة الموارد البيئية المشتركة بشكل سلمي ومستدام .

[1] - الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشان تغير المناخ: هي اتفاقية وضعتها الأمم المتحدة للتعامل مع قضايا التغير المناخي، وتختص بتعزيز التعاون الدولي لمواجهة التحديات الناجمة عن تغير المناخ العالمي، تم تبني الاتفاقية في عام 1992، ودخلت حيز التنفيذ في عام 1994.

وفي حالة وقوع كوارث بيئية أو حوادث مثل التسرب النفطي أو تلوث المياه، يمكن لمجلس الأمن تكليف فرق التحقيق الدولية لتقييم الأضرار البيئية وتحديد المسؤوليات توصية بالإجراءات اللازمة للحد من التأثيرات البيئية وتقديم المساعدة والدعم للدول المتضررة.

يمكن لمجلس الأمن تعزيز توفير المساعدات الإنسانية والاقتصادية للدول المتضررة من كوارث بيئية كبيرة، فيمكنه التعاون مع الدول لتقديم المساعدة المالية والتقنية للتعامل مع الآثار السلبية للكوارث البيئية والمساعدة في إعادة بناء البيئة المتضررة.

يمكن لمجلس الأمن أن يدعم تنفيذ الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية البيئة مثل اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية منع التصحر[1]، ويمكنه دعوة الدول للالتزام بتنفيذ تلك الاتفاقيات وتحقيق أهدافها.

يقوم مجلس الأمن بمتابعة الأوضاع البيئية في مناطق النزاع والتوثيق وتقديم التقارير حول التهديدات البيئية والآثار السلبية للصراعات على البيئة، ويمكنه أيضا طلب تقارير من الدول حول جهودها في حماية البيئة وتنفيذ القرارات ذات الصلة.

وقد يصدر مجلس الأمن قرارات تفرض حضرا على تجارة الموارد الطبيعية المهددة بالانقراض أو التي تساهم في التوترات الإقليمية، على سبيل المثال: يمكن للمجلس الأمن فرض حضر على تجارة الأسلحة المستخدمة في انتهاكات حقوق الإنسان أو في تهديدات للسلم والأمن الدولي وهذا يمكن أن يتضمن أسلحة مرتبطة بتدمير البيئة، مثل الأسلحة الكيميائية البيولوجية .

وفي حالات النزاعات المسلحة التي يمكن أن تؤثر على البيئة بشكل كبير، يمكن لمجلس الأمن أن يدعو إلى إجراء تحقيق مستقل لتقييم التأثيرات البيئية وتقديم التوصيات حول الإجراءات اللازمة للحد من الآثار السلبية، كما يمكنه طلب تقارير من الدول المعنية بشأن الجهود المبذولة للحفاظ على البيئة خلال النزاعات .

ومن الملاحظ أن قضايا البيئة التي يتدخل فيها مجلس الأمن ليست شائعة بنفس القدر مثل القضايا الأمنية الأخرى، ولكن في بعض الحالات يمكن أن تكون هناك تداخلات وتفاعلات بين

[1] - اتفاقية منع التصحر: تعرف رسميا باتفاقية مكافحة التصحر Convention to Combat Désertification تم تبنيها عام 1994 ودخلت حيز التنفيذ في عام 1996، تم تطوير هذه الاتفاقية كجزء من التعاون الدولي لمكافحة التصحر وتحسين الحياة في المناطق الجافة.

البعد البيئي والبعد الأمني التي تستدعي تدخل مجلس الأمن وهذه بعض القضايا التي شهدت تدخل مجلس الأمن فيها:

1 ـ النزاع في دارفور، السودان في عام 2007 ، حيث اتخذ مجلس الأمن قرار يعتبر النزاع في دارفور قضية للأمن الدولي، وترتبط هذه القضية بصراع على الموارد المحلية، بما في ذلك الصراع على المياه والأراضي الزراعية، وتأثرت البيئة المحلية بشدة نتيجة للتصعيد العنيف في النزاع ، مما يسبب في تدهور الأراضي ونفوق الحيوانات وتسمم المياه ، ونقص الموارد المائية وانخفاض الإنتاج الزراعي، مما يزيد من الضغط على المجتمع ويؤدي إلى تفاقم النزاع .

2 ـ الأزمة البيئية في جمهورية إفريقية الوسطى، تعرضت البلاد لتدهور بيئي جراء الصراعات المسلحة ونهب الموارد الطبيعية، مما أدى إلى انعدام الأمان الغذائي وانتشار الجوع والفقر، وقام مجلس الأمن باتخاذ إجراءات للتصدي للأزمة وحماية السكان المتضررين.

3 ـ تلوث نهر الدانوب عام 2000 تدخل مجلس الأمن في قضية تلوث نهر الدانوب الناجم عن تسرب مواد كيميائية من مصنع في رومانيا، وتسبب هذا التلوث في تأشيرات بيئية كبيرة على النهر والمناطق المحيطة به، وتضرر الحياة البرية والموارد المائية، وتأثر السكان المحليين والدول المجاورة، فاتخذت المجموعة الأوروبية والمجتمع الدولي تدابير لمواجهة هذه الكارثة البيئية .

4 ـ التلوث النفطي في خليج المكسيك عام 2010، وقع تسرب نفطي كبير في خليج المكسيك نتيجة انفجار منصة النفط "ديب ووتر هورايزون"[1] التابعة لشركة برتش بتروليوم (BP) تأثرت البيئة البحرية والسواحل بشدة وتضررت الحياة البرية والموارد البحرية، فتدخل مجلس الأمن لدراسة التأثيرات البيئية والاقتصادية وتحديد المسؤوليات .

5 ـ قضية التلوث البيئي الناجم عن النفط في العراق وهي مشكلة خطيرة تواجهها البلاد منذ فترة طويلة تاريخيا، تعود بداياتها إلى الحروب التي خاضتها العراق في العقود الماضية والتي

[1] ـ ديب ووتر هورايزون: هي منصة حفر تعمل في مجال استخراج النفط والغاز الطبيعي من مناطق البحر العميقة، كانت تابعة لشركة بريتش بتروليوم وكانت تستخدم في حفر آبار النفط والغاز في حوض مكسيكو العميق في خليج المكسيك، وهي المسئولة عن حادثة التسرب النفطي الضخم عام 2010.

تسببت في تدمير البيئة التحتية لصناعة النفط وتلويث البيئة المحيطة بها، فحوادث التسريبات النفطية وحرق الآبار النفطية وتلويث المياه والتربة كل هذا يؤثر على البيئة الطبيعية، وفي هذا السياق يلعب مجلس الأمن دورا هاما في التعامل مع قضية التلوث البيئي حيث أنه يتمتع بسلطة فرض العقوبات واتخاذ إجراءات لحماية السلامة البيئية والأمن الدولي.

الفرع الثاني

دور الجمعية العامة التابعة لمنظمة للأمم المتحدة:

تعتبر الجمعية العامة من أهم أجهزة الأمم المتحدة لأنها هيئة منع القرار، حيث لعبت دورا كبيرا في البراز مشاكل البيئة على المستوى العالمي، وذلك بواسطة القرارات التي من خلالها دعت الدول إلى عقد مؤتمرات ومواثيق وإبرام اتفاقيات تتعلق بحماية البيئة.[1]

تلعب الجمعية العامة دورا حاسما في وضع الأجندة العالمية للبيئة، بحيث تناقش وتبحث قضايا بيئية هامة وتعزز التعاون الدولي للتعامل معها، وتقوم بتحديد الأهداف البيئية العالمية ووضع الخطط والبرامج لتحقيقها.

تعمل الجمعية العامة على صياغة واعتماد قرارات وتوصيات تتعلق بحماية البيئة، تشمل هذه القرارات الدعوة إلى اتخاذ إجراءات للحد من تلوث الهواء والمياه والتصدي للتغير المناخي وحماية التنوع البيولوجي وتعزيز الاستدامة البيئية .

في إطار تعزيز الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية البيئة تساهم الجمعية العامة، ويتم استضافة الجلسات والمفاوضات الدولية في إطار الجمعية العامة لتحقيق التوافق والتعاون العالمي في هذا الصدد على سبيل المثال تم تبني اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية التغير المناخي في إطار الأمم المتحدة .

تعمل الجمعية العامة على تعزيز التعاون الدولي في مجال حماية البيئة ويتم تشجيع الدول الأعضاء على تبادل المعلومات والتكنولوجيا والخبرات في مجال الحفاظ على البيئة وتحقيق

[1] - محمد أمين عباس ، جهود الأمم المتحدة لتجسيد حق الإنسان في بيئة نظيفة ، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، المجلد 05 ، العدد 02 ، الجزائر ، 2018 ص 310 .

الاستدامة، كما تسهم الجمعية العامة في تعزيز التعاون المالي والتقني للدول النامية لمساعدتها في تنفيذ برامج حماية البيئة .

تقوم الجمعية العامة بمراقبة تنفيذ القرارات والتوصيات المتعلقة بحماية البيئة، تعقد اجتماعات دورية لمراجعة التقدم المحرز وتقييم الجهود المبذولة في هذا المجال ويتم تبادل التقارير والمعلومات بين الدول الأعضاء لضمان التزامها بالتدابير البيئية المتفق عليها، كما تقدم الجمعية العامة الدعم والتوجيه للدول الأعضاء في تنفيذ برامج حماية البيئة، ويتم تقديم المشورة والتوحيد الفني والتقني للدول لتعزيز قدراتها في مجال حفظ البيئة، وتحقيق الاستدامة.

وتهتم الجمعية العامة بتعزيز التنمية المستدامة كأساس لحماية البيئة، وتشجيع الجمعية العامة للدول على تبني إستراتجيات التنمية المستدامة التي تضمن استخدام الموارد البيئية، وتشجيع الجمعية العامة على تنفيذ مبادرات و برامج بيئية محددة يمكن أن تشمل هذه المبادرات تعزيز الطاقة المتجددة ، و تعزيز كفاءة استخدام الموارد ، و تحسين إدارة المخلفات وحماية المناطق البحرية والبرية الحساسة والتصدي لتلوث البلاستيك والتغير المناخي.

توفر الجمعية العامة منصة للحوار والتفاوض الدولي حول قضايا البيئة، ويتم مناقشة المسائل البيئية الملحة في إطار الجلسات والمؤتمرات والقسم البيئية التي تعقدها الجمعية العامة، ويهدف هذا الحوار إلى تعزيز التفاهم وتحقيق التوافق في تبني سياسات وإجراءات تعزز حماية البيئة .

للجمعية العامة دورا هام في تعزيز الوعي والتربية البيئية، ويتم ذلك بواسطة القرارات التي تصدرها والتي من خلالها دعت الدول الى عقد وتنظيم مؤتمرات ومواثيق وإبرام اتفاقيات تتعلق بحماية البيئة[1] وورش عمل تركز على تعزيز التربية البيئية في المدارس والجامعات و المجتمعات .

[1] - مخلوف عمر، تاصيل القانون الدولي للبيئة، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، كلية الحقوق، المجلد 03، العدد 01، جامعة سطيف 2، الجزائر، 2018، ص310

وتعمل الجمعية العامة على تعزيز التعاون و الشراكة مع المنظمات غير حكومية في مجال حماية البيئة ، وتقوم هذه المنظمات بتقديم الخبرات والمساهمات القيمة في تنفيذ المشاريع البيئية وتوفير المساعدة التقنية والمالية للدول النامية.

كما تقوم الجمعية العامة بمراقبة التقدم وتقييم الأداء في مجال حماية البيئة، ويتم تحليل البيانات وتقييم التقارير المقدمة من الدول الأعضاء بشأن التدابير البيئية المتخذة وتحقيق الأهداف المحددة، وتستخدم الجمعية العامة هذه المعلومات لتوجيه الدول وتحفيزها على تعزيز جهودها في حماية البيئة .

تعمل الجمعية العامة على التصدي للتحديات البيئية العالمية الكبرى، تشمل هذه التحديات التغير المناخي، وانخفاض التنوع البيولوجي، ونفاذ المواد الطبيعية،[1] والتلوث البيئي.

تعمل الجمعية العامة على تعزيز التعاون مع المؤسسات العلمية والأكاديمية في مجال البيئة، وتشجيع على إجراء البحوث والدراسات العلمية المتعلقة بالتحديات البيئية وتعزيز تبادل المعرفة والتقنيات الجديدة في مجال حماية البيئة.

تعمل الجمعية العامة على تعزيز العدالة البيئية وتشجيع المساءلة في حالات التلوث وتدمير البيئة، وتعزز حقوق الفرد والجماعات المتضررة وتشجع على تبني إجراءات وسياسات لتعويض الضرر البيئي والمساهمة في تحسين البيئة المتضررة، كما تعمل على تحقيق العدالة البيئية في المناطق الفقيرة والمجتمعات الأقل حظا والمناطق النائية ، والتي عادة ما تكون أكثر عرضة للتلوث والتدهور البيئي، وبالتالي فإن دور الجمعية العامة في تعزيز العدالة البيئية يساهم في ضمان أن يتمتع الجميع بالحق في العيش في بيئة نظيفة وصحية.

تعمل الجمعية العامة على تعزيز مبادئ تقييم الأثر البيئي في جميع أنحاء العالم، بتشجيع الدول على اعتماد آليات وإطارات لتقييم الأثر البيئي للمشاريع الاقتصادية والتنموية، وذلك للحد من التأثيرات السلبية على البيئة وتعزيز الاستدامة.

[1] - نفاذ المواد الطبيعية هو مفهوم يشير إلى استنزاف أو استهلاك الموارد الطبيعية بمعدل يفوق قدرتها على التجدد أو استبدالها، مما يؤدي إلى ترهل ونضوب هذه الموارد على المدى لطويل، وتتضمن الموارد الطبيعية بشكل رئيسي مثل النفط والغاز الطبيعي والمعادن الثمينة والمياه العذبة والأخشاب والأراضي الزراعية.

تسعى الجمعية العامة للحفاظ على التنوع البيولوجي وتعزيز إنشاء وإدارة المحميات الطبيعية، وتشجيع الدول على حماية النظم البيئية الحيوية والمواقع الطبيعية العامة وتعزيز التوازن بين التنمية والحفاظ على البيئة.

تعتبر الجمعية العامة منبرا رئيسيا لمناقشة قضايا التغير المناخي واتخاذ إجراءات لمواجهة، وتعزز التعاون الدولي للحد من انبعاث الغازات الدفيئة وتعزيز التكيف مع تأثيرات التغير المناخي ، وذلك من خلال المفاوضات واتفاقيات مثل(UNFCCC) اتفاقية الأمم المتحدة للتغير المناخي[1] .

تعمل الجمعية العامة على تعزيز الجهود مكافحة التلوث وتحسين إدارة النفايات، وتشجع الدول على اتخاذ إجراءات للحد من التلوث الهوائي والتربة، وتعزز تبادل المعرفة والتكنولوجيا في مجال إدارة النفايات والتخلص الآمن منها .

تعمل الجمعية العامة على تعزيز استخدام وتطوير الموارد المتجددة، مثل الطاقة المتجددة والمياه النظيفة، وتشجع على تبني سياسات وبرامج لتعزيز الاستدامة في استخدام الموارد الطبيعية وتحقيق التوازن بين الاحتياجات الحالية والمستقبلية.

تعمل الجمعية العامة على مكافحة التصعد وتعزيز التنمية المستدامة للمناطق الجافة، وتشجع على تبني إستراتيجيات لحماية التربة والمحافظة على النظم البيئية في المناطق القاحلة، وذلك من خلال التعاون الدولي ونقل التكنولوجيا والتمويل الملائم .

كما تهم الجمعية العامة بحماية حقوق السكان الأصليين و المجتمعات المحلية في مجال البيئة، وتدعم تعزيز مشاركتهم في صنع القرار وتعزيز حقوقهم في الوصول إلى الموارد الطبيعية والمحافظة على تراثهم الثقافي والبيئي.

تلعب الجمعية العامة دورا هاما في تنسيق وتوجيه المساعدات الإنسانية المتعلقة بالأزمات البيئية ، وتدعم الجهود لتوفير المساعدات اللازمة للدول التي تتعرض لكوارث

[1] - اتفاقية الأمم المتحدة للتغير المناخي أو ما يعرف باتفاقية باريس وهي الاتفاقية الدولية الرئيسية لمكافحة التغير المناخي التي تم تبنيها عام 2015 في باريس.

طبيعية وبيئية، مثل الزلازل والفيضانات والحرائق الكارثية والكوارث الناجمة من التلوث البيئي.

تعمل الجمعية العامة على تعزيز التحضير للطوارئ البيئية وتوجيه استجابة فعالة لها، وتسعى إلى تطوير آليات و إطارات للتعامل مع الطوارئ البيئية وإرساء القدرات اللازمة للتصدي لها و تخفيف الآثار السلبية على البيئة والسكان المتأثرين.

تشجع الجمعية العامة على تعزيز القدرات الوطنية للتنبؤ بالكوارث البيئية والتأهب لها، وذلك من خلال تطوير الأنظمة والمعلومات المبكرة، تسعى إلى تعزيز التنسيق بين الدول لتبادل المعلومات البيئية والتنبؤ بالكوارث والاستجابة المبكرة لها بهدف تقليل التأثيرات السلبية والحد من الخسائر البشرية والبيئية.

ولقد قامت الجمعية العامة بمجموعة من الإجراءات من أجل الحفاظ على البيئة العالمية نذكر منها :

1- إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة كأحد الفروع الثانوية المنبثقة عن الجمعية العامة.[1]
2- مناقشة قضية تلوث الهواء سنة 1972 في الجمعية العامة، حيث تم إعتماد بروتوكولات واتفاقيات تهدف إلى تقليل إنبعاثات الملوثات الهوائية وحماية جودة الهواء.
3- حفظ التنوع البيولوجي في عام 1992، تم التوقيع على اتفاقية التنوع البيولوجي في قمة الأرض في ريودي جانيرو حيث تمت مناقشة الحاجة إلى حماية وصون التنوع البيولوجي العالمي والأنظمة البيئية المختلفة.
4- تمت مناقشة قضية تغير المناخ في الجمعية العامة على مدار العقود الأخيرة ،في عام 1997 ، تم تبني البروتوكول الاختياري لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي يتعلق بالالتزامات الملحقة بتخفيض إنبعاثات الغازات الدفيئة.

[1] - أشرف هلال ، جرائم البيئة بين النظرية و التطبيق ،بدون ناشر 2005 ص 20.

5- مناقشة استدامة الموارد الطبيعية في الجمعية العامة، وتم اعتماد عدد من القرارات والتوصيات لتعزيز الإدارة المستدامة للغابات و الموارد المائية والتنمية المستدامة.

6- اعتمدت الجمعية العامة عام 1977، الاتفاقية الدولية لمكافحة التصعد لهدف الحد من انتشار الصحاري وتدهور الأراضي الجافة الصحراوية.

تعود جذور مؤتمر البيئة والتنمية البشرية للأمم المتحدة إلى تقرير لجنة البيئة والتنمية (لجنة بروند تلاند) حيث قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتماد التقرير المنصوص عليه بمقتضى القرار رقم 228/44 المؤرخ في 20 ديسمبر1988.[1]

دعت الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة إلى ضرورة عقد دورة استثنائية حول البيئة أطلقت عليها اسم قمة الأرض +5 من أجل تقييم ما تم تنفيذه من أجندة القرن 21، وكان ذلك في عام 1997 بمقتضى قرارا 190/74 حيث اعترفت الدول في القرار 519/02 بضرورة رفع تحديات التنمية المستدامة كما هي محددة في أجندة القرن 21 إعلان ريو ، والتزام الأطراف مرة أخرى بالعمل بحسن النية وروح الشراكة من أجل الإسراع في تنفيذ الأجندة[2].

كما أصدرت الجمعية العامة في مجال حماية حق الإنسان في البيئة القرار رقم 94/45 المؤرخ في 1990/12/14 المتعلق بحق الإنسان في العيش في بيئة نظيفة والذي بمقتضاه دعت إلى ضرورة توفير وإيجاد بيئة صحية من أجل رفاه الأفراد وأصدرت أيضا قرار رقم 190/45، حول التعاون الدولي في معالجة الآثار الناجمة عن حادثة محطة تشير نوبيل للطاقة

النووية وتخفيضها، وذلك من أجل تعزيز التعاون الدولي وتقديم المساعدة في حالات الطوارئ البيئية.[3]

[1] - أسياخ العربي، عليلي لوناس ، دور المنظمات الدولية في حماية البيئة ، المرجع السابق ص 48 .

[2] - عثمان قنيش، مدى نجاعة أجهزة و وكالات وبرامج الأمم المتحدة في حماية وسلامة البيئة ، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية ، العدد التاسع ، جامعة مستغانم ، الجزائر ، 2017 ، ص121.

[3] - محمد أمين عباس ، جهود الأمم المتحدة لتجسيد حق الإنسان في بيئة نظيفة ، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية ، المجلد 05 ، العدد 02 ، الجزائر 2018 .

في دورتها 55 دعت الجمعية عام 2000 إلى عقد مؤتمر جوهانسبورغ القمة العالمية للتنمية المستدامة ريو +10 وهذا بمقتضى قرار رقم 199/55 الصادر في 20 نوفمبر 2000 من أجل بحث ومتابعة تنفيذ ما ترتب عن مؤتمر ريو بعدعشر سنوات.[1]

ساهمت الجمعية العامة للأمم المتحدة في إبرام العديد من الاتفاقيات البيئية،والتي تسعى إلى تحقيق أهداف على المدى البعيد لحماية البيئة إذ رعت الجمعية بمقتضى قرارها 1/70 المعنوي "تحويل عالمنا" خطة التنمية المستدامة 2030 وحددت في 15هدف من أهداف التنمية المستدامة.[2]

إن جميع القرارات والتوصيات والاتفاقيات التي أصدرتها الجمعية العامة في مجال حماية البيئة وضمان استدامتها ما هي إلا جزء قليل من عمل كثير وجبار قامت به الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة إلى جانب المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للهيئة نفسها.[3]

الفرع الثالث

دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لمنظمة للامم المتحدة:

يعتبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة ECOSON احد أهم الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة وهو هيئة استشارية يعمل على دعم وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهذا طبقا لما نصت عليه المادة 62 من ميثاق الأمم المتحدة، كما أن له دور هامة في حماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة.

وانطلاقا من نص المادة 62 من ميثاق الأمم المتحدة فقد اصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للهيئة الأمم المتحدة عدة قرارات هامة في مجال حماية البيئة واستدامتها،

[1] - وليد زرقان ، القانون الدولي للبيئة، محاضرات ألقيت على طلبة السنة أولى ماستر مهني، تخصص قانون البيئة،ى جامعة سطيف (2)، الجزائر، 2017.ص 46.

[2] - أنظر تقرير جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الصادر عن الجمعية العامة ، الدورة 71 الملحق رقم 25 ، نيروبي 23 - 27 ماي 2016 ، ص 114.

[3] -وافي حاجة، الحماية الدولية للبيئة في إطار التنمية المستدامة ، المرجع السابق ص 117 .

وخير دليل على ذلك، القرار الصادر في 24 ماي 1989 بشان الحد من المرور غير المشروع للنفايات الخطرة، على جانب دراسة نقل النفايات والبضائع الخطرة من قبل لجنة الخبراء التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.[1]

وفي إطار اهتمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموضوع تغير المناخ ساهم في تبني اتفاقية باريس 2015 للتغير المناخي التي تهدف إلى تحقيق هدف مناخي عالمي للحد من ارتفاع درجة حرارة الكوكب، وفي 12 ديسمبر 2017 نظم المجلس مؤتمرا افتراضيا عالميا حول التغير المناخي لدعم اتفاقية باريس.

وفيما يخص التحديات المتعلقة بجودة الهواء وتأثيره على الصحة العامة والبيئة، فقد نظم المجلس ندوة عالمية في 20 فيفري 2019 .

وفي مجال الحفاظ على التنوع البيولوجي يدعم المجلس الجهود للحفاظ على النظم البيئية الهامة، ففي عام 2002،اعتمد المجلس الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي "2022/2011" وهي مبادرة تهدف إلى الحفاظ على التنوع البيولوجي، وقد نظم المجلس جلسة خاصة عالمية حول البيئة والتنوع البيولوجي في 27 سبتمبر 2019، تركزت على التحديات والفرص المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي وتنفيذ خطة العمل العالمية بهذا الخصوص 2030/2020.

نظم المجلس الاقتصادي والاجتماعي ندوة عالمية في 24 جويلية 2018 حول المياه والصرف الصحي لبحث قضايا الوصول إلى المياه النظيفة والصرف الصحي وتعزيز الاستدامة في إدارة الموارد المائية وهذا لما يشهده العالم من نقص في الموارد المائية، وكذا يعمل المجلس جاهدا للحفاظ على البحار والمحيطات، ففي 08 جويلية 2021 نظم المجلس جلسة مرتبط بالأمم المتحدة حول المحيطات لبحث التحديات والفرص المتعلقة بحمايتها.

[1] - صالح محمد بدر الدين، المسؤولية عن نقل النفايات الخطرة في القانون الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ب ط، 2005، ص 21.

وتنفيذا من المجلس الاقتصادي والاجتماعي لما سمي بإطار العمل العالمي للغابات، فقد تم تطوير التعاون بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومنظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة(FAO) بهدف إدارة الغابات والحفاظ عليها وحمايتها واستدامتها.

وقد نظم المجلس منتدى عالمي للغابات كجزء من أعماله في مجال الغابات في 2000/10/18 بموجب القرار رقم 2000/35، والذي يعتبر هيئة فرعية هدفها الأساسي يتمثل في ترقية وحفظ وإدارة جميع أنواع الغابات وتنميتها المستدامة، استنادا إلى إعلان ريو، والمبادئ المتعلقة بالغابات (الفصل 11 من جدول أعمال القرن 21) وغيرها من النصوص الدولية المتعلقة بحماية الغابات وتنميتها[1]، ويعقد هذا المنتدى سنويا ويجمع الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية لمناقشة قضايا الغابات وتبادل المعرفة والخبرات، وتجدر الإشارة إلى أن المجلس يستجيب باستمرار للتحديات البيئية الناشئة ويعمل على تعزيز حماية الغابات والتنوع البيولوجي خلال منصات وفعاليات مختلفة.

وبشكل عام يتعاون المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات وبرامج أخرى في إطار الأمم المتحدة مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) ومنظمة الأغذية والزراعة(fao)، ومنظمة الصحة العالمية (who) لتعزيز الجهود العالمية في مجال حماية البيئة، وتطوير السياسات والتوجيهات، وتبادل المعرفة والتجربة، وتعزيز القدرات، وتوعية الأفراد والحكومات، حيث يسعى المجلس الاقتصادي والاجتماعي على تحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة للأجيال الحالية والمستقبلية.

المطلب الثاني

البرامج المسطرة لهيئة الأمم المتحدة في مجال حماية البيئة

بذلت الأمم المتحدة مجهودات كبيرة في مجال حماية البيئة وذلك بشتى الوسائل والسبل المتاحة لتعزيز التعاون الدولي والتنسيق بين أطراف المجتمع الدولي لمجابهة شبح التلوث الذي يهدد الحياة على كوكب الأرض، فاعتمدت بذلك على آليات قانونية فعالة كالاتفاقيات

[1] - وافي حاجة، الحماية الدولية للبيئة في إطار التنمية المستدامة ، المرجع السابق، ص 118.

والمؤتمرات الدولية في إطار التعاون العالمي لوضع خطوط إستراتجية لحماية النظم البيئية ، كما أنها قامت بإنشاء برامج متخصصة تهدف إلى تعزيز الوعي بالقضايا البيئية وتعزيز التنمية المستدامة في ظل التعاون الدولي، منها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية .[1]

الفرع الأول

برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)

يعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة هيئة رئيسية للأمم المتحدة في مجال البيئة ، و قد تأسس في عام 1972 بموجب توصيات الجمعية العامة للأمم المتحدة رق (2997) في جلستها (27) تنفيذ التوصيات مؤتمر ستوكهولم لسنة 1992 إثر انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة الإنسان ـ كهيئة رئيسية تابعة للأمم المتحدة في مجال البيئة مقره نيروبي يضم 6 مكاتب إقليمية[2].

وكانت رسالة البرنامج " دعم وتشجيع الشراكة للإهتمام بالقضايا البيئية " وحماية النظام البيئي على نحو يتيح للأمم تحسين نوعية الحياة وتمكين الشعوب من تحسين ظروفها المعيشية دون الإضرار بحق الأجيال المقبلة.[3]

ويمكن اعتبار برنامج الأمم المتحدة للبيئة الجهاز التوجيهي للدول والحكومات في مجال حماية البيئة، ويتعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع الحكومات والمؤسسات والمجتمع المدني والشركات وغيرها من الشركاء لتعزيزحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة .

أولا- جهود برنامج الأمم المتحدة للبيئة : يعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة على عدة جهات لتحقيق أهدافه في مجال حماية البيئة وتعزيز الاستدامة البيئية، وفيما يلي ، بعض الجهود المبذولة من طرفه .

[1] - برنامج الامم المتحدة على موقعwww.openai.com . تم الاطلاع علية بتاريخ 2023/05/23.
[2] - واري عز الدين ، نهال ماسينيسا ، دور منظمة الامم المتحدة في حماية البيئة، المرجع السابق ص 46.

[3] - بوصبع ريمة ، آليات الأمم المتحدة لمجابهة التغيرات المناخية ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستير في قانون البيئة تخصص قانون عام ، فرع قانون البيئة كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة محمد الأمين دباغين ـ سطيف 2 ـ 2016 ص 35.

1- **تعزيز التعاون الدولي**: ساهم برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) بشكل كبير في تطوير وتعزيز القانون الدولي للبيئة على مدار السنوات، فمنذ نشأته يعتبر بمثابة الوكالة الدولية المسئولة عن المفاوضات من أجل اتفاقيات بيئية متعددة الأطراف والإقليمية، حيث أصدر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عددا من القرارات التي عبر فيها عن الرابطة الوثيقة بين البيئة والتنمية، كما يؤكد البرنامج دائما على مفهوم التنمية التي تحافظ على البيئة.[1]

ولقد قام البرنامج بالترويج والدعم في إنشاء العديد من المعاهدات الدولية لحماية البيئة مثل اتفاقية التنوع البيولوجي وبرامج البحار، كما قدم كذلك البرنامج الدعم أيضا لاتفاقية التجارة في الأنواع المهدد بالانقراض من الحيوانات والنباتات البرية واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وتهدف هذه المعاهدات إلى تعزيز حماية البيئة وتنظيم النشاطات البشرية التي تؤثر على البيئة.

2- **تقديم الخبرة و المشورة:** يعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة على توفير الخبرة والمشورة الفنية في مجال القانون البيئي للدول والحكومات المحلية، فمن أجل التطوير التدريجي للقانون الدولي للبيئة، فإن من إنجازات برنامج الأمم المتحدة للبيئة هو تمويل المفوضات الدولية من أجل إبرام الاتفاقيات الدولية البيئية المتعددة الأطراف ، فمثلا اتفاقية **روتردام** تم التفاوض بشأنها تحت رعاية (UNEP) جمعية منظمة الزراعة و التغذية[2] ، والدعم الفني الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة موجه لتنفيذ التشريعات البيئية وتعزيز قدرة الدول على الامتثال للمعايير الدولية في مجال البيئة.

3- **مراقبة تنفيذ التفاقيات:** كما يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بمراقبة تنفيذ الاتفاقيات الدولية للبيئة بمراقبة تنفيذ الاتفاقيات الدولية للبيئة والتشريعات البيئية الوطنية، وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ القوانين البيئية والالتزامات الدولية، وتوفير التوجيه والدعم للدول في تحقيق الامتثال لهذه الالتزامات، كما يقوم بتقديم التقارير والتوصيات لتحسين التنفيذ وتعزيز فعالية القانون الدولي للبيئة.

[1] - عثمان قنيش ، مدى نجاعة أجهزة و وكالات و برامج الأمم المتحدة في حماية و سلامة البيئة، المرجع السابق ص 131.
[2] - وافي حاجة ، الحماية الدولية للبيئة في إطار التنمية المستدامة ، المرجع السابق ، ص 126.

4- **تعزيز التوعية:** يعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضا على تعزيز توعية الجمهور ورفع الوعي بأهمية القانون البيئي والالتزامات الدولية، ويقوم بتنظيم حملات توعية وبرامج تدريبية للمساهمة في بناء قدرات الدول والمؤسسات والفرد في مجال حماية البيئة واحترام القانون البيئي.

هذه المساهمات تعمل على تطوير وتعزيز القانون الدولي للبيئة وتحقيق الأهداف البيئية العالمية، بفضل جهود برنامج الأمم المتحدة .

ثانيا : وظائف برنامج الأمم المتحدة للبيئة :

يؤدي برنامج الأمم المتحدة للبيئة عدة وظائف لتحقيق أهدافه و تعزيز حماية البيئة هذه البعض منها :

1- **تقييم الوضع البيئي:** يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، بتقييم الوضع البيئي على مستوى العالم و تحليل التهديدات والتحديات البيئية المختلفة التي تواجهها الكوكب، ويعمل على جميع البيانات و تطوير المؤشرات البيئية لتقييم حالة البيئة وتحديد القضايا الرئيسية .

2- **تطوير السياسات البيئية:** يساعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة الحكومات في تطوير السياسات و الإستراتيجيات البيئية الفعالة، كما يقدم البرنامج المشورة والدعم الفني لتطوير و تنفيذ سياسات بيئية شاملة و مستدامة .

3- **تعزيز الوعي البيئي** : يعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة على تعزيز الوعي البيئي وتثقيف الجمهور حول قضايا البيئة المختلفة، وينظم حملات توعية وأنشطة تثقيفية لتعزيز الاهتمام بالبيئة وتحفيز الفرد والمجتمع على اتخاذ إجراءات بيئية إيجابية والعمل على التعبئة، الوعي العام وإقناع الحكومات من أجل إعادة تنظيم اللقاءات لحماية البيئة.[1]

[1] - بوطوطن سميرة، دور المنظمات الدولية في حماية البيئة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون عام معمق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، الجزائر، 2019 ص 49.

4- **تعزيز التكنولوجيا البيئية**: يعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة على تعزيز تطبيق التكنولوجيا البيئية المبتكرة والمستدامة ويقدم البرنامج الدعم في تطوير ونشر التقنيات النظيفة والمستدامة وتعزيز نقل التكنولوجيا البيئية إلى الدول النامية .

ثالثا- أهداف برنامج الأمم المتحدة للبيئة:

يهدف برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى تحقيق عدة أطراف في مجال حماية البيئة وتعزيز الاستدامة، وهذه بعض من الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها :

1- **الحفاظ على التنوع البيولوجي**: يعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة على الحفاظ على التنوع البيولوجي و حماية الأنواع المهددة بالانقراض ويسعى البرنامج إلى الحفاظ على النظم البيئية المتنوعة و الحفاظ على الأصول الوراثية للحياة .
2- **مكافحة تغير المناخ:** يعمل البرنامج على مكافحة تغير المناخ من خلال تعزيز الاستخدام المستدام للطاقة وتشجيع الابتكارات وتعزيز القدرعلى مواجهة تحديات التغير المناخي.
3- **إدارة الموارد الطبيعية:** يسعى البرنامج إلى تعزيز إدارة الموارد الطبيعية بشكل مستدام بما في ذلك الأراضي والمياه والغابات والمحيطات، يهدف البرنامج إلى تعزيز الاستدامة في استخدام الموارد وحمايتها من التدهور والاستنزاف غير المستدام .
4- **التخفيف من التلوث:** يسعى ابرنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى التخفيف من التلوث وتحسين جودة البيئة والصحة العامة ويعمل على تعزيز استخدام تقنيات نظيفة ومستدامة وتحفيز الابتكار في مجال مكافحة التلوث وإدارة النفايات.
5- حثت المنظمات الدولية لإدخال القانون البيئي ضمن أنشطتها التي تقوم بها[1]

رابعا: تمويل منظمة الأمم المتحدة: إن منظمة الأمم المتحدة للبيئة كغيرها من الوكالات المتخصصة تحتاج لميزانية تعتمد عليها في تحقيق أهدافها، وهناك العديد من الآليات المالية لتمويل برنامج لعمل البيئي الدولي على مستوى منظمة الأمم المتحدة، والذي تتلقاه الهيئة و يأتي من مصادر متعددة، بما في ذلك:

[1] - صلاح عبد الرحمان عبد الحديثي ، النظام القانوني الدولي لحماية البيئة منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان، 2010، ص 113.

1- **المساهمات الطوعية من الدول الأعضاء** يقدم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتبرعات و مساهمات مالية لدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة يختلف حجم المساهمات حسب إمكانات كل دولة .

2- **الصناديق الخاصة:** يتلقى البرنامج أيضا تمويلا من الصناديق الخاصة والمؤسسات والشركات تتبرع هذه الجهات لدعم الجهود البيئية والمشاريع التي يقوم بها البرنامج .

3- **التمويل من الأمم المتحدة:** تقوم منظمة الأمم المتحدة بتوجيه تمويل لبرنامج الأمم المتحدة البيئة من ميزانيتها العامة وبتلقي البرنامج تمويلا من برامج ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة.

4- **التمويل العالمي:** تعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع المجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية للحصول على تمويل عالمي لمشاريعه وبرامجه البيئية.

الفرع الثاني

برنامج الأمم المتحدة للتنمية المستدامة UNDP

برنامج الأمم المتحدة للتنمية المستدامة هو برنامج تابع للأمم المتحدة يهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة في العالم يعمل في أكثر من 170 دولة وإقليم، تأسس البرنامج في 1966/01/01، من خلال دمج برنامجين تابعين للأمم المتحدة ، هما برنامج الأمم المتحدة للمساعدة التقنية الممتد و برنامج الأمم المتحدة لدعم الخاص و تم الدمج بشكل كامل سنة 1971، حيث يعتبر البرنامج شبكة تنمية عالمية تابعة للأمم المتحدة يدعو إلى تغيير روابط الدول و تحقيق نفاذ البلدان إلى المعرفة و الخبرة والموارد من اجل مساعدة الشعوب على بناء حياة أفضل.[1]

يهدف برنامج الأمم المتحدة للتنمية المستدامة إلى تحقيق تطور يكون عادلا و شاملا ومستداما في جميع الأبعاد، وذلك من خلال دعم الدول في تنفيذ استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة

[1]- بو صبع ريمة، آليات الأمم المتحدة لمجابهة التغيرات المناخية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في قانون البيئة، تخصص قانون عام، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الأمين دباغين، سطيف، الجزائر،2016، ص 40.

وتعزيز القدرات وتوفير الحلول المستدامة للتحديات العالمية، ويعمل البرنامج على تحقيق التوازن بين الاقتصاد والتنمية والبيئة والاجتماع وتعزيز الحوكمة الفعالة وتقوية المؤسسات.

أولا: مجالات العمل الرئيسية:

من بين المجالات الرئيسية التي ينشط فيها البرنامج هي:

1- **القضاء على الفقر:** حيث يشجع البرنامج ويدعم الجهود الهادفة الى معالجة الفقر وادارة الموارد الطبيعية، كما يهدف إلى وضع قدرات للتنمية المستدامة في دول الجنوب[1] على تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة من خلال الحد من الفقر وتعزيز الفرص الاقتصادية والاجتماعية للفقراء والمهمشين والمجتمعات المحرومة وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
2- **الاستدامة البيئية:** يساهم البرنامج في حماية البيئة وتعزيز الاستدامة البيئية بما في ذلك تنظيم الأنظمة البيئية وحماية التنوع البيولوجي وتحسين إدارة الموارد الطبيعية.
3- **التغير المناخي والحفاظ على البيئة:** يعمل البرنامج على تعزيز جهود التكيف مع التغير المناخي وتحقيق آثاره من خلال تنفيذ مشاريع تهدف إلى تحسين إدارة الموارد الطبيعية، وتعزيز الزراعة المستدامة، وحماية الغابات والتنوع البيولوجي.
4- **التعليم والصحة:** يعزز البرنامج جودة التعليم والرعاية الصحية والوصول إليهما، ويساعد في بناء المؤسسات وتحسين البنية التحتية الصحية في الدول النامية.
5- **التعاون الدولي:** يعزز البرنامج التعاون الدولي في مجال التنمية المستدامة ويعمل على توفير أدوات التمويل والمساعدة الفنية للدول النامية لتعزيز التنمية المستدامة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
6- **تمكين المرأة والمساواة:** يسعى البرنامج إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال تعزيز حقوق المرأة ومشاركتها في صنع القرار، وتوفير فرص التعليم والعمل المنصفة.

[1] - نوري رشيد نوري، القانون الدولي للتنمية، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، النجف الأشرف، العراق، المجلد الثاني، الواحد والأربعون، 2016، ص264.

7- **التنمية الاقتصادية المستدامة:** يدعم البرنامج تطوير الاقتصاديات المستدامة وتعزيز ريادة الأعمال والابتكار، وتعزيز الاستثمار وتنمية البنية التحتية الاقتصادية في الدول النامية.

8- **الحد من انبعاث غاز الكربون:** يشجع البرنامج على استعمال الطاقات البديلة والنظيفة الصديقة للبيئة والتي تحد من انبعاث الغازات الدفيئة في الجو، كما يعمل البرنامج على تعزيز قدرة الدول على البقاء ضمن الدول منخفضة الكربون، ويوجه أنظار الدول النامية التي بها مساحات من الغابات إلى وضع استراتيجيات كفيلة بحماية الثروة الغابية.[1]

إن برنامج الأمم المتحدة للتنمية المستدامة يعمل من خلال شبكة واسعة من المكاتب الميدانية والموارد البشرية المتخصصة، ويوفر البرنامج المشورة والمساعدة الفنية لتنمية قدراتها في مجالات التنمية المستدامة، ويقدم الدعم المالي للمشاريع والبرامج التي تعزز الاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

بالإضافة إلى ذلك يسعى برنامج الأمم المتحدة للتنمية المستدامة إلى تعزيز الشركات مع القطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية والمجتمع المدني لتحقيق التنمية المستدامة، كما يعمل على تعزيز التعاون وتبادل المعرفة والتجارب الناجحة بين الدول والشركاء لتحقيق الأهداف المشتركة في مجال التنمية المستدامة.

ثانيا - التمويل المالي :

يعتمد برنامج الأمم المتحدة للتنمية المستدامة على مصادر متعددة لتنفيذ أنشطته ومشاريعه في مجال التنمية المستدامة تتضمن هذه المصادر:

1 - **التمويل الحكومي:** يتلقى برنامج الأمم المتحدة للتنمية تمويلا من الحكومات الوطنية في جميع أنحاء العالم ، حيث تقدم الحكومات التمويل للمشاريع والبرامج ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة.

[1] - محمد عادل محمد حسن عسكر، القانون الدولي البيئي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، د.ط، 2013ن ص 702.

2 - **الشركات مع القطاع الخاص:** يعمل برنامج الأمم المتحدة للتنمية على إقامة شراكات مع الشركات والمؤسسات في القطاع الخاص، يمكن أن تشمل هذه الشراكات التمويل المباشر من الشركات ، أو توفير الموارد المالية والخبرات والتكنولوجيا لتنفيذ المشاريع .

3 - **التمويل من المؤسسات المالية الدولية:** التمويل من البنك الدولي[1] والصندوق الدولي للتنمية الزراعية[2] و المؤسسات المالية الدولية الأخرى بحيث يمكن أن يحصل برنامج الأمم المتحدة للتنمية على التمويل من المؤسسات المالية الدولية مثل: البنك الدولي للتنمية الزراعية و مؤسسات أخرى تعمل في مجال التنمية الدولية.

4 - **البرامج التنموية المشتركة مع الدول الأعضاء:** تقوم الأمم المتحدة والدول الأعضاء بتمويل برامج تنمية مشتركة تهدف إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلدان المعيشية، يتم توفير التمويل من قبل الدول الأعضاء وتنفيذ البرامج بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

ثالثا- القضايا التي ساهم فيها برنامج الأمم المتحدة للتنمية:

يسعى برنامج الأمم المتحدة التنمية المستدامة إلى تحقيق لتغير إيجابي ومستدام في الدول وخاصة الدول النامية، من خلال تعزيز التنمية الشاملة وتحقيق التوازن بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع، وتعزيز العدالة الاجتماعية والاقتصادية ومن بين القضايا التي كان له بصمة فيها نذكر:

1- مشروع تحسين إدارة المياه في دولة السودان: حيث عمل البرنامج على تعزيز إدارة المياه المستدامة وتحسين وصول السكان إلى مياه الشرب النظيفة والصرف الصحي، ويشمل ذلك تطوير البنية التحتية للمياه وتعزيز قدرات الجهات المحلية في إدارة الموارد المائية بطرق فعالة ومستدامة.

[1] -البنك الدولي، هو مجموعة مؤلفة من خمس منظمات عالمية، مسئولة عن تمويل البلدان بغرض التطوير وتقليل إنفاقه، بالإضافة إلى تشجيع وحماية الاستثمار العالمي.

[2] - الصندوق الدولي للتنمية لزراعية، هي وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة ومؤسسة مالية دولية تأسست عام 1977، باعتبارها واحدة من النتائج الرئيسية للمؤتمر العالمي للأغذية المنعقد في عام 1974.

2- مشروع تطوير الطاقة المستدامة في كينيا عام 2014: فقد قدم البرنامج الدعم التقني و التمويل لتنفيذ مشروع تطوير الطاقة المتجددة في كينيا، والذي يهدف إلى زيادة الوصول إلى الكهرباء في المناطق الريفية وتعزيز استدامة الطاقة.

3- مشروع تنمية المزارعين الصغار في بنغلاديش عام 2015: تعاون البرنامج مع بنغلاديش لتنفيذ مشروع يستهدف تحسين الدخل والظروف المعيشية للمزارعين الصغار من خلال توفير التدريب والتمويل والدعم التقني.

4- تعزيز حماية التنوع البيولوجي في البرازيل عام 2016: حيث ساهم البرنامج في تعزيز الحفاظ على التنوع البيولوجي في الغابات والمناطق الطبيعية في البرازيل من خلال توفير التدريب والدعم التقني للحكومة المحلية والمؤسسات ذات الصلة.

5- اعد برنامج الأمم المتحدة للتنمية المستدامة برنامجا للتكيف مع التغيرات المناخية في إفريقيا، بحيث يعمل البرنامج على مواجهة التغيرات المناخية الحالية والمستقبلية[1]، وبالشراكة مع بريطانيا قدم البرنامج خبرته لاندونيسيا لتوسيع قدراتها للتقليل من الكوارث المحتملة، بل أكثر من ذلك يقترح المشروع تقديم قرض لكل الافراد التي ترغب في تجديد سكناتهم لمواجهة الظروف المناخية الصعبة والمتقلبة.[2]

6- مشروع تطوير السياحة المستدامة في تنزانيا عام 2017: عمل برنامج على تعزيز السياحة المستدامة في تنزانيا من خلال تطوير المنتجات السياحية المستدامة وتعزيز حماية الموارد الطبيعية وتعزيز المشاركة المجتمعية.

7- مشروع تعزيز القدرات الاقتصادية للشباب في الأردن عام 2018: قدم البرنامج الدعم لتطوير مهارات وفرص للشباب في الأردن من خلال توفير التدريب و التمويل للشباب الريفي و اللاجئين لتحسين فرصهم الاقتصادية.

8- مشروع الطاقة المتجددة في جزر البهاما عام 2019: حيث عمل البرنامج على تعزيز استخدام الطاقة المتجددة وتطوير مشاريع الطاقة المتجددة في جزر البهاما للحد من الاعتماد على الوقود وتقليل انبعاث الكربون.

[1] - وافي حاجة، الحماية الدولية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، المرجع السابق، ص 131.

[2] - زيد المال صافية، حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على ضوء أحكام القانون الدولي، لمرجع السابق، ص 179.

9- مشروع التحسين الزراعي في رواندا عام2020: ساعد البرنامج في تعزيز الزراعة المستدامة وتحسين إنتاجية الأراضي الزراعية في رواندا من خلال توفير التدريب والتكنولوجيا.

10- مشروع تطوير البنية التحتية في إثيوبيا عام 2021: يعمل البرنامج على تعزيز تطوير البنية التحتية في إثيوبيا بما في ذلك تحسين النقل والطاقة والماء والصرف الصحي، لتعزيز التنمية المستدامة.

11- مشروع تحسين وصول المياه في مدغشقر عام 2002: يعمل البرنامج على تحسين وصول المياه النظيفة والصرف الصحي في مدغشقر من خلال بناء البنية التحتية وتوفير التدريب والتكنولوجيا المناسبة .

12- مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانزبورغ 2002: الذي أجرى تقييم للعقبات والتحديات التي تعترض سبيل التقدم والنتائج المحققة في المجال البيئي منذ انعقاد مؤتمر قمة الأرض.[1]

13- مشروع إدارة المخلفات في بنما عام 2018 :يعمل البرنامج على تحسين إدارة المخلفات في بنما من خلال تعزيز إعادة التدوير والتحويل الحيوي وتحسين مرافق إعادة التدوير والتخلص من النفايات الصلبة .

14- مشروع تعزيز الزراعة المستدامة في تنزانيا عام 2019 : يهدف هذا المشروع إلى تعزيز الزراعة المستدامة وتحسين سبل المعيشية للمزارعين في تنزانيا من خلال توفير التدريب والدعم التقني وتطوير التقنيات الزراعية المستدامة.

15- مشروع تحسين الصحة البيئية في بنغلاديش عام 2020 : يهدف البرنامج إلى تحسين الصحة البيئية في بنغلاديش من خلال توفير الصرف الصحي الآمن والمياه النظيفة وتعزيز التوعية بالنظافة الشخصية والصحية .

[1] - نورة سعداني، محمد رحموني، دور منظمة الأمم المتحدة في تطوير القانون الدولي البيئي، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، رام الله، فلسطين، العدد الثاني والأربعون، 2017 ص 301.

16- مشروع تعزيز التعليم في المناطق الريفية في الهند سنة 2021: عمل البرنامج على تعزيز التعليم في المناطق الريفية في الهند من خلال تحسين البنية التحتية التعليمية وتوفير المدارس والموارد التعليمية وتدريب المعلمين في المناطق الريفية.

17- مشروع تطوير السياحة في فيتنام عام 2022 :بهدف البرنامج إلى تعزيز التنمية المستدامة في قطاع السياحة في فيتنام من خلال تعزيز الممارسات السياحية المستدامة وتحسين البنية التحتية السياحة وتوفير فرص العمل المستدامة.

18- مشروع حماية المحيطات والبيئة البحرية في جزر المالديف سنة 2023: يعمل البرنامج على حماية المحيطات والبيئة البحرية في جزر المالديف من خلال تعزيز إدارة المناطق البحرية المحمية والمحافظة على التنوع البيولوجي البحري وتعزيز الاستدامة البيئية [1].

هذه بعض القضايا الحقيقية التي تعمل عليها برنامج الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ويجري تنفيذ هذه المشاريع بالتعاون مع الحكومات المحلية والشركاء الاستراتجيين لتحقيق التغيير المستدام وتحسين جودة الحياة في المجتمعات المستهدفة.

يمكن القول أن هيئة الأمم المتحدة كان لها دور بارز في حماية البيئة وتطوير التنمية المستدامة من خلال البرامج والأجهزة الموجهة لحماية البيئة، وتعزيز التعاون لدولي، وتطبيق سياسات التنمية، لكن وبالرغم من هذه الجهود المبذولة الا انها لم تتمكن من استدامة الحماية البيئية بشكل دائم ومستمر.

[1] - برنامج الامم المتحدة للبيئة www.openai.com . تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/05/15.

المبحث الثاني

مساعي الوكالات الدولية التابعة لمنظمة للأمم المتحدة في حماية البيئة:

تعمل المنظمات الدولية المتخصصة في حماية البيئة على مستوى العالم للحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة وتعمل على تطوير السياسات والبرامج والمشاريع، وتنتهج ثقافة البيئة القانونية وتعمل على ابرام المعاهدات والاتفاقيات الدولية وتسخير أجهزتها وهياكلها التي تمكنها من فرض آلياتها وأنشطتها التي تهدف إلى حماية البيئة وتطوير التنمية المستدامة وتعزيز الوعي بأهمية البيئة والحفاظ عليها، سنتطرق في المطلب الأول إلى دور المنظمات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة في مجال حماية البيئة، وفي المطلب الثاني سنذكر دور المنظمات الإقليمية المتخصصة.

المطلب الأول

مساعي المنظمات المتخصصة التابعة لمنظمة للأمم المتحدة:

تشارك المنظمات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة[1] بشكل كبير وفعال في اتخاذ إجراءات على المستوى الدولي في مجال البيئة والتنمية المستدامة في نطاق اختصاص كل منظمة، للحد من الأضرار التي تلحق بالبيئة من الأنشطة البشرية في مجالات متعددة، وسنتعرف على هذه المنظمات في هذا المطلب، ففي الفرع الأول نتناول منظمة التجارة

[1] - المنظمات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة: هي منظمات دولية مستقلة تعمل تحت مظلة الأمم المتحدة و تتعاون معها في مجالات مختلفة/ تم إنشاؤها للتعامل مع قضايا محددة وتحقيق أهداف محددة في مجالات متعددة مثل: الصحة، والتربية، والزراعة، والعمل، والسياحة، والثقافة، والاتصالات، والطاقة، وحقوق الإنسان، وغيرها.

العالمية(WTO)، الفرع الثاني منظمة الأغذية والزراعة(FAO)، الفرع الثالث منظمة الصحة العالمية(WHO)، الفرع الرابع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الفرع الخامس المنظمة البحرية الدولية(IMO) .

الفرع الأول

منظمة التجارة العالمية:

منظمة التجارة العالمية(WTO) هي منظمة دولية تهدف الى تنظيم التجارة العالمية وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام من خلال تعزيز حرية التجارة بين الأعضاء، تأسست هذه المنظمة العالمية سنة 1944، وهو تاريخ توقيع الوثيقة الختامية بمراكش وذلك بتاريخ 1994/04/05 وهي تعتبر واحدة من المنظمات العالمية الحديثة[1].

وعلى الرغم أن دور المنظمة الأساسي هو التركيز على الجوانب التجارية والاقتصادية، إلا أنها تعترف أيضا بأهمية حماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة، فلقد أكد الاتفاق المنشأ لمنظمة التجارة العالمية في ديباجته على وجوب توجيه علاقات الأعضاء في الميدان التجاري والاقتصادي نحو استخدام أفضل الموارد العالمية وفق لأهداف التنمية المستدامة من أجل حماية البيئة وتدعيم وسائل بلوغه بشكل يتماشى مع احتياجاتها.[2]

[1] - زرباني عبد الله، المسؤولية الدولية عن أضرار التلوث البيئي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر 2010، ص 134.

[2] - بوخاري فاطمة، التعاون الدولي في مجال البيئة، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، تخصص العلم القانونية والإدارية، كلية الحقوق، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية الجزائر 2010، ص 107.

كما أن منظمة التجارة العالمية أدخلت موضوع البيئة في اتفاقية GAT وربطتها بالتجارة الحرة، حيث أشارت المادة 24 الى مسألة البيئة فهي تعني الاستثناءات الخاصة بأحكام التجارة العالمية التي تسعى بصفة عامة لحماية صحة الإنسان والحيوان والنبات والموارد غير المتجددة[1]، تضم 152 دولة وجاءت خلفا الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (GAT) التي تم إنشاؤها بعد العرب العالمية الثانية.

حيث ينص الاتفاق العام لتعريفات والتجارة GAT الذي يعتبر الأساس القانوني لعمل المنظمة على ضرورة الحفاظ على التوازن بين التجارة وحماية البيئة، فعلى الرغم من أن حرية التجارة يعتبر أمرا هاما، لكن لا يجب أن يتعارض مع القيم البيئية الأساسية والتزامات الدول الأعضاء، تجاه الحفاظ على البيئة، [2]

كما تعمل المنظمة على تشجيع التجارة البيئية وتخفيض العوائق التجارية غير الضرورية للسلع والخدمات البيئية، ويعتبر الاتفاق العام للخدمات (GATS) والاتفاقية البيئية العامة (GEA) من بين الآليات التي تدعم المنظمة لتحقيق هذا الهدف، فعلى سبيل المثال، يسعى الاتفاق البيئي العام لتحقيق تقدم في مجال حماية البيئة من خلال تشجيع المفاوضات حول قضايا بيئية مهمة مثل التغير المناخي وحفظ التنوع البيولوجي.

[1] - علواني مبارك، دور المنظمات الدولية المتخصصة والمنظمات غير الحكومية في حماية البيئة من التلوث، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، العدد 14، ص 584، 603

[2] - زرباني عبد الله، المسؤولية عن اضرار التلوث البيئي، المرجع السابق، ص135.

ففي سنة 1991 قرر مجلس ألغات تشكيل مجلس العمل لبحث موضوع التجارة والبيئة، كما قرر المجلس المساهمة في مؤتمر ريوديجانيرو، كما عقدت المنظمة عام 1996 في سنغافورة اجتماعا وزاريا حيث ناقش أعمال لجنة التجارة والبيئة وأصدر مجموعة من التوصيات ولكنه انتهى دون أن يتخذ خطوات ملموسة لإصلاح البيئة.

كما تلتزم منظمة التجارة العالمية بتعزيز استخدام المعايير البيئية في التجارة العالمية، وتشجيع المنظمة الدول الأعضاء على اعتماد وتنفيذ معايير بيئية قوية في إطار القوانين واللوائح التجارية الوطنية على سبيل المثال: تعاون منظمة التجارة العالمية مع منظمة الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي لتعزيز التجارة المستدامة وحماية التنوع البيولوجي.

وتقوم منظمة التجارة العالمية بفحص السياسات التجارية الوطنية وتقديم التوصيات المتعلقة بالجوانب البيئية، وتتيح للدول الأعضاء فرصة لتبادل المعلومات حول السياسات والتدابير التجارية ذات الصلة بالبيئة، وتقييم تأثيرها المحتمل على البيئة، وتقوم أيضا بتنظيم منتديات ومناقشات حول القضايا البيئية مثل الاستدامة والتجارة الخضراء[1].

كما تساهم المنظمة في حل النزاعات التجارية المتعلقة بالبيئة، ويتم التحكيم في النزاعات وفقا لقواعد وإجراءات منظمة التجارة العالمية، ويتم اعتبار القضايا البيئية ضمن العوامل المؤثرة في هذه القرارات، وهذا سيساعد على تحقيق التوازن بين التجارة وحماية البيئة في حالات النزاع.

[1] - التجارة الخضراء: هي التجارة التي تساهم في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة وتشمل تبادل السلع والخدمات التي تقل من استهلاك الموارد الطبيعية والطاقة والمواد الضارة، وتحسن كفاءة استخدامها، وتعزز إعادة التدوير والتصنيع.

الفرع الثاني

منظمة الأغذية والزراعة:

تعد منظمة الأغذية والزراعة(FAO) منظمة تابعة لهيئة الأمم المتحدة أنشأت سنة 1945 وتتمحور أهدافها حول رفع مستوى المعيشة، وتغذية سكان العالم والعمل على زيادة الإنتاج الزراعي والحفاظ على المصادر الطبيعية.[1]

وقد عقد مؤتمر فرجينيا عام 1945 ويضم 24 دولة لمناقشة المشاكل المتزايدة للزراعة والأغذية في العالم وقد تفرع عن هذا المؤتمر تكوين لجنة دولية توصلت في النهاية إلى اتفاقية دولية خاصة بإنشاء منظمة الأغذية والزراعة[2]، وتمت المصادقة على النظام الأساسي للمنظمة بنفس العام في 06 أكتوبر إلى أن المنظمة انتقل مقرها الدائم إلى مدينة روما بايطاليا.[3]

تعمل المنظمة (FAO) على تشجيع تبني ممارسات الزراعة المستدامة، التي تحقق التوازن بين احتياجات الإنتاج الزراعي وحماية البيئة، وتوفر المنظمة الدعم الفني والتقني للمزارعين والمجتمعات الريفية لتنفيذ تقنيات الزراعة المستدامة مثل: الزراعة العضوية والزراعة بدون مبيدات حشرية، وإدارة الموارد الطبيعية بشكل فعال.

فلقد ساهمت المنظمة في العديد من المؤتمرات الدولية كمؤتمر ريوديجانيرو سنة 1992 التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وينحصر نشاط المنظمة في جمع ونشر المعلومات

[1] - وافي حاجة، الحماية الدولية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، المرجع السابق، ص136.
[2] - علواني مبارك، دور المنظمات الدولية المتخصصة والمنظمات غير الحكومية في حماية البيئة من التلوث، المرجع السابق، ص 585.
3- علواني مبارك، نفس المرجع، ص615.

التشريعية والدراسات القانونية بشأن المجالات الخطرة للغذاء والزراعة البيئية وتقديم المساعدات الفنية للدول الأعضاء وإعداد بعض الاتفاقيات الدولية والإقليمية ذات صلة.[1]

تسعى FAO إلى الحفاظ على التنوع البيولوجي والمحافظة على الموارد الوراثية للنباتات والأسماك المائية، وتعمل على تعزيز حفظ استخدام المحاصيل النباتية المتنوعة والأصناف الحيوانية المهددة بالانقراض، وتعزيز استدامة الصيد وإدارة الموارد البحرية، ومحاربة الاتجار بقطع أشجار الغابات.

وقد شاركت منظمة FAO في انعقاد المؤتمر السادس للغابات في باريس سنة 1991، حيث تم دراسة أسباب التصحر ومنها قطع الغابات وتم وضع الحلول لهذه الظاهرة الخطيرة التي تهدد البيئة البرية ومكوناتها الطبيعية، انطلاقا من هذا ساهمت المنظمة في إبرام الاتفاقية الدولية للتصحر في يونيو 1994.[2]

كما تعمل FAO على تعزيز التغذية السليمة، حيث تتمحور أهدافها حول رفع مستوى المعيشة وتغذية سكان العالم، والعمل على زيادة الإنتاج الزراعي للحفاظ على المصادر الطبيعية[3]، كما تقوم بتنفيذ برامج لتحسين التغذية العامة وتوعية الناس بأهمية النظام الغذائي المتوازن مع توفير الدعم للأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية.

1 - إسلام محمد عبد الصمد، الحماية الدولية للبيئة من التلوث في ضوء الاتفاقيات الدولية، وأحكام القانون الدولي، دون طبعة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية مصر 2015، ص327.

2 - مروى السيد السيد الحصاوي، الحماية الجنائية العالمية للبيئة ومجهودات التعاون الدولي، المؤتمر العالمي السنوي الخامس للبيئة والقانون، جامعة طنطا أفريل 2018، ص17.

3- وافي حاجة، الحماية الدولية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، المرجع السابق، ص136.

تهتم منظمة الأغذية والزراعة بالمحافظة على الثروات الطبيعية والغطاء النباتي والمحيطات، حيث أنها سعت الى وضع المعايير والمستويات المتعلقة بحماية المياه، والتربة، والأغذية، من التلوث بواسطة بقايا مبيدات الآفات أو عن طريق المواد المضادة للأغذية للمساعدة في حفظها.[1]

وتهدف المادة الأولى لمنظمة الأغذية الزراعية الى تحقيق الأمن الغذائي للجميع وتحسين التغذية والأمن الغذائي وتحقيق التنمية المستدامة ويتم تحقيق هذه الأهداف من خلال الأنشطة التالية:

أ- **زيادة الإنتاج الزراعي:** حيث تعمل المنظمة على تعزيز زيادة الإنتاج الزراعي وتطوير تقنيات زراعية مستدامة وفعالة، وذلك من خلال دعم البحث الزراعي ونشر الممارسات الزراعية المبتكرة وتعزيز الاستدامة في إدارة الموارد الطبيعية.[2]

ب- **تعزيز الأمن الغذائي:** حيث تهدف المنظمة إلى ضمان توفر الغذاء الكافي والمغذي والمتوازن للسكان في العالم، وذلك من خلال تعزيز الإنتاج الزراعي، وتعزيز النظم الغذائية المستدامة، وتعزيز الوصول الى الغذاء إلى الفئات الضعيفة والمهمشة.[3]

[1] - عبد العزيز مخيمر عبد الهادي، دور المنظمات الدولية في حماية البيئة، سلسلة دراسات قانونية "2"، دار النهضة العربية، مصر 1986، ص107.

[2] - أهداف منظمة الأغذية على الموقع http://www.hao.org/about/what ، تم الاطلاع في 2023/06/01.

[3] - منظمة الأغذية والزراعة (2021) الأمن الغذائي على موقع http://www.fao.org/security/ar/ تم الاطلاع يوم 2023/06/01.

ج- تعزيز التجارة الزراعية العادلة: تسعى المنظمة إلى تحقيق نظام تجاري زراعي عادل ومتوازن، يضمن تدفق الغذاء بشكل عادل ومنصف ويدعم تنمية القطاع الزراعي في البلدان النامية، من خلال التعاون الدولي وتبادل المعلومات والمشورة الفنية.[1]

د- الحد من الفقر الريفي: بحيث تعمل المنظمة على تحسين ظروف الحياة في المناطق الريفية وتعزيز الدخل والفرص الاقتصادية للمجتمعات الريفية من خلال تعزيز الزراعة وتوفير فرص العمل وتطوير البنية التحتية الريفية.

هـ- الحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئية: حيث أن المنظمة تسعى الى تعزيز إدارة الموارد الطبيعية بشكل مستدام وحماية البيئة، وذلك من خلال تعزيز ممارسات الزراعة المستدامة والمحافظة على التنوع البيولوجي والحفاظ على التراث الزراعي التقليدي.[2]

و- التصدي للتحديات العالمية: تعمل المنظمة على مواجهة التحديات العالمية المرتبطة بالزراعة والأغذية، مثل تغير المناخ والأمراض النباتية والحيوانية والكوارث الطبيعية، وتعزز البحث والتطوير وتوفير التوجيه والدعم الفني للدول الأعضاء للتعامل مع هذه التحديات وتعزيز قدرتها على التكيف والاستجابة[3].

[1] - منظمة الأغذية الزراعة، التجارة الزراعية على موقع http://www.fao.org/trade/ar/ تم الاطلاع يوم 2023/06/01

[2] - منظمة الأغذية والزراعة، البيئة والتنمية المستدامة على موقع http://www.fao.org/about/what-we-do/or/ تم الاطلاع في 2023/06/01.

[3] - منظمة الأغذية والزراعة، التحديات العالمية على موقع http://www.fao.org/about/what-we-do/or/ تم الاطلاع في 2023/06/01.

والأكثر من هذا فقد ساهمت المنظمة بشكل فعال في عملية التوعية بشؤون البيئة وهذا عن طريق العديد من البرامج ذات صلة بالبيئة التي قامت بإنشائها، مثل البرنامج المشترك بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة وهو برنامج معايير الغذاء.[1]

الفرع الثالث

منظمـة الصحـة العالميـة

تعتبر منظمة الصحة العالمية منظمة دولية تابعة لهيئة الأمم المتحدة ووفقا لدستورها فهي متخصصة في العناية بالصحة وحماية البشر في جميع أنحاء العالم وتدعم كافة الجهود لمساعدة الدول النامية للوقاية من الأمراض الوبائية، والتغلب على ارتفاع نسبة الوفيات وتكريس جهودها من أجل الحماية والحد من انتشار الأوبئة والأمراض التي ترتبط بشكل كبير بالفقر ونقص المياه والغذاء.[2]

تم إنشاء منظمة الصحة العالمية في 1946، بمدينة جنيف سويسرا حين ظهرت فكرة إنشاء منظمة دولية تعني بالصحة العالمية خلال مؤتمر سان فرانسيسكو، وفي 15 فيفري 1946 كان أول اجتماع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة قرر تشكيل لجنة من الخبراء في مسائل الصحة لإعداد مشروع هذه المنظمة، وبالفعل وافق مؤتمر الصحة

[1] - وافي حاجة، الحماية الدولية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، المرجع السابق، ص137.
[2] - اسلام محمد عبد الصمد، الحماية الدولية للبيئة من التلوث في ضوء الاتفاقيات الدولية، وأحكام القانون الدولي، المرجع السابق، ص320.

الدولي الذي عقد في نيويورك على إنشاء منظمة دولية في 22 جويلية 1946، وخرجت هذه المنظمة إلى حيز الوجود في 07 أفريل 1948.[1]

تقوم المنظمة بتحرير تقارير دورية تستعين بها في دعم وتفعيل مجتمع جديد خال من الأمراض، وتقوم كذلك بتقديم مساعدات فنية ومادية من أجل الوصول إلى مجتمع صحي مناسب وذلك للدول التي تعاني من الأمراض.[2]

أشار المؤتمر الدولي للرعاية الصحية الذي عقد في كازاخستان سنة 1978 على أن الصحة لم تعد مجرد فقدان المرض بل أنها يجب أن تمكن الأفراد من تنمية على حد ممكن من إمكانياتهم البدنية والعقلية.[3]

أولا- أهداف المنظمة:

منظمة الصحة العالمية (WHO) لديها عدة أهداف رئيسية تسعى من خلالها إلى تحسين الصحة ورفاهية الناس في جميع أنحاء العالم من بين هذه الأهداف.

أ- **تعزيز الصحة العامة:** وهو أسمى هدف تسعى المنظمة إلى تحقيقه وضمان وصول جميع الأفراد إلى خدمات الرعاية الصحية الأساسية، بغض النظر عن جنسهم أو عرقهم أو دخلهم

[1] - فاتن صبي سيد الليثي، الحماية الدولية لحق الإنسان في بيئة نظيفة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم القانونية، تخصص قانون دولي إنساني، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخصر، باتنة، الجزائر 2013، ص 213، 214.

[2] - خالد مصطفى فهمي، الجوانب القانونية لحماية البيئة من التلوث في ضوء التشريعات الوطنية والاتفاقيات (دراسة مقارنة)، د.ط، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر: 2020، ص266 .

[3] - خالد فهمي، المرجع السابق، ص267.

الاقتصادي، وتعمل على تعزيز الوعي الصحي وتعزيز السلوكيات الصحية الإيجابية للأفراد والمجتمعات.

ب- مكافحة الأمراض: تعمل منظمة الصحة العالمية على مكافحة الأمراض الانتقالية والمستقلة وتحسين الوقاية والتشخيص والعلاج للأمراض المعدية والمزمنة، وتهدف إلى تقديم الدعم الفني والتقني للدول في مكافحة الأوبئة والأمراض المستعصية.

ج- تعزيز الرعاية الصحية: تقوم منظمة الصحة العالمية على تعزيز نظم الرعاية الصحية في الدول وتعزيز الوصول إلى خدمات ذات الجودة، وتطوير السياسات والإرشادات وتقديم الدعم للنظم الصحية القوية والمستدامة.

د- التعامل مع الطوارئ الصحية: تعمل WHO على تعزيز الاستعدادات والاستجابة للطوارئ الصحية، سواء كانت ناجمة عن وباء أو كارثة طبيعية أو صحية، كما تسعى إلى تقديم المساعدات للدول في التخطيط والاستجابة للطوارئ الصحية وتنسيق الجهود العالمية للتصدي للتحديات الصحية العالمية.

هـ- تعزيز البحوث والتطوير في مجال الصحة: هو أحد أهداف المنظمة، حيث تعمل على الحث على تطوير الأبحاث في المجالات التي تكون المعاملات فيها ناقصة من أجل الحصول على نتائج دولية متقاربة.[1]

[1] - إسلام محمد عبد الصمد، الحماية الدولية للبيئة من التلوث في ضوء الاتفاقيات الدولية، وأحكام القانون الدولي، المرجع السابق،ص320، 321.

ومما لاشك فيه أن للمنظمة الفضل في القضاء على بعض الأمراض ووضع حد لانتشار الأمراض ورعاية الطفولة والأمومة، ووضع برنامج تنظيم السبل، وغيرها من البرامج التوعوية، وبهذا العمل سواء من خلال تعاملاتها مع الدول أو مع المنظمات غير حكومية قد منح لها دستور المنظمة الحق في التفتيش الدوري للموانئ والسفن، والتأكد من نقاء مياه الشرب، والأطعمة سواء من خلال التخزين أو التداول بصورة تؤمن حمايتها من التلوث.[1]

ثانيا- إستراتيجية منظمة الصحة العالمية:

ترتكز إستراتيجية منظمة الصحة العالمية في حماية الصحة من التأثيرات البيئية الضارة على عدة مجالات رئيسية، وفي ما يلي بعض هذه المجالات:

1- الإرشادات والتوجيهات: تقدم المنظمة الإرشادات والتوجيهات للدول الأعضاء فيما يتعلق بحماية الصحة من التأثيرات البيئة الضارة، تهدف على توفير معلومات دقيقة وتوجيه علمي والعمل مع الوكالات والبرامج المتخصصة مثل المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WHO) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

2- البحوث والتقنيات: تدعم منظمة الصحة العالمية البحوث والتطوير في مجال حماية الصحة من التأثيرات البيئة المضادة، وتعزيز التعاون الدولي من أجل إجراء الدراسات البحثية وتطوير التقنيات الحديثة لتقييم التأثيرات الصحية للعوامل البيئية وتحسين الاستجابة الصحية في حالات الطوارئ البيئية.

[1] - خالد فهمي، الجوانب القانونية لحماية البيئة من التلوث في ضوء التشريعات الوطنية والاتفاقيات (دراسة مقارنة)،المرجع السابق، ص268.

3- التعاون مع الجهات المعنية: تعمل المنظمة على تعزيز التعاون والشركات مع الجهات المعنية الأخرى في مجال حماية الصحة وتشمل هذه الجهات الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية والمؤسسات الأكاديمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص بهدف تبادل المعرفة والخبرات وتعزيز التعاون لتحقيق الأهداف المشتركة في حماية الصحة والبيئة.

4- تقييم المخاطر والمراقبة الصحية: حيث تعمل المنظمة على تقييم التأثيرات الصحية للعوامل البيئية المختلفة وتطوير أدوات ومنهجيات لتقييم المخاطر الصحية المرتبطة بها، وتقوم أيضا بمراقبة الحالة الصحية العامة والتغيرات الوبائية المرتبطة بالتلوث البيئي.

5- التوعية والتثقيف: تقدم المنظمة المعلومات والتثقيف حول التأثيرات الصحية للتلوث البيئي والعوامل البيئية الأخرى، وتسعى إلى زيادة الوعي والمعرفة لدى الجمهور والمجتمعات المحلية حول السلوك الصحي وحماية البيئة.

6- تقديم الخدمات: تحرص المكاتب الإقليمية للمنظمة على تقديم الخدمات المختلفة لقطاعات الصحة في الدول الأعضاء والتي تشكل في المقام الأول الجبهة الدفاعية ضد الآثار الصحية الناجمة عن تغير المناخ وتقلبه.[1]

كما أدركت المنظمة الأضرار المحتملة لأي تلوث ناتج عن تجارب الأسلحة النووية على صحة الأجيال الحالية والمقبلة، ففي جمعية الصحة العالمية في قرارها رقم 57 أقرت أن الغبار الذري المتساقط نتيجة تجارب الأسلحة النووية، يضيف أخطار لا ضابط لها إلى أخطار

[1] - سلام محمد عبد الصمد، الحماية الدولية للبيئة من التلوث في ضوء الاتفاقيات الدولية، وأحكام القانون الدولي، المرجع السابق، ص322.

الإشعاع التي يتعرض لها البشر، كما قامت جمعية الصحة العالمية سنة 1991، بإنشاء برنامج تحت إشراف المنظمة للتحقيق من الآثار الصحية لحادثة تشرنوبيل التي وقعت سنة 1986.[1]

الفرع الرابع

الوكالة الدولية للطاقة الذرية:

عندما نتحدث عن حماية البيئة قد لا يتبادر إلى ذهننا دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) في هذا الصدد، ومع ذلك فإن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تلعب دورا حاسما في حماية البيئة والتصدي للتحديات البيئية على مستوى العالم.

تأسست الوكالة الدولية للطاقة الذرية عام 1956 ودخلت حيز التنفيذ سنة 1957 كمنظمة دولية متخصصة تهدف إلى تعزيز استخدام الطاقة الذرية بأغراض سلمية وضمان سلامة استخدامها.

وتنص المادة 03 بنظامها الأساسي على أن أحد وظائف هذه المنظمة هو وضع الموافقة على مستويات الأمن لحماية الصحة والتقليل من المخاطر التي يتعرض لها الأشخاص والأموال[2]، مثال: على ذلك القواعد الأساسية للحماية من الإشعاع، ولائحة نقل المواد المشعة

[1] - وناسة جدي، الحماية الجنائية البيئة الهوائية (دراسة مقارنة) أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الحقوق، قانون أعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2016-2017، ص247.

[2] - وادي عز الدين، نهال ما سينيا، دور منظمة الأمم المتحدة في حماية البيئة، المرجع السابق، ص44.

التي وضعت سنة 1960، كما قامت مؤخرا بوضع دليل أمان للمفاعلات النووية يوضح الشروط الواجب توافرها في المفاعل حتى يمكن استغلاله بدون مخاطر.[1]

وتتضمن دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في حماية البيئة عدة جوانب نذكر منها:

1- **المراقبة والتقييم:** تقوم الوكالة بمراقبة الأنشطة النووية وتقييم تأثيرها على البيئة، وتعمل على تحليل البيانات والمعلومات الخاصة بالتلوث النووي وتقديم توصيات للدول للتصدي له وللوقاية منه.

2- **التقنيات النووية للبيئة:** تعزز الوكالة استخدام التقنيات النووية في حماية البيئة، وتوفر الدعم التقني والتدريب للدول في استخدام التقنيات النووية المتقدمة في مجالات مثل: مراقبة ومعالجة التلوث البيئي، وتقييم جودة المياه والهواء، ومراقبة الحياة البرية والنظم البيئية.

3- **سلامة الأشعة النووية والحماية منها:** تعمل الوكالة على وضع المعايير والإرشادات الدولية لسلامة استخدام التقنيات النووية، وتقوم بتقديم مساعدات للدول لتعزيز قدراتها في مجال استخدام الأشعة وحماية البيئة من التلوث النووي، وتعزز الالتزام بالمعايير الدولية وتقديم التوجيهات لضمان سلامة البيئة وصحة الإنسان في جميع أنحاء العالم.

[1] - عبد العزيز مخيمر عبد الهادي، دور المنظمات الدولية في حماية البيئة، المرجع السابق، 226.

عملت الوكالة على صيانة وحماية البيئة من مختلف الأخطار الناجمة عن التلوث والإشعاعات وذلك كان عبر مختلف البرامج التي وضحت فيها الطرق السليمة لاستخدام الطاقة النووية وبالتالي تجنب خطورتها.[1]

4-**التعاون الدولي:** تعزز الوكالة التعاون الدولي في إطار حماية البيئة والتصدي للتحديات البيئية العالمية، تعمل على تعزيز التنسيق بين الدول والمنظمات الدولية الأخرى لتبادل المعلومات والخبرات وتعزيز التعاون في مجال حماية البيئة.

أكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية على ضرورة التعاون الدولي خاصة بعد كارثة تشرنوبيل النووية عام 1986، حيث عقدت مجموعة من الخبراء الحكوميين من 62 دولة عضوه في الوكالة، وممثلين من 10 منظمات دولية اجتماعا في فيينا عام 1986، وأعد مسودة اتفاقيتين دولتين إحداهما حول الإبلاغ المبكر بخصوص أي حادث نووي، والأخرى حول المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو حالة طوارئ إشعاعية، وقد أقرت المسودتان في 26 جويلية 1986 من قبل مؤتمر عام للوكالة، عقد جلسة استثنائية ودخلت الاتفاقيات حيز التنفيذ بسرعة غير اعتيادية.[2]

5-**نشر التوعية:** تقوم الوكالة بتعزيز التوعية والتثقيف حول التأثيرات البيئية للاستخدام النووي والحاجة إلى حماية البيئة، وتنظم الوكالة حملات توعية وفعاليات تثقيفية لتعزيز الوعي بين الجمهور والمهنيين في مجال الطاقة النووية.

[1] - فائزة بوشامة، دور منظمة الأمم المتحدة في حماية الحق في البيئة، مذكرة مقدمة لنيل درجة ماجيستير في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية عتم الحقوق، جامعة 20 اوت 1955، سكيكدة، الجزائر 2013-2014، ص73.

[2] - صلاح عبد الرحمان الحديثي، النظام القانوني الدولي لحماية البيئة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان 2010، ص118، 119.

6-**ادارة النفايات النووية:** تسعى الوكالة لتعزيز إدارة النفايات النووية والمواد المشعة، وتقدم توجيه ومساعدة للدول في تطوير استراتيجيات الإدارة الآمنة للنفايات النووية وتوفير الدعم لضمان تخزين والتخلص الآمن للنفايات النووية دون التأثير على البيئة.

7-**تطوير القانون الدولي للبيئة:** تنصب أعمال وأهداف الوكالة إلى تطوير القانون الدولي للبيئة في مجال حماية البيئة البشرية من الملوثات البرية التي باتت تهدد البيئة البشرية، وذلك من خلال وضع حد للتسلح النووي وذلك بالاشتراك مع باقي الدول لإنشاء كرة أرضية خالية من التلوث.[1]

الفرع الخامس

المنظمة البحرية الدولية:

تأسست المنظمة البحرية الدولية سنة 1958 تحت مسمى المنظمة البحرية الاستشارية الدولية، وفي سنة 1982 أطلق عليها اسم المنظمة البحرية الدولية، وتتولى هذه المنظمة دورا هاما في حماية البيئة البحرية وتعزيز الاستدامة في قطاع النقل البحري واختصت بالتلوث البحري الذي سببته ناقلات النفط، وتختص في الجزء الأكبر من نشاطاتها البيئة البحرية وحل مشاكل التلوث البحري من السفن وبيان الجوانب القانونية لذلك.

يبلغ عدد الأعضاء في المنظمة البحرية الدولية 171 دولة بحيث تعتبر أهم المنظمات المتخصصة في حماية البيئة البحرية، وتعتبر بمثابة الأمانة التنفيذية للعديد من الاتفاقيات

[1] - أمبارك علواني، المسؤولية الدولية عن حماية البيئة (دراسة مقارنة)، المرجع السابق، ص118.

البحرية الدولية والإقليمية، تهدف إلى تبني تطبيق المعايير الخاصة بالسلامة والأمن البحري، كما تساهم بشكل فعال في مواجهة أشكال التلوث البحر ي الناجم عن الحركة البحرية للسفن وناقلات النفط.[1]

تعتبر المنظمة البحرية الدولية بمثابة آلية لتطبيق النصوص الدولية، وتعمل على تحفيز الدول من خلال التعاون في سبيل عمل المنظمة وتقنيات المعايير الدولية وتقديم المساعدات.

أولا: أدوار المنظمة البحرية الدولية في حماية البيئة:

أ- **معايير السلامة البحرية:** حيث تقوم المنظمة البحرية الدولية بوضع معايير صارمة للسلامة البحرية، بما في ذلك المعايير الفنية للسفن والتجهيزات البحرية، وذلك لضمان تشغيل وصيانة السفن بطريقة تقلل من حدوث حوادث الزيت الناقلة والتلوث البحري الناجم عنها.

ب- **الحد من انبعاث الغازات الدفيئة:** حيث تعمل المنظمة البحرية الدولية على تخفيض انبعاث غازات الدفيئة من السفن، حيث قامت بتبني معايير تقنية جديدة تتطلب استخدام وقود منخفض الكبريت وتقنيات متقدمة للحد من انبعاث غازات الاحتباس الحراري مثل ثنائي أكسيد الكربون وأكسيد النيتروجين.

ت- **التحكم في التلوث النفطي:** تقدم المنظمة البحرية الدولية إرشادات ومعايير صارمة للحد من التلوث النفطي الناجم عن الناقلات والسفن الأخرى، ويتم تطبيق

[1] - داوود الأزهر، الأمن البيئي من منظور القانون الدولي، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في القانون العام تخصص البيئة والعمران، كلية الحقوق، جامعة الجزائر -1- الجزائر 2015-2016، ص84.

متطلبات السلامة والأمان الصارمة للحيلولة دون حدوث تسرب للنفط والتعامل بفعالية مع حوادث التلوث النفطي.

ث- **إدارة النفايات البحرية:** تعمل المنظمة على تعزيز إدارة النفايات البحرية وتطوير المعايير والإرشادات اللازمة للتعامل على النفايات البحرية بشكل آمن، وتشجيع المنظمة على التخلص الصحيح من النفايات البحرية وتعزيز العمليات البيئية للتخلص منها، مثل التحلل البيولوجي للنفايات العضوية.

ج-**حماية التنوع البيولوجي البحري:** تعمل المنظمة على تعزيز حماية التنوع البيولوجي البحري ومناطق الحياة البحرية المحمية، وتشجيع على اتخاذ إجراءات للحفاظ على الأنواع المهددة بالانقراض والمحافظة على البيئات البحرية الهامة.

ثانيا: أهم القضايا التي شاركت في حلها (IMO)

1- تلوث المياه بالنفط: عام 1969 تم تأسيس صندوق تلوث البحار النفطي (OPRC) الذي يعتبر أحد أبرز الإنجازات في مجال حماية البيئة البحرية، وتهدف هذه الاتفاقية الى تعزيز الاستجابة العالمية للشربات النفطية والحد من تأثيراتها البيئية.

2- الاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن سنة 1973.[1]

3- الاتفاقية الدولية المتعلقة بالمعايير المحددة لتدريب الملاحين ومنحهم شهادات سنة 1978

[1] - بوخروفة مريم، راسين أمينة، دور منظمة الأمم المتحدة في حماية البيئة من التلوث، المرجع السابق، ص53.

4- الاتفاقية الدولية لمنع التلوث البحري بواسطة إغراق النفايات أو غيرها من المواد سنة 1972.[1]

5- انبعاث الغازات الضارة في عام 1997: تم اعتماد اتفاقية ماربول[2] للحد من التلوث الناجم عن السفن الشحن وانبعاثاتها، وتهدف هذه الاتفاقية إلى تقليل انبعاث الغازات الضارة، مثل ثاني أكسيد الكربون والأكسيد النيتروجين، من السفن وتعزيز الاستدامة البيئية.

6- حماية التنوع البيولوجي عام 2004: حيث تم تبني اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS) والتي تعزز حماية التنوع البيولوجي في المناطق البحرية وتنظيم استخدام الموارد البحرية بطريقة مستدامة.

7 – تدابير الحفاظ على الحياة البحرية عام 2010: تم اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي في البحار والمحيطات (CBD)، تهدف إلى الحفاظ على الحياة البحرية والأنواع المهددة بالانقراض وتعزيز استدامة الموارد البحرية.

8- حماية المناطق البحرية المحمية في عام 2019: اعتمدت المنظمة البحرية الدولية توجيهات لإدارة المناطق البحرية المحمية، والتي تهدف إلى حماية التنوع البيولوجي البحري والحفاظ على الموارد الطبيعية في تلك المناطق.

[1] - داوود الأزهر، الأمن البيئي من منظور القانون الدولي، المرجع السابق، ص84.

[2] - اتفاقية ماربول: تم التوقيع على الاتفاقية سنة 1973 وتم تعديلها سنة 1978 تتضمن الحد من إلقاء النفايات والتسرب النفطي وعوادم الاحتراق، وهدفها المعلن هو الحفاظ على البيئة البحرية والقضاء التام على التلوث بالزيت والمواد الضارة الأخرى.

إن توجيهات إدارة المناطق البحرية المحمية تعزز تنفيذ الأنظمة الوطنية والإقليمية لإدارة المناطق البحرية المحمية، تتضمن هذه التوجيهات التخطيط والتصميم والتنفيذ. والرصد والتقييم والمراقبة والحفاظ على هذه المناطق، وتهدف هذه التوجيهات إلى ضمان أن تتم إدارة المناطق البحرية المحمية بشكل فعال ومستدام، وأن تكون لها فعالية في حماية التنوع البيولوجي والحفاظ على النظم البيئية الهامة.

وبالتعاون مع الدول الأعضاء والمنظمات ذات الصلة تعمل المنظمة البحرية الدولية على تطوير وتعزيز السياسات والإرشادات لحماية المناطق البحرية المحمية[1]، وتدعم المنظمة البحرية الدولية تبادل المعلومات والتجارب والتقنيات في هذا المجال، وتشجع على التعاون الدولي لضمان الحفاظ على المناطق البحرية المحمية وتحقيق الاستدامة البيئة.

المطلب الثاني

دور الوكالات الإقليمية المتخصصة في حماية البيئة:

ساهم الجميع في مشكلة البيئية و تكاثفت جهود المجتمع الدولي و المجتمع المدني لهذه الغاية فالمسؤولية تقع على الجميع دون استثناء من أجل إنتاج خطة لإرساء السلام البيئي العالمي، ولتحقيق هذه الغاية نجد أن المنظمات الإقليمية كان لها دورا بارزا في هذا الصدد و تؤثر بشكل مباشر في صنع القرار وإصدار التوصيات وهذا ما تم دراسته في هذا المطلب.

[1] - المناطق المحمية البحرية تنشئ لحماية مختلف النظم البيئية والأنواع النباتية والحيوانية التي تستوطن البحر، مثل الشعب المرجانية، والمراجل الساحلية، والمراعي البحرية، والإعشاب البحرية، ومواقع تكاثر الأسماك والسلاحف البحرية، والأنواع المهددة بالانقراض. وتحضر في هذه المناطق أنشطة معينة مثل الصيد التجاري غير المسئول، والتنقيب عن الموارد الطبيعية، والتلوث البحري، والنشاطات البشرية التي تؤثر سلبا على البيئة البحرية.

الفرع الأول

الإتحاد الأوروبي EU:

يعتبر الإتحاد الأوروبي واحدا من أكبر الاتحادات الإقليمية في العالم ولديه تركيز قوي على حماية البيئة وتحقيق الاستدامة، ويعمل على وضع سياسات بيئية شاملة وتطبيق قوانين صارمة لحماية الهواء والمياه والتنوع البيولوجي، كما يسعى إلى تحقيق اقتصاد منخفض الكربون، ويضم الاتحاد الأوروبي 27 دولة عضو ويشكل أحد أكبر الاقتصاديات في العالم.

وفي إطار تطوير السياسات البيئة وضع الاتحاد الأوروبي سياسات بيئية شاملة إذ يعتبر واحدا من القادة العالميين في وضع سياسات بيئية شاملة، يتضمن ذلك وضع قوانين و تشريعات صارمة لحماية الهواء والمياه، والتربة، وللتصدي للتلوث والتغير المناخي وإدارة النفايات، كما أن الاتحاد الأوروبي اصدر أكثر من 300 قرار وتنظيم مطبق حاليا، يتعلق بقضايا البيئة، فضلا عن الاتفاقيات الأوروبية والدولية.[1]

وقد كان الاتحاد الأوروبي رائد في التصديق على اتفاقية باريس للمناخ وتنفيذها، والسعي إلى تحقيق الأهداف المنصوص عليها في الاتفاقية بما في ذلك التقليل من الانبعاثات الغازية وتعزيز الطاقة المتجددة وزيادة الكفاءة الطاقية.

[1] - فتيحة ليتيم، نادية ليتيم، البيئة في القرن الحادي والعشرين أي سياسات عالمية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، الطبعة الاولى، 2016، ص75.

كما يعمل الاتحاد على تعزيز الاقتصاد الأخضر من خلال تعزيز الابتكار والتكنولوجيا النظيفة وتشجيع الاستثمار في مجالات الطاقة المتجددة والتكنولوجيا البيئة الحديثة.

وفي مجال حماية التنوع البيولوجي عمل الاتحاد الأوروبي من خلال إعداد وتنفيذ برامج ومشاريع لحفظ النظم البيئية والأنواع الحيوانية والنباتية المهددة بالانقراض.

ويقدم الاتحاد الأوروبي دعما ماليا وتقنيا للأبحاث والابتكارات في مجال التكنولوجيا النظيفة ، وذلك بهدف تطوير حلول جديدة و فعالة للتحديات البيئية.

ومن خلال البرنامج البيئي الأوروبي الخامس عام 1992 عمل الاتحاد الأوروبي على تحقيق ما يسمى " من اجل تنمية مستدامة ومنسجمة مع البيئة" اعتمادا على مبدأ الوقاية من المشاكل البيئية بدلا من التعامل مع أثار هذه المشاكل بعد حدوثها.[1]حيث يضع الاتحاد الأوروبي معايير بيئية صارمة للصناعات والقطاعات المختلفة، مما يضمن امتثال الشركات والمؤسسات للمعايير البيئية وتحقيق الامتثال البيئي للحفاظ على المعايير العالية للجودة البيئية.

وفي هذا الصدد وفي فيفري 1996 أصدرت المفوضية الأوروبية قرار بإدخال القطاعات الخمسة[2] في البرنامج البيئي الأوروبي لسنة 1992، حيث قامت المفوضية الأوروبية بإصدار

[1] - صلاب سيدي علي، حليمة فوغالي، دور الكيانات عبر الوطنية في حماية البيئة- الاتحاد الأوروبي نموذجا- مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، العدد الحادي عشر، جوان 2017، ص487.

[2] - القطاعات الخمسة: هي المواصلات، الصناعة، الطاقة، الاقتصاد الزراعي، التجارة.

ورقة إستراتيجية عن التجارة والبيئة تؤكد من خلالها إمكانية تحقيق العلاقة المتكاملة غير المتناقضة بين حرية التجارة والتدابير البيئية.[1]

ويقوم الاتحاد الأوروبي بالدمج بين البيئة والتنمية المستدامة، حيث يعمل على تحقيق توازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة، وهذا من خلال تعزيز الاستدامة في جميع القطاعات.

وفي إطار التعاون الدولي يعمل الاتحاد على تعزيز الشراكة الدولية في مجال حماية البيئة، سواء عبر التعاون مع الدول غير الأعضاء أو من خلال العمل مع المنظمات الدولية الأخرى، مثل منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية.

وقد قام الاتحاد الأوروبي باتخاذ العديد من التدابير والتشريعات لمعالجة قضايا البيئة على مر السنين، وفيما يلي بعض الأحداث الهامة التي تعكس دور الاتحاد الأوروبي في حماية البيئة:

1-في عام1972 تبني البرنامج البيئي للاتحاد الأوروبي، والذي يعتبر السابق لسياسة البيئة الأوروبية.

2-في عام 1992 تم توقيع اتفاقية الأمم المتحدة للتغير المناخي(UNFCCC) في قمة الأرض في ريودي جانيرو، حيث شارك الاتحاد الأوروبي في هذه الاتفاقية.

[1] - طلال العازمي، مساعي أوروبا لحماية البيئة تصطدم بعقبات، مجلة بيئتنا، الهيئة العامة للبيئة، الكويت، العدد الخامس والأربعون، 2002، ص23.

3-في عام 1997 تم توقيع بروتوكول كيوتو الذي يهدف إلى تقليل انبعاث الغازات الدفيئة، حيث دعا إلى تثبيت غاز ثاني أكسيد الكربون وأشار فيه الاتحاد الأوروبي إلى ضرورة حماية اقتصاديات الدول النامية المتعرضة للآثار الضارة[1]، حيث شارك الاتحاد الأوروبي بنشاط هذا البروتوكول ووافق على الالتزام بتحقيق أهدافه.

4-في عام 2000 تم تبني خطة عمل للاتحاد الأوروبي للتنمية المستدامة، والتي تعزز الاستدامة في مختلف القطاعات الاقتصادية.

5-في عام 2004 تم تنفيذ نظام التجارة بالحقوق الانبعاثية في الاتحاد الأوروبي، وهو نظام يهدف إلى تقليل انبعاث الغازات الدفيئة عن طريق تنظيم وتداول حقوق الانبعاثات.

6-في عام 2007 تم اعتماد خطة الطاقة المتجددة للاتحاد الأوروبي، والتي تهدف إلى زيادة الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة وتحقيق الاستدامة في قطاع الطاقة.

7- في عام 2013 تم تبني قانون الطاقة المتجددة في الاتحاد الأوروبي والذي يحدد أهدافا واضحة لزيادة الوعي البيئي.

كما يقوم التحاد الأوروبي بمجهودات جبارة في مجال حماية البيئة للمساهمة في الحفاظ على النظم البيئية الصحية وتعزيز التنمية المستدامة في أوروبا وعلى المستوى عالمي، وبهذا فالاتحاد الأوروبي يعتبر قوة رائدة في مجال الحفاظ على البيئة ومكافحة التحديات البيئية العالمية.

[1] - حاجة وافي، الحماية الدولية للبيئة في اطار التنمية المستدامة، المرجع السابق، ص 151.

الفرع الثاني

منظمة التعاون والاقتصاد والتنمية OECD:

هي منظمة دولية تضم38 دولة عضو (دول أوروبا ، أستراليا ، اليابان و نيوزيلندا إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية[1]، تهدف الى تعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي بين الدول الأعضاء وغيرها، تأسست المنظمة عام 1961 ومنذ ذلك الحين وهي تلعب دورا هاما في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة.

جاءت المنظمة كتطور لمنظمة التعاون الإقليمي لإدارة برنامج إعمار أوروبا بعد حرب العالمية الثانية، كان الهدف الرئيسي لتأسيس المنظمة هو تعزيز التعاون بين الدول في مجال السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال تبادل المعلومات والخبرات وتطوير السياسات الاقتصادية.

أنشأت المنظمة عام 1970 لجنة حول البيئة غرضها تقديم العون حكومات الدول الأعضاء لتحديد سياساتها بخصوص مشاكل البيئة، مع الأخذ بعين الاعتبار المعلومات ذات الصلة خصوصا الاقتصادية والاجتماعية، كما تتولى اللجنة مسئولية تقويم اثر الإجراءات البيئية على التغيرات الدولية.[2]

[1] - بوخروفة مريم، رايس أمينة، دور منظمة الأمم المتحدة في حماية البيئة من التلوث، المرجع السابق، ص55.

[2] - صلاح عبد لرحمان عبد الحديثي، سلافة طارق الشعلان، الامتثال للاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف، مجلة كلية الحقوق، جامعة النهرين، العراق، المجلد 15، العدد التاسع، ص123.

تعمل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المستدامة على تعزيز التنمية المستدامة من خلال حماية البيئة وتعزيز الاقتصاد الأخضر وتحقيق ذلك من خلال تحليل السياسات وتطوير التوجيهات والتوصيات السياسية للدول الأعضاء في مجال البيئة.

اولا- أهم أهداف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:

حيث تعمل المنظمة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف في مجال حماية البيئة من بينها:

1- تعزيز الاستدامة البيئية من خلال تعزيز جميع جوانب النشاط الاقتصادي وتشجيع الابتكار واستخدام الموارد بكفاءة في القطاعات المختلفة مثل الطاقة، الزراعة، الصناعة، النقل.

2- حماية البيئة والتنوع البيولوجي وتعزيز السياسات البيئية لتحديث البيئة العالمية مثل: تغير المناخ وتلوث الهواء والماء، وفقدان التنويع البيولوجي كما تهدف إلى تشجيع التعاون الدولي في هذا المجال وتقديم التوصيات للدول الأعضاء لتنفيذ سياسات بيئية فعالة.

3- تطوير القانون الدولي بحيث ساهمت المنظمة بشكل كبير في تطوير القانون الدولي للبيئة، وهذا من خلال صياغتها توصيات مصحوبة بإعلانات للمبادئ أحيانا، حيث يرجع لها الفضل في وضع أول تعريف قانوني للتلوث، ووضعت المعايير الأساسية الملائمة للتلوث العابر للحدود الوطنية.[1]

4- تعزيز استدامة البيئة للقطاعات الاقتصادية بحيث تسعى المنظمة إلى دعم القطاعات الاقتصادية في تحقيق الاستدامة البيئية من خلال تشجيع الممارسة الصديقة للبيئة، كما تعمل

[1] - وافي حاجة، الحماية الدولية للبيئة في إطار التنمية المستدام، المرجع السابق، ص 148.

على تطوير المبادئ والأدوات اللازمة لتحقيق هذا الهدف، مثل تعزيز التكنولوجيا النظيفة والابتكار وتعزيز المستدامة في سلاسل التوريد.

5- تحليل الأثر البيئي والاقتصادي بحيث تقوم المنظمة بتطوير أطر وأدوات لتحليل الأثر البيئي والاقتصادي للسياسات والمشروعات، بهدف تقديم النصح والتوجيهات القوية للدول الأعضاء، وتساعد هذه الأدوات على تقييم تأثير السياسات الاقتصادية على البيئة وتحديد السياسات الفعالة لتحقيق التنمية المستدامة .

6- نشر الوعي البيئي بحيث تلعب المنظمة دورا مهما في نشر الوعي و المعرفة حول أهمية حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، وزيادة مساعدات التنمية الدولية وتشجيع الاستثمار الداخل من اجل مساعدة البلدان النامية على تحقيق الاهداف الانمائية للالفية.[1]

7 – كما تقدم المنظمة الدعم الفني والتقني للدول الأعضاء في تحسين سياساتها البيئة و تنفيذ إجراءات حماية البيئة ويتضمن ذلك تبادل المعرفة و الخبرات و توفير المساعدة في تطوير القدرات و تنفيذ البرامج و المشاريع البيئية.

وتعد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) أيضا مرجعا هاما في جمع وتحليل البيانات البيئية والاقتصادية وإجراء البحوث والتحليلات الدقيقة لقضايا البيئة والتنمية المستدامة وتنشر التقارير الإستراتجية والمؤشرات والمؤتمرات الدولية لمناقشة السياسات وتبادل المعرفة والتجارب الناجحة.

[1] - صلاح عبد الرحمان عبد الحديثي، سلافة طارق الشعلان، الامتثال للاتفاقيات البيئية المتعددة الاطراف، مجلة كلية الحقوقو، جامعة النهرين، العراق، المجلد 15، العدد التاسع، 2006، ص 123.

ثانيا– أهم المنجزات لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:

و من المنجزات البارزة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مجال حماية البيئة مايلي:

أ_ إطلاق برنامج العمل البيئيEnvironnement Programme في عام 1971[1]، الذي يعزز التعاون بين الدول الأعضاء، وتشكيل الاتفاقيات والمعاهدات الدولية في مجال حماية البيئة وتنمية السياسات البيئية.

ب_ إصدار تقارير إستراتجية بيئية متعددة مثل تقرير OECD environnemental out look الذي يقدم تقييما شاملا للتحديات البيئة ويقدم سيناريوهات محتملة للتنمية المستدامة.

ج – برنامج العمل للتكيف مع تغير المناخ فمن خلال هذا البرنامج الذي يهدف إلى تعزيز التكيف مع تغير المناخ وتحسين مرونة الدول والمجتمعات في التعامل مع أثاره، ويشمل البرنامج تبادل المعلومات والتجارب الناجحة.

النمو الأخضر

د – النمو الأخضر والابتكار وتركيز المنظمة على تعزيز النمو الأخضر[2] و تعزيز الابتكار البيئي كأدوات تحقيق التنمية المستدامة و تساعد المنظمة الدول في تطوير سياسات داعمة للاستثمار والابتكار البيئي وتعزيز التكنولوجيا النظيفة والاستدامة في القطاعات المختلفة.

[1] - برنامج العمل البيئي لعام 1971 يعتبر بداية هامة في تاريخ العمل العالمي لحماية البيئة، وقد أدى إلى إنشاء هيئات ومنظمات دولية مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة(ENEP)، والاتفاقية الدولية للتنوع البيولوجي (CBD)التي تعنى بحماية البيئة والتنمية المستدامة في جميع انحاء العالم.

[2] - النمو الأخضر، هو مصطلح لوصف المسار الافتراضي للنمو الاقتصادي المستدام بيئيا، فلا بد من فصل النمو الاقتصادي عن استخدام الموارد والتأثيرات البيئية الضارة، ويرتبط النمو الأخضر ارتباطا وثيقا بمفاهيم الاقتصاد الأخضر والاقتصاد المنخفض الكربون والتنمية المستدامة.

و – إدارة النفايات[1] وتحسين الجودة البيئية للمدن، بحيث تعمل المنظمة على دعم الدول في تطوير استراتيجيات فعالة لإدارة النفايات وتحسين جودة البيئة في المدن، وتقديم الدعم لتطوير أنظمة إدارة النفايات المستدامة والتعامل الفعال مع التحديات البيئية، وكذا تطوير استخدام التقنيات المتقدمة في معالجة النفايات وإعادة التدوير.

هـ – حماية المحيطات والموارد البحرية حيث تلعب المنظمة دورا بارزا في حماية المحيطات والموارد البحرية من خلال تعزيز التعاون الدولي في مجال حماية البحار وتنمية السياسات البحرية المستدامة وتعمل المنظمة على تطوير أدوات لتقييم الأثر البيئي للأنشطة البشرية الضارة على البحار والمحيطات و توفير الدعم للدول في تطوير إستراتجياتها في هذا المجال.

ثالثا– أهم الجهود المبذولة من طرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:

تتمحور جهود منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مجال حماية البيئة حول عدة محاور رئيسية نحاول أن نذكر أهمها وهي:

1– السياسات البيئة: تقوم المنظمة بتطوير السياسات البيئية وتقديم التوصيات للدول الأعضاء بهدف تعزيز الحفاظ على البيئة وتحسين جودتها، بحيث تشمل هذه السياسات مجالات متنوعة مثل إدارة الموارد الطبيعية وحماية التنوع البيولوجي وإدارة النفايات وتحسين جودة الهواء والمياه.

[1] - إدارة النفايات هي عملية التخطيط والتنظيم والتنفيذ والمراقبة لجمع ومعالجة وتخلص النفايات بطريقة آمنة ومستدامة بيئيا.

2- التكنولوجيا النظيفة والابتكار البيئي: تشجيع المنظمة على تبني التكنولوجيا النظيفة[1] والابتكار البيئي كأدوات لتحقيق التنمية المستدامة وتوفر المنظمة منصات لتبادل المعرفة والخبرات في مجال التكنولوجيا البيئية وتشجيع على التعاون بين الشركات والمؤسسات البحرية لتطوير تقنيات حلول بيئة مبتكرة

3- تقييم الأداء البيئي : تسعى المنظمة على تقييم الأداء البيئي للدول الأعضاء و تحليل التحديات و الفرص البيئية التي تواجهها تقوم بإعداد التقارير و المؤشرات البيئية و تقديم التوصيات لتحسين الأداء البيئي و تعزيز الشفافية و المساءلة في هذا المجال.

4- تعزيز التعاون الدولي في مجال حماية البيئة من خلال تنظيم الحوار والمشاركة المشتركة بين الدول الأعضاء والشركاء الدوليين، وتعمل المنظمة على تعزيز التواصل وتبادل المعلومات والخبرات وتنظيم الأدوات والمؤتمرات الدولية لمناقشة قضايا البيئية المشتركة وتعزيز التعاون في تطبيق السياسات البيئية .

إلى جانب كل ذلك تقوم المنظمة بإجراء البحوث والتحليلات في مجال حماية البيئية وتصدر تقارير ومنشورات توفر معلومات للدول الأعضاء، كما على تطوير مجموعة من المبادئ والمبادرات البيئية مثل مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات، ومبادرة الاستدامة الخضراء في السياحة، ومبادرة التحسين في الصناعة لتعزيز الممارسات البيئية المستدامة في قطاعات مختلفة.

[1] - التكنولوجيا النظيفة: مفهوم يشير الى استخدام التكنولوجيا والابتكارات بطرق مستدامة وصديقة للبيئة بهدف تقليل التاثير السلبي على البيئة وتحقيق التنمية لمستدامة وذلك باستخدام مصادر الطاقة المتجددة وتطوير تقنيات الحفاظ على الموارد الطبيعية.

بالإضافة إلى ذلك تعمل المنظمة على تعزيز التوعية بأهمية حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة على مستوى العالمي و تقدم منظمة التوجيهات والموارد التعليمية للمدارس والجامعات و المؤسسات الأكاديمية لتعزيز فهم ووعي الجمهور بالقضايا البيئة .

رابعا– أهم القضايا التي شاركت فيها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:

من بين أهم القضايا المنجزة من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مجال حماية البيئة ما يلي:

أ– التغير المناخي: حيث قامت المنظمة بتحليل تأثيرات تغيير المناخ و وضع السياسات و التوجيهات للدول الأعضاء للتكيف مع التحديات المناخية في عام 1997 أطلقت المنظمة برنامج العمل للتكيف مع تغير المناخ وفي عام 2009 نشرت المنظمة تقريرا حول تقنيات التخفيض لتشجيع الحد من انبعاث الغازات الدفيئة وأثره على الاقتصاد وتعزيز العمل المستدام والمنخفض الكربون، وفي عام 2015 أطلقت المنظمة مبادرة لتعزيز الشفافية و تقييم الأثر البيئي للتكيف مع تغير المناخ.

ب–إدارة الموارد الطبيعية: ففي عام 2005 عملت المنظمة في موضوع توفير الطاقة والتنمية المستدامة، والتكلفة الحقيقية لتراخي الدول في موضوع حماية البيئة، وايضا موضوع الصيد الجائر وغير المشروع[1]، نشرت المنظمة تقررا حول الاستدامة في قطاع المياه وتحسين إدارة الموارد المائية، وفي عام 2010 أصدرت المنظمة تقارير حول استدامة الغابات والتنمية المستدامة للصناعات التعدينية.

[1] - إسلام محمد عبد الصمد، الحماية الدولية للبيئة من التلوث، في ضوء الاتفاقيات الدولية واحكام القانون الدولي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، د.ط، 2016، ص 342.

ت–إدارة النفايات: تعمل المنظمة على تعزيز إدارة النفايات وتعزيز التحويل إلى اقتصاد دائري[1]، وقد نشرت تقارير وتوصيات حول إدارة النفايات الصلبة والخطرة وإعادة التدوير وتحسين الأداء البيئي للصناعات ذات صلة، ففي عام 2009 نشرت المنظمة تقريرا حول إدارة النفايات الصلبة والتحديات المتعلقة بها، وفي عام 2015 أصدرت المنظمة توجيهات للدول الأعضاء للحد من إنتاج النفايات وتحسين إعادة التدوير والتخلص من النفايات.

ث–التنوع البيولوجي: قامت المنظمة بتحليل التنوع البيولوجي وتأثيرات فقدان التنوع البيولوجي على البيئة والاقتصاد، وقد عملت على تطوير السياسات والإجراءات للحفاظ على التنوع البيولوجي واستدامته ففي عام 2008 أصدرت المنظمة تقرير حول التنوع البيولوجي ودوره في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

ج– السياسات البيئية الشاملة (EPOC) حيث أصدرت المنظمة تقارير حول تقييم الأداء البيئي وتطوير السياسات البيئية الفعالة.

[1] - الاقتصاد الدائري Circular Economy : هو نموذج اقتصادي يهدف الى تحقيق الاستدامة البيئية الاقتصادية من خلال تحويل الاقتصاد التقليدي الخطي الى نظام دائري يعتمد على إعادة استخدام وإعادة تدوير الموارد والمواد بشكل مستدام.

الفـرع الثالــث

الاتحـــــاد الإفريقـــــي

أنشأت منظمة الوحدة الأفريقية الاتفاقية الإفريقية لحماية الطبيعة والثروات الطبيعية سنة 1968 المنعقدة بالجزائر إضافة إلى تبنيها لمخطط لاجوس للتنمية الاقتصادية لإفريقيا (2000/1980) الذي شمل مجال البيئة وحماية الطبيعة[1].

ولقد قدم الاتحاد الإفريقي توجيهات وتوصيات لتنمية وتنفيذ السياسات البيئية على مستوى القارة، يشمل ذلك وضع الإطار القاري للبيئة والتنمية المستدامة وتعزيز تنسيق السياسات بين الدول الأعضاء لحماية البيئة.

وقد ركز الاتحاد الإفريقي على التصدي للتحديات البيئية الفريدة في مناطق الصحراء والأراضي الجافة في القارة، وتهدف هذه المبادئ إلى تعزيز التنمية المستدامة والحفاظ على الموارد الطبيعية في هذه المناطق، بما في ذلك إدارة المياه ومكافحة التصحر والحفاظ على التنوع البيولوجي.

كما قام الاتحاد الإفريقي على التصديق على معاهدة ناغويا[2] التي تهدف إلى الحفاظ على التنوع البيولوجي، واستخدام الموارد الوراثية بشكل مستدام، كما يعمل الاتحاد الإفريقي على تنفيذ التزامات المعاهدة وتعزيز حماية الحياة البرية و النظم البيئة في إفريقيا.

[1] - اسياخ العربي، عليلي لوناس، دور المنظمات الدولية في حماية البيئة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص القانون الدولي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، الجزائر، 2019ص 29.

[2] - معاهدة ناغويا: هي معاهدة دولية تم تبنيها في 19 يونيو 1992 في مدينة ناغويا في اليابان، ودخلت حيز التنفيذ في 29 سبتمبر 1993.

يعمل الاتحاد الإفريقي على تعزيز الاستجابة للتغير المناخي في القارة، وتطوير استراتيجيات وسياسات للتكيف مع تأثيرات التغير المناخي وتقليل الانبعاثات الغازية الضارة، يتم تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشان التغير المناخي واتفاقية باريس للمناخ وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي في هذا الصدد.

يعمل الاتحاد الإفريقي على حفظ وحماية الحياة البرية والتنوع البيولوجي في القارة السمراء: وذلك من خلال إنشاء إدارة المحميات الطبيعية والمناطق المحمية، تشمل هذه الجهود حماية الحيوانات المهددة بالانقراض، مثل الفيلة والنمور والوحوش، وتعزيز الاستدامة في استخدام الموارد الحيوانية والنباتية، كما يعمل المخطط الإفريقي لوقف تدهور البيئة للبلدان الإفريقية الأعضاء المقام في القاهرة سنة 1986، الذي يهدف إلى إرساء تعاون جهوي خاص بالثروات الطبيعية الأساسية: المياه، التربة، الغابات، الحيوان، الطاقة والبحار.[1]

فالاتحاد الإفريقي يلعب دورا هاما في حماية البيئة في القارة الإفريقية على مر السنوات فاظهر اهتماما متزايدا بقضايا البيئة واتخذ عددا من الإجراءات للحفاظ على البيئة الإفريقية والتنمية المستدامة، وفي ما يلي نذكر دور الاتحاد الإفريقي في حماية البيئة:

1-اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشان تغير المناخ UNFCCC والتي يلعب الاتحاد الإفريقي دورا فاعلا في المفاوضات الدولية بشان تغير المناخ، ويسعى لتحقيق العدالة المناخية وتعزيز التكيف الحد من الانبعاثات في القارة الإفريقية.

[1] - نصر الدين هنوني، الوسائل القانونية والمؤسساتية لحماية الغابات في الجزائر، مطبوعات الديوان الوطني للأشغال التربوية، الجزائر، 2001، ص ص 166. 167.

2-وقعت العديد من الدول الإفريقية على بروتوكول كيوتو الذي يهدف إلى التقليل من انبعاث الغازات الدفيئة، ويسعى الاتحاد لدعم الدول الإفريقية في تنفيذ التزاماتها بموجب البروتوكول.

3-برنامج العمل الإفريقي للبيئة AEAP تأسس عام 1985 كوكالة متخصصة تابعة للاتحاد، ويعمل البرنامج على تعزيز التنمية المستدامة وحماية البيئة من خلال تطوير القدرات وتنسيق الجهود في مجال البيئة.

4-معاهدة باماكو عام 1990 حيث رات منظمة الوحدة الافريقية ان تعمل على ابرام معاهدة اقليمية على مستوى الدول الاطراف في المنظمة، ففي اجتماع مجلس المنظمة في باماكو بدولة مالي تم فتح باب التوقيع على هذه المعاهدة[1]، والتي تعنى بمجال حماي البيئة من التلوث بالنفايات الخطرة.

5-البروتوكول الإفريقي للتنمية المستدامة يعتبر هذا البروتوكول احد أدوات الاتحاد الإفريقي لتعزيز التنمية المستدامة وحماية البيئة في القارة الإفريقية وقد تم تبنيه عام 2003 ويهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق النمو الاقتصادي الشامل، والحفاظ على البيئة وتحسين جودة الحياة في القارة الإفريقية.

6-مبادرة الصحراء و الساحل الكبرى وتهدف هذه المبادرة التي أطلقها الاتحاد الإفريقي إلى مكافحة التصحر وتحسين إدارة الموارد الطبيعية في مناطق الصحراء والساحل الكبرى

[1] - صالح محمد بدر الدين ، المسؤولية عن نقل النفايات الخطرة في القانون الدولي، المرجع السابق، ص49

في إفريقيا، تسعى هذه المبادرة إلى تعزيز الاستدامة البيئية والمناخية وتعزيز الأمن الغذائي والمجتمعي في المنطقة.

7-كما يعمل التحاد أيضا على تعزيز وتطوير الطاقة المستدامة في القارة، بما في ذلك تشجيع استخدام الطاقة المتجددة وتحقيق الكفاية الطاقية وتوفير الكهرباء للمجتمعات النائية والريفية.

8-يسعى الاتحاد الإفريقي لدعم الجهود الوطنية والإقليمية لحماية البيئة في إفريقيا من خلال توفير الدعم المالي والفني والتقني، وتعزيز التوعية البيئية وتشجيع المشاركة المجتمعية في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال حملات توعية وبرامج تثقيفية وتدريبية في المجتمعات المحلية وتعزيز دور المواطنين والمنظمات الغير حكومية في حماية البيئة.

وفي إطار البرامج والاستراتيجيات الإنمائية على المستوى الوطني والإقليمي، تم اقتراح برنامج أطلق عليه " تسخير المناخ لتحقيق التنمية في إفريقيا" وطالب الاتحاد الإفريقي العمل على تنفيذ البرنامج بكل فعالية ودلك بحلول عام 2010، حيث يهدف إلى تشجيع بلوغ أهداف التنمية للألفية بطريقة مستدامة في إفريقيا.[1]

وبشكل عام يلعب الاتحاد الإفريقي دورا هاما في تعزيز حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا من خلال التشريعات والسياسات البيئية، والتعاون الإقليمي والدولي، وتوفير الدعم وتمويل المشاريع البيئية كما يهدف الاتحاد الإفريقي إلى بناء مستقبل مستدام

[1] - محمد عادل عسكر، القانون الدولي البيئي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، د.ط، 2013، ص722.

للقارة الإفريقية حيث يتم تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بطريقة متوازنة مع الحفاظ على البيئة والحفاظ على التنوع البيولوجي للأجيال الحالية والمستقبلية.

خلاصــة الفصـل الثانــي.

عموما نخلص إلى ما تم دراسته إلى أن الآليات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة تلعب دورا حاسمة في محال حماية البيئة، وتنوع هذه الآليات من برامج وأجهزة ووكالات متخصصة وإقليمية إلى اتفاقيات وإطارات عمل عالمية تعمل كل هذه الآليات جميعها على تعزيز التعاون الدولي، وتوجيه السياسات البيئية، وتوفير الدعم التقني والمالية وتعزيز الوعي العالمي بأهمية البيئة حيث تلعب (UNEP) منظمة البيئة للأمم المتحدة دورا رئيسيا في توجيه.

حيث يعتبر برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNPP), شريكا رئيسيا للدول والمجتمعات في جهودهم لتحقيق التنمية المستدامة من خلال التعاون والشركات والابتكار وتمكين الدول للتغلب على التحديات التنموية على الصعيد الوطني والعالمي، كما أن المنظمات الدولية المتخصصة والإقليمية التابعة للأمم المتحدة تهدف إلى تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة، وتعزيز الوعي البيئي وتحقيق التعاون الدولي في مواجهة التحديات البيئية العالمية الملحة وبفضل جهود الجميع المستمرة، تم تحقيق كبير في مجال البيئة، وتم تطوير معايير واطر قانونية دولية لحماية البيئة وتنظيم الأنشطة البشرية حيث تم تنفيذ مشاريع نموذجية لتحسين إدارة الموارد الطبيعية والتصدي للتلوث وتعزيز التعاون الدولي في مجالات كثيرة مثل تغير المناخ وإدارة المياه والنوع البيولوجي.

الخاتمـــــة:

إن موضوع البيئة من أهم المواضيع على الساحة الدولية، لما للموضوع من جذور ممتدة إلى جميع الدول بدون استثناء، ولاعتبار البيئة ميراث إنساني مشترك فالأضرار التي مست النظام البيئي العالمي نتيجة لنشاطات الإنسان المعادية للبيئة والتي خلفت تداعيات خطيرة، الأمر الذي استدعى تدخلا حتميا للحد من هذه التجاوزات التي ستؤدي بالجميع إلى الفناء إن صح التعبير، الأمر الذي جعل من هيئة الأمم المتحدة تسعى جاهدة من اجل حماية البيئة والنظم البيولوجية، والتي تعتبر من أهم الحقوق الإنسانية الواجب حمايتها باعتبار أن للإنسان حق العيش في محيط و بيئة نظيفة خالية من كل الملوثات وخالية من كل ما يهدد وجوده على وجه الأرض.

ومن هذا المنطلق فان حماية البيئة أمر لا مفر منه لحماية الوجود البشري، ولهذا فقد كانت القضايا البيئية من أهم القضايا التي اعتلت أجندة هيئة الأمم المتحدة التي سعت بكل جهودها إلى إيصالها إلى ابعد صيت عالمي ممكن وتحقيق التنمية البيئية المستدامة للحفاظ على الأجيال الحالية والمستقبلية.

فبوجود هيئة دولية مثل الأمم المتحدة التي تقود العمل البيئي وتنسق بين أطراف المجتمع الدولي والمجتمع المدني وتعزز التعاون الدولي، وذلك من اجل الوقوف أمام التحديات البيئية الخطيرة، التي تستوجب تكاثف وترابط الجهود لمواجهة هذه الأخطار البيئية التي باتت تهدد الجميع .

ولقد استخدمت الأمم المتحدة جميع إمكانياتها لهذا الغرض فلقد كانت أجهزتها تعنى بالقضايا البيئية إضافة إلى البرامج المسطرة للأمم المتحدة للسيطرة على هذه التصعيد البيئي فبرنامج الأمم المتحدة للبيئة يعتبر الهيئة الدولية الرئيسية في المجال البيئي، حيث يعمل على تعزيز التعاون الدولي والتنسيق بين البلدان والمنظمات الدولية للتصدي للتحديات البيئية العالمية وتحقيق التوازن بين التنمية والحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال الحالية والمستقبلية.

وبناءا على كل ما سبق ذكره يمكن لنا الخروج بجملة من النتائج والاقتراحات المنبثقة عن هذه الدراسة .

نتائــج الدراســة:

1- تعتبر حماية البيئة من القضايا العالمية التي شغلت الجميع والتي بدورها مست الأضرار التابعة لها جميع الميادين الحياتية.
2- الخطر البيئي بات يهدد الحياة على كوكب الأرض و يهدد الوجود البشري.
3- للمؤتمرات والاتفاقيات الدولية دور كبير في مجال حماية البيئة.
4- الدول النامية أكثر من يعاني من المشاكل البيئية بسبب ضعف الإمكانيات وقلة الوعي وكثرة التخلف في ما يخص الجانب البيئي.
5- لمنظمة الأمم المتحدة دور هام وحاسم في التصدي للتحديات البيئية.
6- لعبت منظمة الأمم المتحدة دورا محوريا في تعزيز الوعي بأهمية حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.
7- تشكل منظمة الأمم المتحدة مركز تنسيق بين أطراف المجتمع الدولي وتشجع الدول على اتخاذ إجراءات فعالة للتصدي للتحديات البيئية العالمية، حيث قامت بتعزيز الشركات بين الدول والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص لتحقيق أهداف البيئة المستدامة.
8- منظمة الأمم المتحدة كمنظمة عالمية بأجهزتها وهياكلها المختلفة والمتخصصة لعبت دورا هاما وحاسما في التصدي للتحديات البيئة على المستوى العالمي.
9- القرارات والتوصيات الصادرة عن الأمم المتحدة تفتقر إلى الإلزامية في تطبيقها مما ينتج عنه عدم الأخذ بهذه التوصيات والاستمرار في التجاوزات بناءا على أن كل دولة تتهم غيرها بعدم التطبيق متناسية أعمالها الغير مشروعة ضد البيئة وان الالتزام يكون على الجميع.
10- لا تزال هناك تحديات عديدة وتهديدات تواجه البيئة والتي تتطلب مزيدا من الجهود والتعاون العالمي، فقد تزايدت معدلات تغير المناخ بشكل مخيف وتدهور في التنوع البيولوجي، والكثير من التلوث وتناقص مستمر في الموارد الطبيعية.

11- كما أن منظمة الأمم المتحدة تواجه تحديات في تنفيذ السياسات البيئية على المستوى العالمي وتحقيق التوازن بين احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة.

12- وجود عوائق تواجه عمل منظمة الأمم المتحدة من بينها التحديات السياسية والاقتصادية التي تحول دون تنفيذ السياسات البيئية

13- قلة التمويل المخصص للمشاريع الموجهة لحماية البيئة وصعوبة التوصل الى الاتفاقيات الدولية القوية و الفعالة بهذا الخصوص.

ومن خلال ما تم دراسته لا يمكن إنكار ان لمنظمة الأمم المتحدة بعض النجاحات التي حققتها في مجال حماية البيئة والتنمية المستدامة، ولكن لا يزال هناك الكثير من العمل الذي ينبغي القيام به، وتحقيق التغير البيئي يتطلب جهود مستمرة وشاملة على المستوى العالمي، ومازال الطريق طويل وشاق نظرا لطبيعة المشكلة التي تتصف بالتشابك والتعقيد في جوانبها والتي تفرض حتمية الاستمرارية في إيجاد الحلول المناسبة للواقع المعاش، ومن هذا نخرج بجملة من الاقتراحات والتوصيات التي نراها خامة لمشكلة التصدي للمخاطر البيئية والتي مفادها:

الاقتراحات:

أ- تكثيف الجهود بالتعاون مع الدول الأعضاء والقطاع الخاص والمجتمع المدني والاستمرارية بنشر الوعي والتثقيف في مجال حماية البيئة.

ب-التشجيع على الابتكارات وتطوير الأبحاث والتكنولوجيا الخضراء من اجل تحسين اكبر في القضايا البيئة والتحول إلى نماذج تنمية مستدامة مثل: توليد الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية.

ت-تعزيز التعاون الدولي والالتزام بتنفيذ الاتفاقيات البيئة الدولية الموجودة وحتمية التواجد المستمر والمستدام في السياسات الاقتصادية والاجتماعية للتأكيد على أهمية البيئة والتنمية المستدامة.

ث-ضرورة التمويل المالي من قبل المؤسسات المالية الدولية والإقليمية للمشاريع والبرامج البيئية وتوفير التمويل المستدام لها لتجنب الأزمات.

ج- إنشاء منظمة دولية خاصة تعنى بالبيئة على غرار هيئة الأمم المتحدة تكون مسؤوليتها الأولى والأساسية فقط الاهتمام إلا بالشئون البيئية ومعالجة الأخطار وإيجاد الحلول لها من خلال إنشاء أجهزة واليات تابعة لهاته المنظمة مهمتها تكون الاهتمام بالبيئة.

ح- إنشاء محكمة بيئية دولية مختصة بالفصل في النزاعات والجرائم البيئية العالمية مع إلزامية التطبيق للقرارات بحيث لا تبقى مجرد توصيات فقط.

خ- العمل على إبرام المؤتمرات البيئية بشكل دوري ومنتظم مع دراسة الجوانب المتعلقة بالقضايا البيئية.

د- إنشاء صندوق بيئي عالمي يكون التمويل فيه يقع على عاتق جميع الدول خاصة الدول الصناعية الكبرى التي لابد من تحمل كوارث التلوث البيئي التي خلفتها مصانعها وهذا كجزء من التعويض عن الأضرار المترتبة عنها.

أولا:المصادر:

01- القرآن الكريم

02- المعجم الوجيز مجمع اللغة العربية القاهرة طبعة 1413ه- 1993م.

03- مجمع اللغة العربية المعجم الوسيط، دار الحديث للطبع والنشر، بيروت، لبنان

04- لسان العرب المحيط للعلامة ابن المنظور المجلد الأول إعداد و تصنيف يوسف الخياط، دار لسان العرب بيروت لبنان بدون تاريخ نشر.

05- مختار الصحاح للشيخ إمام محمد ابن ابي بكر الرازي، ترنيب محمود فاطر، دار الحديث للنشر، بدون تاريخ.

06- الفيروزابادي، القاموس المحيط، القاهرة ،مصر ، مؤسسة الرسالة 1987، نقلا عن دكتور عارف صالح مخلف ، الإدارة و البيئة (الحماية الإدارية للبيئة)، عمان، الأردن، دار اليازوردي للنشر و التوزيع 2007.

ثانيا المراجع باللغة العربية

الكتـــب:

أ-الكتب العامة:

01- إبراهيم شلبي، أصول التنظيم الدولي، النظرية العامة و المنظمات الدولية، الدار الجامعية، بيروت، لبنان،1985.

02- د أبو زيد إبراهيم، البيئة و الثقافة البيئية، القاهرة، مصر 1994 /1995.

03- د.احمد عبد الكريم سلامة، قانون الحماية البيئية(مكافحة التلوث، تنمية الموارد الطبيعية)، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2003/2002.

04- دكتور احمد محمد احمد حشيش ، المفهوم القانوني للبيئة ، دار النهضة العربية القاهرة، مصر 2001 .

05- أشرف هلال ، جرائم البيئة بين النظرية و التطبيق ،بدون ناشر 2005.

06- باتر محمد علي وردم، العولمة ومستقبل الأرض، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.

07- د. جمال عبد الناصر مانع، التنظيم الدولي،النظرية العامة و المنظمات العالمية والإقليمية المتخصصة، دار الفكر ، الإسكندرية، مصر،2008.

08- جراهام، ايفانز، جيفرتوينهام، قاموس بنغوين للعلقات الدولية (بالعربي)، مركز الخليج للأبحاث 2004.

09- حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت 1995.

10- سامح عبد القوي السيد عبد القوي، التدخل الدولي بين المنظور الانساني والبيئي، دار الجامعة العربية، الإسكندرية، مصر،2012.

11- سهير إبراهيم حاجم الهيتي، المسؤولية الدولية عن الضرر البيئي، د.ط، دار رسلان، دون بلد النشر، دس ن.

12- د. صلاح الدين عامر، القانون الدولي للبيئة، القاهرة، مصر 1982/1981.

13- صلاح عبد الرحمان عبد الحديثي، النظام القانوني الدولي لحماية البيئة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2010.

14- عبد الستار يونس الحمدوني، الحماية الجنائية للبيئة(دراسة مقارنة في الاحكام الموضوعية)، الطبعة الأولى، دار الكتب القانونية، مصر، 2013.

15- غضبان مبروك، التنظيم الدولي والمنظمات الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.

16- ليتيم فتيحة، ليتيم نادية، البيئة في القرن الحادي والعشرين أي سياسات عالمية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2016.

17- محسن افكرين، قانون المنظمات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر2010.

18- محمد أمين عباس ، جهود الأمم المتحدة لتجسيد حق الإنسان في بيئة نظيفة ، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، المجلد 05 ، العدد 02 ، الجزائر ، 2018.

19- محمد حافظ غانم، محاضرات عن جامعة الدول العربية ،معهد الدراسات العربية، القاهرة، مصر، السنة الجامعية 2009/2008 .

20- محمد سعيد الدقاق، القانون الدولي العام، المصادر والأشخاص، الدار الجامعية، بيروت، لبنان،1992.

21- مريم عمارة نسرين شريفي، قانون المجتمع الدولي المعاصر، منشورات دار بلقيس، الدار البيضاء، الجزائر، 20014.

22- محمد عادل محمد حسن عسكر، القانون الدولي البيئي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، د.ط، 2013.

ب-الكتب المتخصصة:

1- إسلام محمد عبد الصمد، الحماية الدولية للبيئة من التلوث، في ضوء الاتفاقيات الدولية وأحكام القانون الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، د.ط، 2016، ص 342.

2- خروع أحمد ، القانون الدولي للبيئة في ظل التنمية المستدامة ، دراسة تحليلية للقوانين التي ترسم السياسة الدولية للمناخ في القرن 21 مسلسلة محاضرات موجهة للقوانين التي موجهة لطلبة الدراسات العليا دارالخلدونية 2021، القبة، الجزائر.

3- ساجد احمد عبل الركابي، التنمية المستدامة و مواجهة تلوث البيئة وتغير المناخ، الطبعة الاولى، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادين برلينن المانيا، 2002.

4- د. سحر مصطفى حافظ ،الحماية القانونية لبيئة المياه الغنية ، الدار العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر 1995 .

5- د. سعيد سعد عبد السلام، مشكلة تعويض أضرار البيئة التكنولوجية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، بدون تاريخ.

6- سلافة طارق عبد الكريم الشعلان، الحماية الدولية للبيئة من ظاهرة الاحتباس الحراري في بروتوكول كيوتو 1997،(اتفاقية تغير المناخ لسنة 1992)، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان،2010.

7- سه نكه رداود محمد، التنظيم القانوني الدولي لحماية البيئة من التلوث، دار شتات للنشر والبرمجيات، القاهرة، مصر، 2012.

8- . د محمود أبو زيد إبراهيم، البيئة والثقافة البيئية، القاهرة،، مصر، 1995/1994.

9- د.فهمي حسن امين، تلوث الهواء(مصادره، أخطاره، علاجه)، دار العلوم الرياض، السعودية، 1984.

10- الدكاترة كمال الدين حكيم وأمين محسن والسيد حمدان، صحة البيئة في الدول النامية، عين شمس، القاهرة، مصر، 1975.

11- د. ماجد راغب الحلو، قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة، منشاة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2002.

12- نصر الدين هنوني، الوسائل القانونية والمؤسساتية لحماية الغابات في الجزائر، مطبوعات الديوان الوطني للاشغال التربوية، الجزائر، 2001.

الأبحاث الأكاديمية:

أولا- رسائل الدكتوراه:

01- دربال محمد ، دور القانون الدولي لحماية البيئة ،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص حقوق ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2019 .

02- زرباني عبد الله ، المسؤولية الدولية عن إضرار التلوث البيئي ، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه في القانون العام ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان ، الجزائر 2009.

03- زيد المال صافية، حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على ضوء أحكام القانون الدولي، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم القانونية، تخصص قانون دولي، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2013.

04- عذاوية حورية، المسؤولية الدولية المترتبة عن التلوث البيئة البحرية ، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه تخصص قانون دولي، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة البليدة، الجزائر، 2015.

05- ناصري عبد القادر، النظام القانوني للتنمية في ظل الامم المتحدة، اطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، في القانون الدولي والعلاقات الدولية، قسم القانون العام، كلية الحقوق، جمعة الجزائر(1)، 2013.

06- وافي حاجة الحماية الدولية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن بأديس، مستغانم، الجزائر،2019.

ثانيا- مذكرات الماجيستير:

01- بلفضل محمد، القانون الدولي لحماية البيئة و التنمية المستدامة، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجيستسر في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة السانيا، وهران، الجزائر، 2007.

02- بن قطاس خديجة، دولر الاليات الدولية في مكافحة التلوث الاشعاعي للجو، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، فرع قانون البيئة والعمران، كلية الحقوق، جامعة الجزائر(1) 2014.

03- بن شعبان محمد فوزي، النظام القانوني لحماية البيئة من التلوث الناجم عن الإتجار الدولي بالمواد الكيميائية، مذكرة نيل شهادة الماجستير في الحقوق ، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر (01) 2007 .

04- بوصبع ريمة ، آليات الأمم المتحدة لمجابهة التغيرات المناخية ، نذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستير في قانون البيئة، تخصص قانون عام، فرع قانون البيئة كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة محمد الامين دباغين ـ سطيف 2 ـ 2016.

05- روان دياب، أحكام حماية البيئة البحرية عن التلوث بالسفن، مذكرة نيل شهادة الماجستير ،فرع القانون الخاص، فرع البيئة والعمران، كلية الحقوق، جامعة الجزائر (01) 2015.

06- زيرق عبد العزيز، دور منظمة الأمم المتحدة في حماية البيئة من التلوث، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون ، جامعة الإخوة منتوري ، قسنطينة 2012/ 2013 .

07- عبد الرزاق مقري، دور منظمة الأمم المتحدة في حماية البيئة من التلوث، مذكر في نيل شهادة الماجيتسر في القانون، كلية الحقوق، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة،الجزائر، 2013/2012.

08- سليماني مراد، حماية البيئة في اطار التنمية المستدامة بين الاليات الدولية وبين القانون الجزائري، مذكرة الحصول على شهادة الماجستير في القانون ، تخصص

عمومية و حكومية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة عبد الرحمان، ميرة، بجاية ، الجزائر 2016.

09- سي ناصر الياس، دور منظمة الأمم المتحدة في الحفاظ على النظام البيئي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، شعبة إدارة دولية،كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر2013/2012.

10- عبد العزيز زيرق، دور منظمة الأمم المتحدة في حماية البيئة من التلوث، مذكرة نيل شهادة الماجستير في القانون كلية الحقوق جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر2012-2013.

11- موسعي ميلود، المنظمات الغير حكومية و دورها في حماية البيئة، مذكر لنيل شهادة الماجستير، تخصص قانون، كلية الحقوق ، جامعة الدكتور يحي فارس المدية، الجزائر 2014.

12- نبراس عارف عبد الأمير، مبدأ الحيطة و الحذر في القانون الدولي للبيئة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام ،قسم القانوني العام ،كلية الحقوق جامعة الشرق الأوسط، الأردن 2014.

13- وافي حاجة ، جهودا المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال حماية البيئة ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون تخصص قانون الدولى و العلاقات السياسية الدولية ،كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم ، الجزائر،2014.

ثالثا- مذكرات الماستر:

01-أسياخ العربي، عليلي لوناس، دور المنظمات الدولية في حماية البيئة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص القانون الدولي العام ،كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية 2319، الجزائر.

02- بن فاطمة بوبكر، القانون الدولي لحماية الهيئة ، مطبوعة خاصة بطلبة الماستر، تخصص النظام القانوني لحماية البيئة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة 2017، الجزائر.

03- بو خروفة مريم، رايس امينة، دور منظمة الأمم المتحدة في حماية البيئة من التلوث، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون البيئة و التنمية المستدامة، جامعة ام البواقي، الجزائر، 2020/2019 .

04- بوطوطن سميرة، دور المنظمات الدولية في حماية البيئة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون عام معمق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، الجزائر، 2019.

05- معاوض سيدي محمد، جرودي عمر، منظمة الأمم المتحدة والطرق المتبعة لحل وتسوية النزاعات الدولية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص القانون الدولي العام، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2015/2014.

06- واري عز الدين، نهال ماسينيسا، دور منظمة الامم المتحدة في حماية البيئة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، فرع القانون العام، تخصص القانون الدولي العام، جامعة بجاية، الجزائر 2019.2020.

07- وعراب سعيدة ، حماية البيئة من التلوث في إطار المجتمع الدولي ، مذكرة نيل شهادة الماستر تخصص قانون دولي لحقوق الإنسان ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة أكلي محن داو لحاج ، بويرة ، الجزائر 2017 .

المقالات العلمية:

اولا- المقالات العامة:

01- احمد العيلاني، التنوع البيولوجي بين الاستدامة وخطر الانقراض، مجلة علمية ، العدد 105، مؤسسة التقدم العلمي للكويت، افريل 2019.

02- سكينة محمد الصغير، القيمة القانونية لقرارات مجلس الامن الدولي، مجلة القانون، العدد 07، المركز الجامعي احمد بن يحي الونشريسي، تيسمسيلت، الجزائر، 2016.

03- سعيداني نورة، محمد رحموني، دور منظمة الأمم المتحدة في تطوير القانون الدولي البيئي، مجلة جامعة القدس للبحوث المفتوحة والدراسات، العدد 42، فلسطين، 2017.

04- صلاب سيدي علي، حليمة فوغالي، دور الكيانات عبر الوطنية في حماية البيئة- الاتحاد الأوروبي نموذجا- مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، العدد الحادي عشر، جوان 2017.

05- طلال العازمي، مساعي أوروبا لحماية البيئة تصطدم بعقبات، مجلة بيئتنا، الهيئة العامة للبيئة، الكويت، العدد الخامس والأربعون، 2002.

06- عمر مخلوف، تاصيل القانون الدولي للبيئة(المفهوم والمصادر)، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 03، العدد 02، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة سطيف (02)، الجزائر، 2018/06/04.

07- نوري رشيد نوري، القانون الدولي للتنمية، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، النجف لأشرف، العراق، المجلد الثاني، الواحد والأربعون، 2016.

08- نورة سعداني، محمد رحموني، دور منظمة الأمم المتحدة في تطوير القانون الدولي البيئي، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، رام الله، فلسطين، العدد الثاني والأربعون، 2017.

ثانيا- المقالات المتخصصة:

01- امبارك علواني، دور المنظمات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية في حماية البيئة من التلوث، مجلة المفكر، العدد 14، جامعة محمد خيضر، بسكرة د س ن.

02- عثمان قنيش ، مدى نجاحة أجهزة و وكلات و برامج الأمم المتحدة في حماية و سلامة البيئة ، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية ، العدد التاسع ، جامعة مستغانم ، الجزائر ، 2017.

03- محمد أمين عباس ، جهود الأمم المتحدة لتجسيد حق الإنسان في بيئة نظيفة ، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية ، المجلد 05 ، العدد 02 ، الجزائر، 2018.

04- مكيكة مريم ، مكانة البيئة ضمن مهام مجلس الامن الدولي بين النظري و التطبيقي، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، كلية الحقوق والعلوم لسياسي، جامعة جيلالي الياس، سيدي بلعباس، المجلد 03، العدد01، 2017.

05- د.سلام احمد العبلاني، التنوع البيولوجي و مستقبل الإنسان، التنوع البيولوجي وخطر الانقراض، مجلة علمية، العدد 105، مؤسسة التقدم العلمي للكويت، افريل 2019.

06-صلاح عبد الرحمان عبد الحديثي، سلافة طارق الشعلان، الامتثال للاتفاقيات البيئية المتعددة الاطراف، مجلة كلية الحقوقو، جامعة النهرين، العراق، المجلد 15، العدد التاسع، 2006.

07- عثمان قنيش ، مدى نجاحة أجهزة و وكلات و برامج الأمم المتحدة في حماية و سلامة البيئة ، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية ، العدد التاسع ، جامعة مستغانم ، الجزائر ، 2017.

08- عوض عادل، بيئة القرن 21 دمار البيئة دمار الانسان، مجلة العربي،الكويت، 2002.

09- مصطفى كزاوة، اهتمام الأمم المتحدة بالبيئة مجلة الاجتهاد الدراسات القانونية والاقتصادية مجلد 02 ، العدد 02 ، المركز الجامعي لتمنراست ، الجزائر، 2020 .

10- جمال عبد الكريم، الحماية الدولية للبيئة من خلال تطور قواعد القانون الدولي للبيئة، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد 10، د، س، ن.

11- مخلوف عمر، تأصيل القانون الدولي للبيئة، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة سطيف(2)، المجلد 03، العدد01، الجزائر 2018.

12- محمد أمين عباس ، جهود الأمم المتحدة لتجسيد حق الإنسان في بيئة نظيفة ، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية ، المجلد 05 ، العدد 02 ، الجزائر 2018 .

13- نورة سعداني ومحمد رحموني، دور منظمة الامم المتحدة في تطوير القانون الدولي البيئي، مجلة جامعة القدس المفتوحة للابحاث والدراسات،فلسطيم، العدد42، 2017.

المطبوعات الجامعية:

- زرقان وليد، القاون الدولي للبيئة، محاضرات ألقيت على طلبة السنة أولى ماستر مهني، تخصص قانون البيئة،ى جامعة سطيف (2)، الجزائر، 2017.

النصوص القانونية الدولية

أ-المؤتمرات الدولية

- مؤتمر ريو ديجانيرو 1992 أطلق علية قمة الأرض.

ب-المواثيق الدولية:

.

01- ميثاق الأمم المتحدة المادة 41، 42، الصادرة بتاريخ 1945 وتم تعديله في 1963 و1965 و1973.

02- برنامج الأمم المتحدة، اجتماع الفريق الحكومي الدولي المعني بحسن الإدارة البيئية الدولية،الجزائر، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 09و2001/08/10.

ب-الاتفاقيات الدولية:

01- اتفاقية كيوتو اعتماد الاتفاقية في اليابان، بتاريخ 11 ديسمبر 1997، ودخلت حيز التنفيذ في 16 فيفري 2005، كان عدد أطراف الاتفاقية 192 عام 2020 (انسحبت كندا من الاتفاقية من ديسمبر عام 2012).

02- اتفاقية باريس للمناخ 2015 تم الإقرار عليه في 12 ديسمبر 2015.

03- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشان تغير المناخ المبرمة في 09 ماي 1992، التي صادقت عليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي 93-99، المؤرخ في 10 افريل 1993، الجريدة الرسمية، عدد 24، الصادرة بتاريخ 21 افريل 1993.

ج-القرارات الدولية:

1- قرارات الجمعية العامة:

أ- أنظر تقرير جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الصادر عن الجمعية العامة ، الدورة 71 الملحق رقم 25 ، نيروبي 23 - 27 ماي 2016.

ب- قرار رقم 1346 (د – 45) المؤرخ في 30 جويلية 1968 في الدورة الرابعة و الخمسون (54)المجلس الاقتصادي و الاجتماعي التابع للهيئة المتحدة ، المتعلق بتوصية الجمعية العامة بالنظر في عقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن المشكلات البيئة البشرية الوثائق الرسمية للأمم المتحدة رقم (XXIII) 2398 / A/ RES.

ت- قرار رقم 2398 (د – 23) المؤرخ في 3 ديسمبر 1968 في الدورة الثالثة و العشرون (23) للجمعية العامة الأمم المتحدة المتعلق بمشكلات البيئة .البشرية، الوثائق الرسمية للأمم المتحدة رقم(XXIII) 2398 / A/ RES

2- قرارات مجلس الأمن:

قرار مجلس الأمن الدولي رقم 687، الصادر في افريل 1991، المتعلق بإنشاء تدابير تفصيلية لوقف إطلاق النار وترتيبات للتخطيط الحدود بين العراق و الكويت وإزالة أسلحة الدمار الشامل، الوثائق الرسمية للأمم المتحدة رقم S/RES/687.

الإعلانات الدولية:

إعلان نيروبي بشان البيئة ، الأمم المتحدة كينيا الصادر في 17 ماي 1982.

النصوص القانونية الوطنية:

- القانون رقم03- 10 المؤرخ في 19 جويلية 2003 يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة الجريدة الرسمية ص 43 ، والذي بموجب المادة 113 منه تم إلغاء أحكام القانون رقم 83-03 المتعلق بحماية البيئة المؤرخ في في 05 جويلية 1983 .

.

المواقع الالكترونية

01- موقع www.mawdo3.com تم الاطلاع عليه 2023/05/15.

02- موقع www.cte.univ-setif.dz. تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/05/15.

03- موقع www.www.djelfa.info تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/05/15.

04- موقع www.unep.org تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/05/16.

05- موقع www.ar.m.wikipedia.org تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/05/16.

06- موقع www.ar.guide-humanitarian-law.org تم الاطلاع عليه بتاريخ، 2023/05/16

07- موقع www.aljazeera.net تم الاطلاع عليه بتاريخ 2013/05/18.

08- موقع www.m.marefa.org تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/05/18.

09- موقع www.arabic.ruronews.com تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/05/20.

10- موقع www.moqatel.com تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/05/05.

11- موقع www.web.archive.org تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/05/05.

12- موقع www.un.org تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/05/07.

13- موقع www.openai.com تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/05/22

14- موقع www.babelnet.org تم الاطلاع عليه بتاريخ **2023/05/20**.

15- موقع **www.vial.org** مؤرشف من الأصل في **2019/04/31** .

16- موقع **www.id.loc.gov** مؤرشف في الأصل في **2018/09/11**.

17- موقع www.icg.cij.com تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/05/12.

18- موقع www.bib.univ-oeb.dz تم الاطلاع عليها بتاريخ 2023/05/23.

19- موقع www.al maay.com. طلع عليه بتاريخ 05.05.2023 بتصرف.

20-

ثالثا:المراجع باللغة الأجنبية

مراجع باللغة الانجليزية:

Books :

01- Nation. United « UN Charter » United Nations Archived from the Original on 10/10/2023 relived 16/03/2023.

02- What we do United Nations, Web archive Original on 22 November 2018 and relived on 18/05/2023

03- Nations, United « United Nation » Charter (Full archived from texte) United nation the original on 21.05.2021 retrieved 12.06.2021

CHARTERS:

l- Charter of the United Nations: Chapter IV October 2007

ELECTRONIC CITES :

1- Web archive org ' Our hu story, United Nations Peacekeeping
2- General Assembly: Subsidiaries organs at UN.ORG
3- General Assembly: The united nation Un.ORG. retrived on 12 july 2013
4- Population. Total / Data / Table. Data N^{O} Ord Bank. ORG retieved on 12ju1y 2013
5- 12 July General assembly of the united nation on un. ORG retrieved on
6- 12 July 2013.

مراجع باللغة الفرنسية:

Thèse de Doctorat :

Yaogadha Abraham, libéralisation du commerce international et protection de l 'environnement thèse de doctorat. Faculté de droit et science économiques Université de limoges, France 2007 P 296

الفهـــــــرس

الموضوع	الصفحة
المقدمة	01
الفصل الأول: الإطار ألمفاهيمي للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة	08
المبحث الأول: الإطار العام للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة	09
المطلب الأول: تعريف البيئة والنظام البيئي العالمي	09
الفرع الأول: تعريف البيئة	09
أولا: تعريف البيئة لغة	11
ثانيا : التعريف الإصطلاحي	14
ثالثا: التعريف القانوني للبيئة	17
رابعا: التعريف الفقهي للبيئة	18
الفرع الثاني: مفهوم النظام البيئي العالمي	20
المطلب الثاني: مفهوم منظمة الأمم المتحدة	22
الفرع الأول: تعريف منظمة الأمم المتحدة	23
الفرع الثاني أهداف ومبادئ منظمة الأمم المتحدة	26
أولا: أهداف منظمة الأمم المتحدة	26
ثانيا: مبادئ منظمة الأمم المتحدة	33
الفرع الثالث: الأجهزة الرئيسية لمنظمة الأمم المتحدة	42
أولا: الجمعية العامة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة	43
ثانيا: مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة	46
ثالثا: المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لمنظمة الأمم المتحدة	48
رابعا: الأمانة العامة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة	53
خامسا: مجلس الوصاية التابع لمنظمة الأمم المتحدة	55
سادسا: محكمة العدل الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة	58
المبحث الثاني: أهمية دور منظمة الأمم المتحدة في مجال حماية البيئة	59
المطلب الاول: تطور دور منظمة الامم المتحدة في مجال حماية البيئة	60
الفرع الاول: مرحلة عدم الاهتمام بالبيئة	61
الفرع الثاني: مرحلة الاهتمام بالبيئة	63
أولا: مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية 1972 ستوكهولم	64
ثانيا: اتفاقية ستوكهولم سنة1974 حول حماية البيئة	67
ثالثا: اتفاقية الأمم المتحدة 1982	67
رابعا: مؤتمر نيروبي	68
الفرع الثالث: مرحلة النضج وتحقيق التنمية المستدامة	69
أولا: مؤتمر ريوديجانيرو 1992	69
ثانيا: اتفاقية التنوع البيولوجي 1992	71

ثالثا: مؤتمر جوهانزبورغ بجنوب افريقيا 2002	72
رابعا: مؤتمر التنمية المستدامة 2012 ريو +20	73
خامسا مؤتمر باريس 2015	75
المطلب الثاني: مبررات تدخل منظمة الامم المتحدة في مجال حماية البيئة	76
الفرع الأول: الحفاظ على البيئة العالمية	77
الفرع الثاني: حتمية وجود هيئة دولية	80
أولا: المنظمة الدولية الأمريكية OAS	82
ثانيا: اللجنة الاقتصادية الأوروبية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة	83
الفرع الثالث: التداعيات العابرة للحدود	86
الفصل الثاني: تفعيل آليات الأمم المتحدة في مجال حماية البيئة	90
المبحث الأول: دور هياكل وأجهزة الأمم المتحدة في مجال حماية البيئة	91
المطلب الأول: دور الأجهزة الرئيسية في مجال حماية البيئة	91
الرابع الأول: دور مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة	91
الفرع الثاني: دور الهيئة العامة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة	96
الفرع الثالث: دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لمنظمة الأمم المتحدة	102
المطلب الثاني: البرامج المسطر لهيئة الأمم المتحدة في مجال البيئة	104
الفرع الأول: برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP	105
أولا: جهود برنامج الأمم المتحدة للبيئة	105
ثانيا: وظائف برنامج الأمم المتحدة للبيئة	107
ثالثا: أهداف برنامج الأمم المتحدة للبيئة	108
رابعا: تمويل منظمة الأمم المتحدة	108
الفرع الثاني: برنامج الأمم المتحدة للتنمية المستدامة UNDP	109
أولا: مجالات العمل الرئيسية	110
ثانيا: التمويل المالي	111
ثالثا: القضايا التي ساهم فيها برنامج الأمم المتحدة للتنمية	112
المبحث الثاني: مساعي الوكالات الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة لحماية البيئة	116
المطلب الأول: مساعي المنظمات المتخصصة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة	116
الفرع الأول: منظمة التجارة العالمية	117
الفرع الثاني: منظمة الأغذية والزراعة	120
الفرع الثالث: منظمة الصحة العالمية	124
أولا: أهداف المنظمة	125
ثانيا: إستراتيجية منظمة الصحة العالمية	127
الفرع الرابع: الوكالة الدولية للطاقة الذرية	129

الفرع الخامس: المنظمة البحرية الدولية	**132**
أولا: ادوار المنظمة البحرية الدولية في حماية البيئة	**133**
ثانيا: أهم القضايا التي شاركت في حلها IMO	**134**
المطلب الثاني: دور الوكالات الإقليمية المتخصصة في حماية البيئة	**136**
الفرع الأول : الاتحاد الأوروبي EU	**137**
الفرع الثاني منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD	**141**
أولا: أهم أهداف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	**142**
ثانيا: أهم المنجزات لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	**144**
ثالثا: أهم الجهود المبذولة من طرف منظمة التعاون والتنمية	**145**
رابعا: اهم القضايا التي شاركت فيها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	**147**
الفرع الثالث: الاتحاد الإفريقي	**149**
الخاتمة	**155**
قائمة المراجع	**159**
الفهرس	**174**

مـلخص مذكرة الماستر

تعتبر البيئة من أهم المواضيع التي شغلت دول العالم خاصة بعد المشاكل الكارثية التي تعرض لها كوكب الأرض، ومنظمة الأمم المتحدة باعتبارها من أهم شخصيات المجتمع الدولي فقد لعبت دورا هاما في الحفاظ على البيئة، فبذلت قصارى جهدها في تعزيز التعاون الدولي لمجابهة هذه التحديات البيئية الخطيرة التي باتت تهدد الجميع دون استثناء، مما استوجب عقد الكثير من المؤتمرات والاتفاقيات أهمها مؤتمر ستوكهولم سنة 1972، و برنامج الأمم المتحدة للبيئة، كما قامت منظمة الأمم المتحدة بعد ظهور المفاهيم الجديدة التي تعنى بمشاكل البيئة إلى إنشاء برامج وأجهزة داخل هياكلها التنظيمية مهمتها حماية البيئة ووقف التجاوزات الخطيرة المرتكبة في حق النظم البيئية، كما أنها تبنت سياسات أخرى بمساعدة المنظمات والوكالات الدولية المتخصصة لضمان السلم البيئي العالمي و حمايته من المخاطر التي تهدده.م

الكلمات المفتاحية:

1/حماية البيئة 2/منظمة الأمم المتحدة 3/ آليات الأمم المتحدة للبيئة

4 / البيئة العالمية 5/برامج الأمم المتحدة 6/ المنظمات الدولية المتخصصة

Abstract of Master's Thesis

The environment is one of the most important topics that's occupied the countries of the world, especially after the catastrophic problems that the planets was exposed to, and the United Nations, as one of the most important figures of the international community, has played an important role in preserving the environment, so it has done its best to strengthen international cooperation to confront these serious environmental challenges that threaten everyone without exception, which necessitated the holding of many conferences and agreements, the most important of which is the Stockholm Conference in 1972, the United Nations Environment Program, and the United Nations After the emergence of new concepts concerned with environmental problems, it has established programs and devices within its organizational structures whose task is to protect the environment and stop serious abuses committed against ecosystems, and it has also adopted other policies with the help of specialized international organizations and agencies to ensure global environmental peace and protect it from the dangers that threaten it.

Keywords:

1/Environment protection **2/**United Nations **3/** United Nations Mechanisms for environment**4 /**Global Environment **5/**United Nations Programs **6/**Specialized International Organization